الاثنين 23 أيار 2022
العدد 4635 السنة السادسة عشرة
lundi 23 Mai 2022 nº 4635 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
لا نهاية قريبة لتسارع التضخّم

● البر داغر
بناء الإدارة العامة والاقتصاد المنتج

● علي عواد
العملات المشفّرة المستقرّة لم تعد مستقرّة؟

ملامح خلاف بين القوات و«التغييريّين» على نائب رئيس المجلس
خلف في مواجهة حاصباني؟ [2]

الجامعة اللبنانية
مشروع تقسيم؟
[8 ـ 9]

(هيثم الموسوي)

مقابلة

زياد النخالة
«سيف القدس» أكّدت إمكانية الانتصار

10

إيران

إسرائيل تكسر الخطوط الحمر

11

سينما

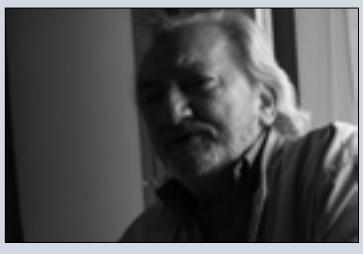

كريستيان غازي في «سرسق»
فلسطين البوصلة

14

قضية اليوم

ملامح خلاف بين القوات و«التغييريّين» على نائب رئيس المجلس

خلف في مواجهة حاصباني؟

محطة الانتخابات النيابية هي بداية الصراع الحقيقي على النظام لا نهايته، هذا ما تؤكّده درجة التعبئة التي تلت يوم الاقتراع. التوازنات الجديدة تضع البلاد أمام نمط آخر من المواجهات ستظهر في الاستحقاقات المتمّمة لاستحقاق 15 أيار، من انتخاب رئيس مجلس النواب وتأليف الحكومة، ثم انتخاب رئيس للجمهورية، فضلاً عن إدارة الملفات الحياتية.

ويبدو واضحاً من خلال رصد المواقف استشعار غالبية الأطراف أن البلاد دخلت حقبة جديدة، أخطر ما فيها غموضها الذي لا يخفي أن ثمّة من يريد أن تكون المواجهة عنوانها الأساسي، وأول اختباراتها هو انتخاب نبيه بري رئيساً للمجلس النيابي الجديد. فباستثناء كتلته «التنمية والتحرير»، التي رشحته أول من أمس، وكتلة «الوفاء للمقاومة» وبعض حلفائهما، رفعت غالبية الكتل النيابية الورقة البيضاء في وجهه، وإن كان ذلك لن يمنع تربعه على الكرسي لولاية سابعة. لكن المرجّح أن يفتقد فوزه هذه المرة طعم الانتصار. وفي كل الأحوال، لا تزال جلسة انتخاب رئيس المجلس، التي يتعيّن على بري (كونه رئيس السنّ) أن يدعو إليها كحدّ أقصى في الأسبوع الأول من حزيران المقبل، غير متاحة حتى الآن، وهي رهن اتصالات مكثفة للحدّ من أجواء التوتير التي رافقت إعلان كتل وأصوات نيابية رفضها التصويت له.

> احتمال أن يلجأ العونيّون وآخرون من المستقلّين إلى ترك الخيار للنواب بشأن التصويت لبري

مواقف نهاية الأسبوع الماضي أشّرت إلى ما ستحمله الأيام المقبلة، بدءاً من إعادة تأكيد أكبر كتلتين مسيحيتين رفضهما منح أصواتهما لبري. إذ كرّر رئيس حزب «القوات» سمير جعجع أن القوات لن تنتخبه، والأمر نفسه، وإن موارية، أشار إليه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في «احتفال النصر»، السبت الماضي، عندما سأل: «ماذا يمنع أن يكون هناك مرشحون آخرون لرئاسة مجلس النواب»، واضعاً «لائحة شروط» لإعادة انتخاب بري يُفهم منها أن كتلة التيار لن تنتخبه، أما بل هو معركة على «موقع نائب رئيس المجلس» الذي يريده البعض ثمناً للتصويت لبري.

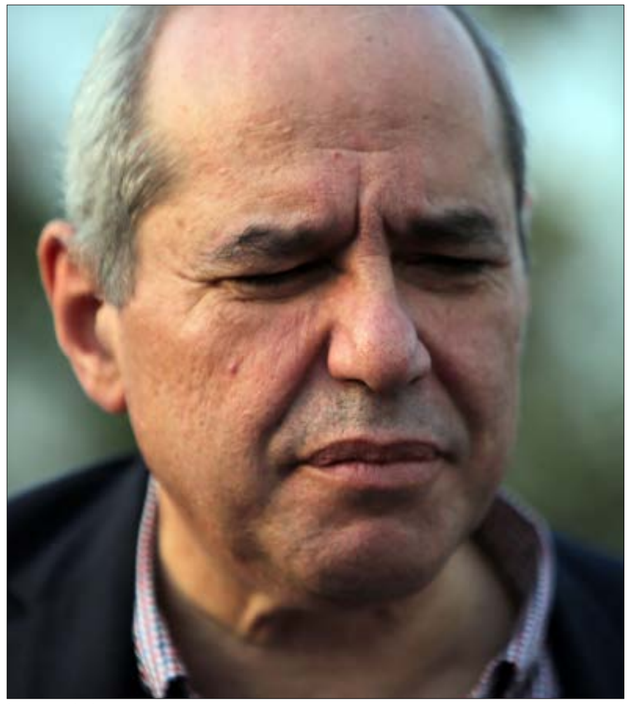
(هيثم الموسوي)

وتقول مصادر بارزة إنه «في المرحلة الحالية الكل يحتاج إلى الكل، ولذا الجميع يعلّي سعره لكي يحقق مكسباً. وبما أن بري هذه المرة لا يضمن غالبية ساحقة ويحتاج إلى بوانتاج عال، يرى البعض أن عليه أن يدفع مقابل عدد من الأصوات يحفظ له ماء الوجه»، فيما تعبّر مصادر أخرى عن الخشية من أن «هناك أطرافاً تريد أن تدفع البلاد في اتجاه المواجهة الكبرى، مع علمها بأن نصف المعركة الانتخابية التي خاضها حزب الله وحركة أمل هدفُ إلى عدم حدوث أيّ خرق في أيّ من المقاعد الشيعية لضمان عدم وجود منافس على رئاسة المجلس، فضلاً عن أهمية الموقع بالنسبة إليهما، ولا سيما في ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالبلد».

وعلمت «الأخبار» أن الأسبوع الجاري سيشهد تكثيفاً للاتصالات والمداولات. وإلى جانب المساعي التي يقودها حزب الله، تحدثت معلومات عن لقاء سيجمع بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لـ«البحث في آخر التطورات ونتائج الانتخابات والتكتلات الجديدة في مجلس النواب والاتفاق على كيفية التنسيق في المرحلة المقبلة». أما في ما يتعلق بالتيار الوطني الحر، فقالت مصادره إن «التكتل لم يناقش بشكل جماعي بعد موضوع رئاسة المجلس، ومن المفترض أن يعقد اجتماعاً هذا الأسبوع للبحث في مواضيع عدة؛ من بينها التصويت». وفيما تحدثت مصادر مطّلعة عن احتمال أن يلجأ العونيون وآخرون من المستقلين الى ترك الخيار للنواب بشأن التصويت لرئيس المجلس، وسط ملامح دعوات الى مقاطعة الجلسة من قبل بعض المعارضين لانتخاب «من يفكر بأن يقايضنا بين رئاسة المجلس ونائب الرئيس فغلطان ومستر خصنا».

رغم ذلك، في الكواليس كلام كثير عن أن فتح معركة رئاسة المجلس «ليس موجهاً ضد بري شخصياً»، بري، بدأت بالظهور ملامح معركة أخرى بين القوات من جهة والقوى «التغييرية» و«السيادية»، عنوانها موقع نائب رئيس المجلس. إذ تصرّ القوات على انتزاع المنصب لمصلحة غسان حاصباني وقد بدأت تستعين بقوى خارجية لإقناع النواب الجدد بدعمه في وجه مرشح التيار إلياس بو صعب، علماً بأن هؤلاء يميلون الى ترشيح النائب المنتخب ملحم خلف ويعوّلون على حصوله على دعم كبير حتى من القوى التقليدية، وأن «المستقلين» و«التغييريين» لم يتفقوا في ما بينهم، حتى الآن، على صيغة مشتركة، إذ تشير مصادرهم إلى أن «هناك اجتماعات تنسيقية ستعقد هذا الأسبوع لمناقشة عدد من الخيارات؛ من بينها القدرة على خلق إطار سياسي ككتلة نيابية يحافظون فيها على نوع من التمايز».

وعلى عكس الأجواء الملتهبة في الداخل، فإن المعطيات الخارجية توحي بوجود مبادرات من شأنها تخفيف التشنج من بينها اتصالات بدأها الفرنسيون منذ ما قبل الانتخابات مع القوى السياسية، من ضمنها حزب الله، أكدوا خلالها أنهم ملتزمون مساعدة لبنان، وأن هناك مساعي لعقد مؤتمرات ولقاءات لإطلاق عجلة الإصلاحات لمنع الانهيار، فيما تشير مصادر مطلعة إلى أن «المفاوضات الإيرانية – السعودية بلغت مرحلة متقدمة وتتضمّن مساعي من الطرفين تهدف الى تبريد الساحات التي فيها اشتباكات، وقد ينعكس ذلك إيجاباً على لبنان في الفترة المقبلة سيبدأ من خلال الدعوة الى مراقبة التصريحات الإعلامية». أما في ما خص الأميركيين، فيلتزمون الصمت من دون تقديم إشارات سلبية أو إيجابية، باستثناء التأكيد على أهمية ملف ترسيم الحدود البحرية بالنسبة إليهم.

(الأخبار)

تقرير

«الشمال الثانية»

ميقاتي قاطع أم ساوم؟

محمد ملص

مفاجآت كثيرة أسفرت عنها الانتخابات النيابية في دائرة الشمال الثانية (طرابلس، المنية والضنية)، غير أن هزيمة لائحة «للناس» الائتلافية المدعومة من الرئيس نجيب ميقاتي قد تكون أكبرها، إذ لم تنل أكثر من حاصل واحد فاز به النائب كريم كبارة (غير المحسوب على ميقاتي)، في مقابل فوز لائحة تحالف أشرف ريفي - القوات اللبنانية بثلاثة حواصل ولائحة المتمردين على قيادة تيار المستقبل بحاصلين (في المنية والضنية).

سيناريوهان يجري تداولهما في طرابلس لتفسير أسباب هذه الهزيمة المدوّية، أولهما أن رئيس الحكومة استجاب لتمنيات الرئيس سعد الحريري بالمقاطعة، والثاني أنه رضخ لتمنيات سعودية بـ«تحييد» نفسه لإفساح المجال أمام اللوائح التي تدعمها الرياض، وفي مقدمها لائحة ريفي - القوات. وفي الحالتين، الثابت أن ميقاتي لم يخض معركة اللائحة، ولم يحرك ماكينته الانتخابية لدعم حتى المرشحين المحسوبين عليه مباشرة كالنائب السابق علي درويش والمرشح عن المقعد الماروني سليمان عبيد، بل ساهم في إيصال مرشحين من لوائح أخرى عبر دعمهم أو تجيير أصوات المحسوبين عليه إليهم.

مرشحون في اللائحة اتهموا رئيس الحكومة بنكث تعهّداته، وأكّدوا لـ«الأخبار» أن رئيس الحكومة وعدهم بتحريك ماكينته الانتخابية دعماً للائحة، «لكننا فوجئنا يوم الانتخاب بأن الماكينة تعمل لمرشحين من خارج اللائحة، على رأسهم إيهاب مطر (طرابلس) وعبد العزيز الصمد (الضنية) وأحمد الخير في المنية»، لافتين إلى أن غالبية أصوات ميقاتي في طرابلس صبّت لمصلحة مطر الذي حظي أيضاً بدعم الماكينة الانتخابية للوزير السابق محمد الصفدي. كما أعلن محسوبون على رئيس تيار العزم (سعد المصري وعلي محيش وغيرهما) وقوفهم إلى جانب النائب المنتخب في المنية أحمد الخير. ولا تجد المصادر تفسيراً لموقف ميقاتي، «لكن الثابت أننا لم نكن سوى كبش محرقة على مذبح صفقة سياسية لم تتضح معالمها بعد».

إلى ذلك، أشارت المصادر إلى أن عدد الأصوات التفضيلية الذي ناله مرشح القوات في طرابلس الياس خوري (3,043 صوتاً) «غير منطقي، وهو رقم كبير جداً مقارنة بعدد المقترعين الموارنة في المدينة»، علماً أن مجمل عدد الناخبين الموارنة في طرابلس لا يتجاوز الـ 6000. ولفتت إلى أنه رغم أن ميقاتي صرّح قبل عشرة أيام من الانتخابات بأن طرابلس لا تحتمل أن يمثّلها نائب محسوب على القوات اللبنانية، «إلا أن ما خرج من صناديق الاقتراع أوحى بغير ذلك، ويتقاطع مع ما يتداول في الشارع الطرابلسي عن رضوخ ميقاتي لطلب سعودي بعدم دعم مرشحة في طرابلس صبّت لمصلحة مطر الذي حظي أيضاً بدعم الماكينة الانتخابية للوزير السابق محمد الصفدي. كما أعلن محسوبون على رئيس تيار العزم (سعد المصري وعلي محيش وغيرهما) وقوفهم إلى جانب النائب المنتخب في المنية أحمد الخير. ولا بالعودة إلى الأرقام التي نالتها لائحة «للناس»، يتبيّن أن المرشحين فيها نالوا أصواتاً تعكس حجمهم التمثيلي فقط، وأنه كان بإمكان اللائحة نيل أكثر من حاصل لو أن ماكينة العزم جيّرت أصواتها لها. فالمرشح الوحيد الفائز من اللائحة كريم كبارة، مثلاً، عمل ضمن ماكينته الانتخابية القوية ونال نحو 4,961 صوتاً، وحلّ المرشح عن مقعد المنية كاظم الخير ثانياً (4,038) وبراء هرموش عن مقعد الضنية ثالثاً (1,488). ونال عبيد 1,345 صوتاً والنائب علي درويش 802 صوت.

في انتخابات 2018، وصل عدد المقترعين في دائرة الشمال الثانية إلى 151,759 مقترعاً من أصل 355,144 ناخباً أي ما نسبته 43,34%. وبلغت نسبة المقترعين في طرابلس 39,63%، وفي الضنية والمنية حوالي 51,16%. ونجحت ثلاث لوائح حينها في الحصول على حواصل انتخابية هي: المستقبل (51,937) والعزم (42,019) و«الكرامة الوطنية» (29,101). وتوضح الأرقام أن المستقبل مع العزم حصلا على 93,956 صوتاً أي ما يعادل 61,9% من الأصوات، والقوى الحليفة لـ 8 آذار (الكرامة الوطنية ولائحة قرار الشعب) على 33,223 أي 21,9%، وحصلت لائحة ريفي ولوائح المجتمع المدني على 16,968 أي ما نسبته 11,2%. عليه، ليس منطقياً أن تكون مقاطعة المستقبل وحدها ما أدى إلى نتائج انتخابات 2022، لذا من الواضح أن انكفاء ميقاتي ساهم في تقدّم لائحة ريفي ولوائح المجتمع المدني. أما الحديث عن انقلاب المزاج الشمالي والطرابلسي فيبدو بعيداً عن الواقعية، خصوصاً أن لائحة تحالف كرامي - جهاد الصمد حافظت تقريباً على أرقام حواصلها كما في عام 2018.

(فتحي المصري)

> ماكينة العزم صبّت أصواتاً لمنافسين وكبّارة نجح بجهود ماكينته

تقرير

كلفة الاتصالات سترتفع 4 أضعاف

بناءً على قرار مجلس الوزراء زيادة تعرفة الاتصالات، ابتداءً من أوّل تموز، ستتضاعف كلفة الاتصالات بمعدل 4 أضعاف تزيد أو تقلّ قليلاً بحسب تغيّر سعر منصّة صيرفة وأي باقة إنترنت يختارها المستهلك. وتعتمد الوزارة في عملية الاحتساب الجديدة المعادلة الآتية: جميع أسعار باقات الإنترنت والبطاقات المسعّرة اليوم بالدولار، يقسم سعرها على 3 ويُضرب بسعر صيرفة لتحديد سعر مبيعها بالليرة اللبنانية.

أحدث هذا الأمر ضياعاً كبيراً في السوق، حول عملية احتساب أسعار بطاقات التشريج. وفي هذا الإطار، أوضح المدير العام لشركة «تاتش» سالم عيتاني أنّ بطاقتين مسبوقتي الدفع ستطرحان في السوق مع بداية تموز، الأولى سعرها 4,5 دولارات والثانية 7 دولارات، على أن يجري بيعهما حسب سعر منصّة «صيرفة». الأولى تتضمن 500 ميغابايت و10 رسائل نصيّة و10 دقائق للاتصال، والثانية تتضمن 1,75 غيغا بايت و5 رسائل نصّية و5 دقائق للاتصال.

أما في ما يتعلّق بسعر دقيقة البطاقات المسبقة الدفع، فهي اليوم 25 سنتاً تُضرب بسعر الدولار الرسمي (1514)، وتصبح 8 سنتات تضرب بسعر منصّة «صيرفة». كذلك الأمر بالنسبة إلى سعر دقيقة الخط الثابت، تكلفتها اليوم 11 سنتاً وفق سعر الدولار الرسمي، وستصبح 3 سنتات، لكن وفق سعر صيرفة. وفي ما يتعلق بالبطاقات المسبقة الدفع الصادرة قبل تموز، فستحافظ على قيمة رصيدها الحالي بالليرة اللبنانية، والمحتسب على سعر الصرف الحالي، حتى وإن استخدمت بعد الأول من تموز. ويتوقع عيتاني أن هذا النوع من البطاقات سينفد من الأسواق في غضون ثلاثة أشهر، لن تصدر بعدها إلا البطاقات الجديدة.

(الأخبار)

بطاقتان جديدتان	باقة انترنت	عدد دقائق	السعر بالليرة	معادلة افتراضية
بطاقة 4.5 $	500MB	10	سعر البطاقة ($) × سعر صيرفة	4.5 $ × 23000 = 103.5 ألف ليرة
بطاقة 7 $	1.75GB	5	سعر البطاقة ($) × سعر صيرفة	7 $ × 23000 = 161 ألف ليرة

بطاقات موجودة حالياً	السعر الرسمي	القيمة بالدولار بعد 1 تموز	معادلة افتراضية	لشراء باقة 500MB
بطاقة 11.5 دولار	15 ألف ليرة	السعر بالليرة ÷ صيرفة	15000 ÷ 23000 = 0.65 $	بحاجة إلى 7 بطاقات ومجموع قيمتها 4.5 $
بطاقة 22 دولار	35 ألف ليرة	السعر بالليرة ÷ صيرفة	35000 ÷ 23000 = 1.5$	بحاجة إلى 3 بطاقات ومجموع قيمتها 4.5$

انتخابات 2022

«قوات الصدم» في عروس الشلال: جزين تتبدّل؟

(علي حشيشو)

أمال خليل

ليس تفصيلاً اختيار القوات اللبنانية ساحة بلدية جزين، التي يرأسها عوني، لتنظيم «احتفال النصر» في الانتخابات النيابية الأخيرة. مساء السبت الماضي، اصطفّت الكراسي على جانبَي الطريق عند مدخل المدينة واحتشد العشرات متحلّقين حول أول نائبين للقوات في القضاء، غادة أيوب وسعيد الأسمر. وللمرة الثانية في غضون أقل من شهر، جاء صوت رئيس القوات سمير جعجع عبر الشاشة، محتفلاً بانتصاره على التيار الوطني الحر في عقر داره.

في الطريق من المعبور باتجاه تقاطع البلدية ومطاعم الشلال والبولفيار، ومنها إلى بلدات جبل الريحان، لا تزال أعلام التيار الوطني الحر تظلّل العابرين منذ سنوات. هنا قصر البلدية التي يرأسها القيادي العوني خليل حرفوش مع اتحاد بلدياتها منذ 2010. وهناك منزل «النمر» زياد أسود عند مدخل سوق السد. بينهما تنتشر صور الرئيس ميشال عون في المدينة التي اجتاحها التسونامي البرتقالي عام 2009. لم تالف عروس الشلال الضيف الجديد بعد. حضوره يقتصر على الأعلام البيض التي تتوسطها الأرزة. حتى الآن، لم ترفع صور جعجع. عام 2018، خسر التيار أول مقعد من ثلاثة، قبل أن يخسر المقعدين الآخرين بعد أربع سنوات. المصدومون من انتزاع القوات مقعدَي التيار، سيصحون قريباً مع بدء العد العكسي للانتخابات البلدية، ولا سيما بعدما صوّب جعجع على أدائها خلال حملته الانتخابية الجزينية. ما إن احتشد القواتيون حتى انتشر عناصر الشرطة البلدية على درج القصر البلدي، ووضعوا قواطع حديدية كأنها الحد الفاصل، لمنع تمدّد الاحتفال إليه الذي رُفعت فيه رايات «قوات الصدم» التي كانت بمثابة «قوات النخبة» في القوات إبان الحرب، وارتبط اسمها بمجازر وعمليات تهجير وخطف.

تحت شعار «ما فينا إلا ما نشكركن»، رأى جعجع أن جزين «عادت للحبيب الأول». ودعا أيوب والأسمر ومسؤولي القوات إلى «إطلاق ورشة لإبراز جمال هذه المنطقة الذي يحتاج الى عناية بعدما ذبل في السنوات الأخيرة».

غبطة القواتيين بفوز جزين يقابلها ترقّب في صيدا والريحان. يتخوف كثر، منذ «الأحد الأسود» في 15 أيار، من إشكالات واستفزازات مع المحيط. يؤكد الأسمر أن «أجواء التخويف هذه يحاول بعض أصوات النشاز إشاعتها والترويج لحرب أهلية وتهجير. لهؤلاء نقول إن القوات اللبنانية في جزين ستحافظ على العيش المشترك من الريحان الى صيدا. لكن نريد إعادة القرار الى يد الدولة ومؤسساتها الشرعية ودعم حصر السلاح بيد الجيش».

بالتزامن مع احتفال جعجع بجزين، كان رئيس التيار جبران باسيل يؤكد من الواجهة البحرية لبيروت «أنني حزين على جزين الجريحة التي أنسرق تمثيلها. كنت متخوفاً من أن نصل الى هنا بسبب التمادي بالأنانية وبسبب الحصار الذي تعرّضنا له. لكن لا نزال الأوّلين فيها وسنبقى قلعة عونية وسنردّ الطعنات التي تعرّضنا لها». في الصف الأول في احتفال التيار، كان لافتاً حضور المرشح الخاسر أمل أبو زيد وغياب زميله الخاسر زياد أسود. تحمّل قيادة التيار الأخير مسؤولية الهزيمة بسبب خلافه مع أبو زيد. لكن مناصري «النمر» يحمّلون القيادة المسؤولية بسبب «انحيازها لأبو زيد حتى وصل الأمر بباسيل الى انتقاد أسود علانية في المهرجان الانتخابي الذي حضره في جزين قبيل الانتخابات والإيعاز لمنح الصوت التفضيلي لأمل». كما اتهم مناصرو أسود أبو زيد بـ«شراء الأصوات وحجز الهويات». مع ذلك، حصل أسود في المدينة على أكبر عدد أصوات تفضيلية (796 صوتاً) في مقابل 669 لأبو زيد. لكن، مع تلهّي المرشحَين العونيَين بخلافاتهما، حصد الأسمر 604 أصوات تفضيلية وأيوب 559 صوتاً داخل جزين.

لا تجد «جماعة زياد» منافساً له حتى مع فوز القوات. «لا أحد يمكنه مواجهة القوات في جزين إلا أنا. لكن فليتحمل مسؤولية المواجهة من جعلهم يفوزون» قال أسود لـ«الأخبار»، مشيراً إلى «أنني الآن أريد أن أصيّف مع عائلتي في جزين على رواق، ولن أخوض معارك الآخرين».

«المستقلة» غادة أيوب

- أهالي جزين اختاروا «صحّ» هذه المرة!
- القوات اللبنانية لم تخذل الناس يوماً
- لا أدعو إلى نزع سلاح حزب الله بل حصر السلاح بيد الدولة!

المقابلة

أجرت الحوار **أمال خليل**

بصفتها «مستقلة مدعومة من القوات اللبنانية». ترشحت أستاذة المالية العامة والضرائب وحقوق الإنسان في الجامعة اللبنانية غادة أيوب عن المقعد الكاثوليكي في جزين. «ضربة المعلم» القواتية في ترشيحها عن المقعد الذي يشكّل «الحلقة الأضعف» في مواجهة المرشحين الصقور للمقعدين المارونيين. لاقتها أخطاء التحالفات على الطرف الآخر. ليس تبدّل المزاج الجزيني، بل خلافات داخلية بين مرشحي التيار الوطني الحر و«خلاف أزلي» بين نبيه بري وجبران باسيل هو ما أدّى إلى اقتناص القوات ليس المقعد الكاثوليكي فحسب، وإنما المقعد الماروني أيضاً. الخلاصة الأهم أن النائبة المنتخبة «المستقلة المدعومة من القوات» هي في الواقع «رفيقة» في القوات. فرغم تأكيدها في حوار مع «الأخبار» أنها «ناشطة اجتماعية غير حزبية»، إلا أنها في الواقع لا تلهج إلا بشعارات القوات من «حصرية السلاح» إلى ثنائية «الدولة والدويلة» و«لبنانية حزب الله». وما بينهما «الخط السيادي» و«الحيادي» الذي تمثله معراب. في ما يأتي نص الحوار مع نائبة القوات اللبنانية:

■ لماذا اخترت القوات اللبنانية ترشيحك على لائحتها في دائرة صيدا - جزين؟ لست حزبية وكذلك عائلتي. لكنني حاضرة في الشأن العام كناشطة اجتماعية ورئيسة سابقة لنادي الروتاري في صيدا ونائبة رئيس جمعية ماراثون صيدا. لديّ تواصل واسع مع الفعاليات والمطارنة. الماسي التي نعيشها، ولا سيما هجرة الشباب وما أشهده في الجامعة اللبنانية، دفعتني للتفكير بالانخراط في الشأن السياسي عبر الترشح للانتخابات. حضوري جعل حزباً كالقوات يتواصل معي للبحث في القواسم المشتركة. واكتشفنا أن وجهات النظر متقاربة والثوابت ذاتها والنضال ذاته ونلتقي على المبادئ نفسها من الحياد إلى السيادة وحصر السلاح بيد الدولة.

■ لماذا اخترتم يوسف النقيب حليفاً من صيدا لتشكيل لائحة؟ المبادئ نفسها (السيادة وحصر السلاح بيد الدولة) سهّلت التحالف مع النقيب الذي يؤمن أيضاً بها.

■ لماذا فازت القوات بمقعدين في جزين للمرة الأولى؟ نضال القوات بدأ منذ زمن وهم ينتظرون منذ سنين أن يكون لهم وجود. لماذا الآن؟ لأن الناس هم من اختاروا هذا التمثيل واختاروا التغيير بالاقتراع. هذا ما برهنته الأرقام التفضيلية التي حصلت عليها والتي تترجم إرادة الناس بالتغيير وبأنهم لم يعودوا قادرين على التجديد للنهج الذي كان موجوداً، ويريدون نواباً يتكلمون بكلامهم وليس لديهم سقف مرسوم لهم في خطابهم. فلننظر كيف كان النواب السابقون يأتون ومن يمثلون. أعيش منذ 23 سنة في صيدا وأشعر بأنّي مهمّشة وغائبة عن مفاهيم السيادة والديموقراطية.

■ هل لأن الأكثرية المسلمة لها تأثير رئيسي في انتخاب نواب جزين؟ يشكّل النظام الانتخابي سبباً في ذلك لأنه يسمح للأكثرية بأن تأتي بنقل أصوات الشيعة وأن يتحكّم الثقل السني بالتحالفات في صيدا. لكنّ للتهميش سبباً أكبر ناجماً عن النهج الذي كان متّبعاً للوصول إلى الكرسي، وليس إنماء المنطقة هو السبيل للوصول. لننظر إلى حال جزين. إذا أردت الإقامة فيها، أين الجامعة للدراسة وأين المعمل للتوظيف؟ الناس ينتظرون منذ سنوات أن يأخذوا حقهم من الإنماء، خصوصاً أن النواب السابقين كانوا قادرين وكانت لديهم وزارات في الدولة.

■ الرقم التفضيلي الكبير الذي حصلت عليه، بسبب تحالفك مع القوات أو لشخصك؟ التفاني الذي بذلته القوات أثمر التحالف معي، إضافة إلى الخطاب المنفتح والثابت والصريح. القوات لم تربح المعركة لأن الناس انتخبوها بعد أن جرّبوا غيرها، إنما لأنهم أدركوا بأنهم اختاروا خطأ في السابق. ووجدوا أن القوات لم تغيّر خطابها؛ لم يكن خطابها مسيحياً ولم تقل مرة بأن معركتها استرجاع حقوق المسيحيين، وفي النهاية خسرنا أرضنا وتهجّر شبابنا.

■ ما هو تقييمك لحضور القوات المستجدّ في جزين؟ «كل عمرها» القوات موجودة في جزين. في انتخابات 2018، حصل مرشح القوات على حوالي 5 آلاف صوت تفضيلي. لم ينجح لأن طبيعة التحالف مع صيدا لم تسمح بالوصول إلى الحاصل. فضلاً عن أن الكثير من الناخبين لم يتحمسوا للاقتراع. رقم الخمسة آلاف يُبنى عليه، وبالفعل بنت القوات عليه لأنها تثق بأنها لم تخذل الناس يوماً. القصة ليست قصة مقعد أو مقعدين، بل معركة بين خط سيادي وخط يحمي الدويلة.

■ لماذا أحدث تحالفكم مع النقيب جدلاً في صيدا؟ من أحدث الجدل معروف المصدر والتوجه. في انتخابات 2018، تحالفت القوات مع رجل الأعمال مرعي أبو مرعي. لماذا لم ينبشوا ملفات الحرب؟ لأن الموضوع محض انتخابي عندما نريد نثيره وعندما نريد نخفضه. أنا عايشت أحداث صيدا وشرقها. من استحضر الماضي هو من لا يزال يمتلك ذهنية الحرب. لكن أهل صيدا يمثلهم اتفاق الطائف الذي طوى صفحة الحرب. لماذا نفتحها الآن على فريق ونقفلها على فريق آخر؟ إما أن نفتح ملفات الجميع ونرى من دفع الثمن ومن وصل فيها من خلال الشأن العام. الآن صار لديّ سبب إضافي للاهتمام بشؤونها. رغم ما حصل، الأجواء بين صيدا وجزين إيجابية. هناك روابط عائلية واقتصادية وتجارية بين المدينتين، فهما يكمل بعضهما بعضاً كجبل وساحل. الخطاب الذي شرذم العلاقة بينهما يجب أن نوقفه. تواصلت مع النائبين أسامة سعد وعبد الرحمن البزري وهنّأتهما بالفوز. والعلاقة دائمة مع بهية الحريري.

■ ماذا عن العلاقة بجبل الريحان؟ يجب أن يكون هناك إعادة نظر في اختيار النواب في الريحان والجنوب بالنظر إلى نسبة الاقتراع الشيعية المتدنية. لإعطاء فرصة للديموقراطية وعندها فلينتخب الناس من يريدون وقد يعيدون انتخاب إبراهيم عازار. وبالنسبة إلى الإشكال الذي وقع يوم الانتخاب في كفرحونة بين شبان من القوات وشبان من شبعة البلدة، جلت على أقلام الاقتراع بعدها وقابلت ممثلين عن حركة أمل رفضوا ما حصل واكدوا أن الإشكال فردي.

■ ألا تستفزّين أهل الريحان بشعار «حصرية السلاح» الذي بنيتِ عليه حملتك الانتخابية؟ نحن لا ندعو إلى نزع سلاح حزب الله، بل حصر السلاح بيد الدولة، وندعو الحزب إلى العودة للدولة كحزب لبناني. أنا لم أعتد على بيئة حضنت المقاومة، بل أتحدث عن سلاح غير شرعي يُصوب إلى الداخل. إذا عاد حزب الله إلى لبنانيته، يمكن أن نجد أموراً مشتركة بيننا. لكن لا يمكن أن نجلس على طاولة حكومة واحدة ومعنا فريق يهدد بمئة ألف مقاتل. أهل الريحان يعيشون في لبنان ولا يجب أن يقبلوا بوجود دولة ودويلة، وعلينا أن نعترف بدور الجيش اللبناني.

■ ماذا تحضّرين في أجندتك من مشاريع؟ أنا جزء من كتلة القوات الموجودة في مجلس النواب وسنعمل مع النواب السياديين والتغييريين وغيرهم لإقرار قوانين مثل استقلالية القضاء واللامركزية التي تساهم في تحقيق الإنماء لجزين وسواها.

■ هل تؤيدين قرار القوات بعدم انتخاب الرئيس نبيه بري لولاية جديدة؟ المؤكد أننا لن ننتخب بري. الدكتور سمير جعجع أعلن عن مواصفات رئيس المجلس الذي نريده. نحن لم نرفضه لنرفض. نريد رئيساً يطبق النظام الداخلي للمجلس ويفعّل التصويت الإلكتروني ويسترد قرار الحرب والسلم ليكون بيد الحكومة. لننتظر من سيترشّح أيضاً.

إلى المناصب في المقابل، أو نقفل الملف نهائياً. لماذا نبارك المصالحة في منطقة ونرفضها في منطقة أخرى؟ رغم ما حدث، فإن العلاقة مع يوسف النقيب كانت موجودة أصلاً وستستمر لأنه يؤمن بحصرية السلاح والسيادة.

■ بعد الاستفزاز الذي سبّبه التحالف، كيف ستتعاطين مع صيدا؟ أنا بنت صيدا ولست موجودة في مكان عدائي. سابقاً كنت حاضرة

جمعية المشاريع: نحن أكبر كتلة سنّية

راهنت جمعية المشاريع الخيرية على «قطف» نائبين في بيروت بعد فك تحالفها مع الثنائي وفي ظل عزوف تيار المستقبل عن خوض الانتخابات. لم يتحقق ذلك لكن «المشاريعيين» تمكّنوا من إظهار حجمهم الفعلي كـ«بلوك» لا يستهان به

لينا فخر الدين

أخذت جمعية المشاريع الخيريّة قرارها خوض الانتخابات النيابية منفردة في دائرة بيروت الثانية قبل أشهر من موعد الاستحقاق. رغم الكثير من النقاشات، تمسّكت بخيارها وانخرطت في الانتخابات بلائحة منفصلة عن حزب الله وحركة أمل، بعكس تحالفاتها في العام 2018.

لقي قرار «المشاريع» تفهّماً لدى حلفائها، وهي ما كانت لتتخذه لولا غياب خصمها التقليدي الرئيس سعد الحريري. إذ راهنت الجمعية على عدم مشاركة تيار المستقبل في الاستحقاق للحصول على أصوات قريبة منها عقائدياً كانت تُصوّت للمستقبل عادةً. حسابات «الأحباش» لم تُعلن على الملأ، لكن الاستقلاليّة تعني تمايزاً عن حزب الله يمكن أن يفتح أمام «الجمعية» أبواباً عربية وخليجية كانت عصيّة عليها سابقاً. كما أن «المشاريع» تريد العودة إلى الحياة السياسية بعد أكثر من 17 عاماً من الغياب، ولكن ليس بالصيغة نفسها التي كانت قائمة إبّان الوجود السوري. بعد جردة حساب الـ30 سنة الماضية من النجاحات والسقطات، يقيس قياديو «الأحباش» خطواتهم بميزان الذهب. لذلك، كان القرار بلائحة «بيروت» مع مرشحيها عدنان طرابلسي وأحمد دبّاغ بالتحالف مع مستقلين وليس مع الثنائي.

لكن حسابات بيدر الجمعية التي توقّعت الحصول على أكثر من 20 ألف صوت تفضيلي لم تطابق حسابات حقلها. فلم تتمكن من الوصول إلى حاصلين ولا «قطفت» المستقبليين القريبين منها عقائدياً. هكذا، حصل طرابلسي ودبّاغ على 14 ألفاً و300 صوت مقابل حصول طرابلسي في 2018 على 13 ألفاً و18 صوتاً، فيما لم يشكّل المستقلون على اللائحة أي ثقل لها. فقد نال المرشحون السبعة 318 صوتاً فقط (تراوحت بين 124 صوتاً و3 أصوات). والأهم أنّ «المشاريع» لم تفلح في إقناع «البيارتة» بأنها مستقلّة. إذ إن حملة الإشاعات عليها لم تتوقّف، سواء بالتنمّر على أفكارها الدينيّة أو بتاطيرها بأنها حليفة للنظام السوري وحلفائه، ولو من تحت الطاولة. لكن الجمعية حافظت على «بلوكها» الذي لم يتأثر بالرشى الانتخابية أو بالحملات ولا حتّى بغياب مرشحي الجمعية بشكل تام عن الإعلام المرئي. في المحصلة، رقم «الأحباش» كان الوحيد الذي ارتفع عن 2018 مقابل انخفاض أعداد الأصوات التفضيلية التي حصلت عليها كلّ القوى السياسية بما فيها حزب الله،

> **الاستقلاليّة تعني تمايزاً عن حزب الله يمكن أن يفتح أمام «الجمعية» أبواباً عربية وخليجية كانت عصيّة عليها سابقاً**

وأثبتت بالتالي أنّ الـ12 ألف صوت تفضيلي التي حصل عليها طرابلسي في 2018 كانت «من عرق جبين الجمعية»، وأنّ حزب الله لم يجيّر له أكثر من 3 آلاف صوت تفضيلي كما رُوّج سابقاً.

ماكينة حديدية

جمهور الأحباش حديدي، تماماً كماكينته الانتخابية التي كانت الوحيدة الفعلية العاملة في بيروت وشكّلت ملجأ للماكينات الأخرى. الجميع من دون استثناء اتصل بها أثناء الفرز للإطلاع على الأرقام. وكان فريقها الذي تعدى الـ500 شخص، في غرفة العمليات تماماً كما داخل مراكز الاقتراع والفرز، وحده الذي يملك الخبرة الانتخابية اللازمة وتدرّب على أكثر من خطة. وكانوا جاهزين «من القلم وعلبة البنادول إلى الأجهزة الإلكترونية».

وإذا كانت الجمعيّة حقّقت مكسباً في تأكيد تماسك شارعها، فإنّها أظهرت حجمها الفعلي الصافي من دون أن تتمكّن من تحقيق ضربات أكبر، وبقيت حركة سياسية قائمة على العقيدة الدينيّة. بالتالي، لا قدرة لديها على تسجيل خروق داخل منازل سنية مختلفة معها عقائدياً. وهو ما ينفيه مرشحها ومسؤول ماكينتها الانتخابية أحمد الصباغ الذي يؤكّد «أننا أثبتنا أن المشاريع هي أكبر كتلة سنية ولدينا استقلالية تعطينا راحة في خطابنا، وخرجنا من نظرية تحميلنا وزر ما يقوم به حزب الله أو تحميله وزر أعمالنا».

«كنا أعمدة الباطون الثابتة»، يقول دبّاغ لـ«الأخبار»، لافتاً إلى «أننا استطعنا استقطاب جمهور جديد رغم كل الحملات التي شنت ضدنا، وعدم قدرتنا على الظهور الإعلامي». ويضيف: «لم نندم. بالعكس، فقد حقّقنا ربحاً وصار لنا نائبان بدلاً من واحد»، لافتاً إلى أن الجمعية جيّرت أصواتها في الدوائر الـ15 التي لا مرشحين لها فيها لمصلحة مرشحين فازوا في الانتخابات، كما حصل مع حسن مراد في دائرة البقاع الغربي – راشيا، وقاسم هاشم في دائرة الجنوب الثالثة، وجان طالوزيان في دائرة بيروت الأولى.

يرفض المستشار السياسي لقيادة المشاريع أن تكون الجمعية أرادت الاستفادة من غياب الحريري، ويشدّد على أنّ «قرارنا بتشكيل لائحة من دون التحالف مع الثنائي جاء قبل إعلان رئيس المستقبل تعليق عمله السياسي»، معتبراً أنّ «النتيجة ربما كانت مختلفة لو كان الحريري مشاركاً لأن المنازلة ستكون حصراً بيننا وبينه».

وعن فتح العلاقات مع الدول الخليجية، يجيب: «لم تكن الأبواب مقفلة يوماً مع أي دولة سواء أكانت عربية أو أجنبية، ويدنا ممدودة لدول الجوار لأن هدفنا هو رفع عدد الدول الصديقة للبنان باستثناء العدو الصهيوني».

(هيثم الموسوي)

انتخابات 2022

الإرث والوارثون

عامر محسن

بعد نقاشٍ طويلٍ مع أصدقاء، قرّرنا أن سعد الحريري هو الموازي لشخصيّة «كيندال روي» في المسلسل الأميركي الشهير «خلافة» (Succession) - فيما بهاء هو «كونور»، الأخ الأكبر لكيندال. المسلسل هو من بنات أفكار المنتج البريطاني جيسي أرمسترونغ، وهو يدور حول عائلة أميركيّة ثريّة، عائلة «روي»، وهي ذات مالٍ ونفوذ عظيمين، تمتلك شركات إعلامية مؤثرة تشبه «فوكس نيوز» ومصالح كثيرة وعلاقاتٍ وثيقة بساكن البيت الأبيض، والبرنامج هو من أفضل ما شاهدت على التلفزيون في السنوات الأخيرة. يُقال أن العائلة هنا هي مزيجٌ روائيّ بين عائلات ترامب وميردوخ وميرس، فيما «كيندال روي» (الذي قرّرنا أنه سعد الحريري) هو الابن الذي يحاول باستمرار أن يملأ مكان أبيه المؤسّس، وأن يثبت نفسه وكيانه متحرّراً من عباءة والده الثقيلة (ويفشل في ذلك باستمرار). أمّا «كونور»، فهو الأخ البليد في العائلة الذي يخلو تماماً من الموهبة ولا يتمّ تسليمه أي مسؤوليات (إن كنتم تعتقدون أن سعد الحريري لديه مشكلة في الكفاءة والتكتيك، فعليكم أن تتعرّفوا إلى بهاء). يخوض كيندال صراعاً مستمرّاً مع نفسه ومع الآخرين، ويتحوّل من ولدٍ مطيعٍ يصبو إلى الوراثة إلى متمرّدٍ ينوي استبدال والده، إلى درجة أن يخوض ضدّه صراعاً علنيّاً على قيادة الشركة وإدارتها، وتصبح الخلافة حرباً بين الابن والوالد.

«ثورات» كيندال هذه تشبه، بمعنى ما، ما فعله سعد الحريري في وجه «الوالد» السعودي في الأشهر الأخيرة. مقاطعة سعد للانتخابات كان لها أثرٌ من بعدٍ وحساب، ولكنها كانت في جانبٍ منها «انتقاماً»، انتقام سعد الحريري، أخيراً، ممّن قمعه وعامله بعسفٍ وفوقية، ودبّر ضدّه انقلابات في السنوات الماضية، بل وخطفه وأهانه: «انتقامي هو أن أفسد عليكم الانتخابات». المسألة هي أنّه، في المسلسل الأميركي أقلّه، كلّما خاض كيندال روي «انتفاضة» من هذا النمط، تكون النتائج والتبعات سيئة جدّاً بالنسبة إليه.

المحرّك الأساسي لسردية المسلسل أعلاه هي فكرة خلدونيّة عن تعاقب الأجيال وانتقال السلطة وتجديدها: الجيل «المؤسس» سيختلف دوماً عن الجيل الثاني، الذي ولد وحوله السلطة والثروة، فكيف تضمن أن لا تُظهر ثروتك عبر الاستهلاك الفاحش، لا يجب أن يعرف أحد مهاجرين صنع إمبراطوريته الماليّة بنفسه، ويحمل ما يشبه الحقد على أبنائه وباقي الذين ولدوا وسط المال والحظوة. هو اضطرّ لأن يعمل طويلاً ويكدّ، ويخاطر ويكذب ويرتكب أموراً قبيحة لكي يبني ما بناه، وهم يستلموا الأرض مجّاناً، من غير تعب أو لحظةٍ من عار. لوغان لا يثق إلّا بأناسٍ مثله، جاءوا من أصول فقيرة وصعدوا السلّم بالطريقة الصعبة. هل سيتمكّن ولدٌ مدلّل مثل كيندال من إدارة إرثه في هذا العالم العنيف؟ هو ليس «قاتلاً» مثل والده، هل سيعرف متى يجب توجيه الطعنة حين يلزم؟ وهل سيقدر على غرز السكّين؟

يوجد فقهٌ كامل في مختلف المجتمعات البشريّة حول موضوع الاستخلاف وتجديد السلطة والمؤسسات، وبناء قيادةٍ جديدة في كلّ جيل. في لبنان، مثلاً، كما في الكثير من بلادنا، صورةٌ يحملها الريفيّون عن أهل المدن، تقول أنهم، وبخاصةٍ الأثرياء منهم والتجّار، بخلاء إجمالاً ولا يُعلون من قيم الكرم والضيافة والارتقاء فوق المادّة. هذا قد يكون صحيحاً ظاهريّاً، ولكنّه ليس مسألة سلوكٍ شخصيّ أو نقيصة أخلاقيّة، بل هو جزءٌ من «دفتر تعليمات» عقلانيّ طوّرته الفئات التجارية - عبر التجربة والتعلّم - وتوارثته عبر الأجيال (لست أحاول هنا نفي الموضوع بل شرحه، لقد قضيت سنوات نشأتي وأنا أدفع ثمن سندويشات لرفاقي وأصحاب اكتشفت فيما بعد أنّ أهلهم من كبار الأثرياء، وأنا أهلي موظفون).

سأشرح: الفكرة هي أنّ الكثير من أهل المدن الميسورين هم، من ناحية، أصحاب مصالح ومهن صمدت لأجيالٍ متلاحقة، ويجب أن تنتقل بدورها إلى الأولاد. من جهةٍ أخرى، فإنّ المحافظة الدائمة لهذا الميسور هي في كونه أعزلاً، لا يقدر (كالبدوي مثلاً) على حماية نفسه وممتلكاته؛ وهو أيضاً الهدف الأوّل لجابي الضرائب واللصّ والغازي الذي يبحث عن غنيمة. فهذا الإنسان يعيش إذاً في خوفٍ دائم من السلطان، وجنود السلطان، والغازي المسلّح، قبل أن نصل حتى إلى السّوق ومخاطره. هذه العوامل كلّها أنتجت، بخاصّة لدى الفئات التجارية التقليدية، ما يشبه «ثقافة بروتستانتية» وعادات غايتها حماية الثروة ومنع تبديدها واندثارها والتعامل معها بطيش: أن تقتصد دوماً في مصروفك لحساب الادخار والاستثمار، أن لا تُظهر ثروتك عبر الاستهلاك الفاحش، أن تعرف أحد أبناء العائلة هنا هي مزيجٌ روائيّ بين عائلات ترامب وميردوخ وميرس، فيما «كيندال روي» (الذي قرّرنا أنه سعد الحريري) هو الابن الذي يحاول باستمرار أن يملأ مكان أبيه المؤسّس، وأن يثبت نفسه وكيانه متحرّراً من عباءة والده الثقيلة (ويفشل في ذلك باستمرار). أمّا «كونور»، فهو الأخ البليد في العائلة الذي يخلو تماماً من الموهبة ولا يتمّ تسليمه أي مسؤوليات (إن كنتم تعتقدون أن سعد الحريري لديه مشكلة في الكفاءة والتكتيك، فعليكم أن تتعرّفوا إلى بهاء). يخوض كيندال صراعاً مستمرّاً مع نفسه ومع الآخرين، ويتحوّل من ولدٍ مطيعٍ يصبو إلى الوراثة إلى متمرّدٍ ينوي استبدال والده، إلى درجة أن يخوض ضدّه صراعاً علنيّاً على قيادة الشركة وإدارتها، وتصبح الخلافة حرباً بين الابن والوالد.

«ثورات» كيندال هذه تشبه، بمعنى ما، ما فعله سعد الحريري في وجه «الوالد» السعودي في الأشهر الأخيرة. مقاطعة سعد للانتخابات كان لها أثرٌ من بعدٍ وحساب، ولكنها كانت في جانبٍ منها «انتقاماً»، انتقام سعد الحريري، أخيراً، ممّن قمعه وعامله بعسفٍ وفوقية، ودبّر ضدّه انقلابات في السنوات الماضية، بل وخطفه وأهانه: «انتقامي هو أن أفسد عليكم الانتخابات». المسألة هي أنّه، في المسلسل الأميركي أقلّه، كلّما خاض كيندال روي «انتفاضة» من هذا النمط، تكون النتائج والتبعات سيئة جدّاً بالنسبة إليه.

المحرّك الأساسي لسردية المسلسل أعلاه هي فكرة خلدونيّة عن تعاقب الأجيال وانتقال السلطة وتجديدها: الجيل «المؤسس» سيختلف دوماً عن الجيل الثاني، الذي ولد وحوله السلطة والثروة، فكيف تضمن أن لا تُظهر ثروتك عبر الاستهلاك الفاحش، لا يجب أن يعرف أحد حجم رصيدك أو مدخولك، علّم أبناءك «المصلحة» منذ صغرهم، إلخ. بالمقابل، طالما أننا نتعامل هنا مع الصّور النمطية، فإن من يسخر من «بخل» هؤلاء هو غالباً من، ما أن تصبه نعمةٌ، حتى يغيّر منزله وسيارته ونمط حياته وثيابه وشخصيّته، ويشرح لك - بكلّ تصرّفٍ ومظهر - أنّه يملك مالاً وأنّه ينفقه، وهذا هو نمط الثروات الذي لا يدوم عادةً لأكثر من جيل.

الإرث الصعب

في التاريخ السياسي عندنا، يشير الجميّل هو نموذجٌ فريد عن مفهوم الوراثة والخلافة. أعتقد أنّ جيلي يقارب الحرب الأهليّة وشخصياتها بشكلٍ يختلف عن من سبقنا، أي من عاصر الحرب وشارك فيها ودخل (ولو معنويّاً) في خنادقها. هذه العداوات كثيراً ما تصبح شخصيّة وتحفر في الإنسان ولا يتحرّر منها أبداً: أعرف بعثيين وشيوعيين لا زالوا يعيشون أحداث 1963 كأنها حصلت البارحة، ولن أخبركم عن سلالات ياسر عرفات في لبنان (أسوأ ما يمكن أن يحصل لك هو ليس أن تسجن نفسك، فحسب، هو حقد تحمله من ملفّ فات، بل أن تورّثه أو ترثه أيضاً). هؤلاء الناس هم من يصيغ، إلى اليوم، الخطاب عن الحرب الأهليّة ومرحلتها؛ بعضهم يتبرّأ «يراجع» «ينقد نفسه»، وبعضهم لا زال يخوض الحرب. غير أنّ تلك الأيّام السوداء التي مرّ عليها ما يقارب النصف قرن ليست مجال أحقاد شخصية ومبارزة، بل هي - بالنسبة لنا على الأقل - أصبحت مجرّد تاريخ. وحين أقرأ ذلك التاريخ، فإنّ ما يرعجني في سيرة بشير الجميّل هي ليست الاتهامات التي تطلق عليه عادةً من

> «السياسة الوطنية» والانتخابات العامّة، وسياسة العاصمة والمركز، قد لا تكون الميدان الأساسي لتوليد الأفكار والسياسة

معسكر «الحركة الوطنية»، بل فكرة أنّ آلاف الشباب قد ساروا خلفه، وقاتلوا وقُتلوا، وهم يتوهّمون أنهم يدافعون عن قضيّةٍ وكيان و«وجود»، في حين أنهم كانوا يسيرون خلف قائدٍ يستحيل أن يوصلهم إلى غير الهزيمة.

أنا هنا لا أتكلّم عن بشير عبر عيون أعدائه، بل أعتمد على ذكريات محبّيه ومريديه. خذوا كتاب جورج فريحة رفيق الجميّل منذ بدايات دخوله إلى السياسة، وهو قريبه وصهره، وكان الأكاديمي الذي أصبح بمثابة مستشارٍ له، وهو يتكلّم عن بشير بحبٍّ وإعجاب ويعتبر أيّامه معه أهمّ مرحلةٍ في حياته. رغم ذلك، فإنّ قراءة فريحة تجعلك تفهم على الفور أن بشير الجميّل كان، ببساطة، إنساناً غير متّزن في شخصيته مشاكل عميقة. وتفهم أيضاً أنّ والده حاول إعاقة صعوده السريع داخل الحزب، في البداية، ووضع حدود لسلطته لا لأسبابٍ شخصيّة أو تراتبيّة وتنظيمية، بل لأنّه أكثر من يعرف ابنه، وكان واعياً بوضوح لأنّ بشير لا يصلح لأن يكون في موقع مسؤوليّة وقيادة. الأمثلة هنا كثيرة. نحن نتكلّم عن رجل، حين ترفض فرع لها في «المنطقة الشرقية» (ضمن مخطّط تقسيمي كان بشير يتابعه)، يأمر بقصف حرم الجامعة الأميركية. أو يستدعي رئيس الجامعة اللبنانية، بطرس ديب، لكي يوقّع على مرسوم بفتح فروع ثانية للجامعة الوطنيّة (وهو ما كان يعارضه ديب بشدّة ومعه أغلب الإدارة)؛ يروي فريحة أنّ ديب، ما أن جلس مقابل بشير، لم يناقش. بل طلب المرسوم الذي يريده أن يوقّع عليه لكي ينهي الموضوع، لأنّه كبيرٌ في السنّ ومريض ولا يؤاتيه الفقيرة في المدن، كرم الزيتون وفي هذا الإطار، بدأت اقتناع بأنّ «السياسة الوطنية» والانتخابات العامّة، وسياسة العاصمة والمركز بشكلٍ عام، قد لا تكون الميدان الأساسي لتوليد الأفكار والسياسة. سوف أبدأ من البداية: يشتكي حسن الخلف من عقم السياسة بمعناها «الرسمي» في بلادٍ تابعة مثل العراق ولبنان. أنت أصلاً في مرحلة تاريخية لا تمتلك فيها، مثلاً، خطّة اقتصادية بديلة وواضحة تستبدل النهج الليبرالي السائد في السوق المعولم، حتى وإن وصلت - بشكل ما - إلى الحكم. هذه دولٌ برلمانيّة تحاصصيّة مُخترقة، لا تسمح أصلاً بوجود أغلبية سياسية متّسقة تقود مشروعاً تحديثياً؛ وستظلّ السياسة اليوميّة عبارةً عن حروب شائعات واتهامات مبهمة بالفساد، في نقاش «برلماني» هو بطبيعته لا ينتهي ولا يُحسم. فوق ذلك، إن كنت معادياً لأميركا و«سرائيل»، فسوف تشنّ السفارات عليك حرباً أهليّة مستمرّة، ويتجنّد «المجتمع المدني» ضدّك، وإن تمكّنوا من الغشّ فسيفعلون (هذه بالنسبة إليهم هي حربٌ وليست سياسة، ولا تعني التقاليد البرلمانية عندهم شيئاً). حتى المالكي، يقول الخلف، حين تمكّن من الإمساك بالحكم، ووقّع اتفاقية شاملة للبنى التحتية مع الصين (والقانون فيه مشاكل بالطبع، ولكنه كان على الأقل سيضمن بناء خدمات أساسية في الطاقة والنقل والصناعة، شيءٌ ملموس لمرّة) قاموا بعدها بقليل بإسقاطه عبر انتفاضة مسلّحة - فماذا تتوقّع في المستقبل؟

كان ماو يعتبر أنّ ألمع النّاس وأكثرهم اعداداً وطموحاً سوف يتّجه دوماً صوب المركز والعاصمة، ومؤسساتها وثقافتها وإعلامها، وميدان السياسة «المركزي» فيها، فيما تكون السياسة في الأطراف هي بمثابة «صفّ ثانٍ»، هي وكوادرها. أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين، وبعرف نمط انتاجها ومشاكلها وحياة سكانها.

رأيي أن أساس هذه الفكرة، مع بعض التعديل، قد ينفع في سياقنا الحالي. السياسة المحليّة هي المجال الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً، نسبياً، للعمل الحرّ المباشر. المستوى المحلّي هو حيث يمكنك أن تخطط لمشروع (سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو تنموياً) وتنفّذه حقّاً وتتعلّم منه. هو المكان حيث العلاقة مباشرة مع النّاس، وليست عبر تلفزيون أو شاشة هاتف (كان روسو يعتبر أنه، ما أن يصبح السياسي وكوادرها، أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين، وبعرف نمط انتاجها ومشاكلها وحياة سكانها.

رأيي أن أساس هذه الفكرة، مع بعض التعديل، قد ينفع في سياقنا الحالي. السياسة المحليّة هي المجال الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً، نسبياً، للعمل الحرّ المباشر. المستوى المحلّي هو حيث يمكنك أن تخطط لمشروع (سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو تنموياً) وتنفّذه حقّاً وتتعلّم منه. هو المكان حيث العلاقة مباشرة مع النّاس، وليست عبر تلفزيون أو شاشة هاتف (كان روسو يعتبر أنه، ما أن يصبح السياسي وكوادرها، أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين، وبعرف نمط انتاجها ومشاكلها وحياة سكانها.

رأيي أن أساس هذه الفكرة، مع بعض التعديل، قد ينفع في سياقنا الحالي. السياسة المحليّة هي المجال الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً، نسبياً، للعمل الحرّ المباشر. المستوى المحلّي هو حيث يمكنك أن تخطط لمشروع (سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو تنموياً) وتنفّذه حقّاً وتتعلّم منه. هو المكان حيث العلاقة مباشرة مع النّاس، وليست عبر تلفزيون أو شاشة هاتف (كان روسو يعتبر أنه، ما أن يصبح السياسي وكوادرها، أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين، وبعرف نمط انتاجها ومشاكلها وحياة سكانها.

رأيي أن أساس هذه الفكرة، مع بعض التعديل، قد ينفع في سياقنا الحالي. السياسة المحليّة هي المجال الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً، نسبياً، للعمل الحرّ المباشر. المستوى المحلّي هو حيث يمكنك أن تخطط لمشروع (سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو تنموياً) وتنفّذه حقّاً وتتعلّم منه. هو المكان حيث العلاقة مباشرة مع النّاس، وليست عبر تلفزيون أو شاشة هاتف (كان روسو يعتبر أنه، ما أن يصبح السياسي وكوادرها، أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين،

(هيثم الموسوي)

في كلّ الأحوال؟ كان محتّماً أن يسبّب الأذى والضرر لكلّ من حوله، وبشكلٍ خاص لمن سار خلفه. الذين قاتلوا مع بشير لم يكونوا أبناء العائلات «الحاكمة» والمترفة، الذين كانوا يعيشون شبابهم بصخب فيما الحرب تدور، بل أبناء الأحياء الفقيرة في المدن، كرم الزيتون وأبناء الريف وقرى الأطراف. هؤلاء سقطوا بالآلاف خلف بشير وهم نكتة لطيفة. يضيف فريحة أن بشير كان لا يعرف أن يدير مؤسسة، وقد أهدر مبالغ هائلة على مشاريع بنيتباها ويتفق عليها، ثمّ يملّ منها ويقطع عنها التمويل لينتقل إلى أخرى؛ بل كان - أيضاً بحسب فريحة - لا يعرف أن يدير اجتماعاً خزبياً بسيطاً أو أن يرسم جدول أعمال (يقول فريحة إنه أعطى بشير كتاباً عن كيفية إدارة الاجتماعات، فضحك بشير ولم يقرأه، فهو كان لا يحبّ القراءة). لولا الحرب، وصعود الشعبوية والسلاح، لكان من المستحيل على بشير الجميّل أن ينجح في ردهات السياسة اللبنانية التقليدية أو يرث هو القيادة.

من هنا، لم يأخذ الأميركيون بشير الجميّل على محمل الجدّ، ولم يعتبروه حليفاً يمكن الاعتماد عليه، رغم اتصالاته المتكرّرة بهم. وهو، حين زار واشنطن قبل الاجتياح، لم يحصل سوى على اجتماعات مع الرتب الدنيا في الإدارة الأميركية. الوحيد الذي وجد في بشير الجميّل «فرصة» وقرّر الاستثمار فيه والرهان عليه كان أرييل شارون، وهنا كانت بداية الكارثة. ولكن السؤال يبقى: إلى أين كان يمكن أن يصل مشروع بقيادةٍ طائفيّةٍ كهذه ترث القيادة؟ أم تدخل في دورة الانحدار الخلدونية؟ أنماط الورثة ومخاطرها ستكون دوماً موجودة: الوارث الطائش الذي لا تناسبه القيادة، الوارث الذي يضيّع ملك أبيه، ذاك الذي يريد «قتل أبيه»، والورثة الذين يتناهشون على الإرث بدلاً من أن يجدّدوه.

وفي هذا الإطار، بدأت اقتنع بأنّ «السياسة الوطنية» والانتخابات العامّة، وسياسة العاصمة والمركز بشكلٍ عام، قد لا تكون الميدان الأساسي لتوليد الأفكار والسياسة. سوف أبدأ من البداية: يشتكي حسن الخلف من عقم السياسة بمعناها «الرسمي» في بلادٍ تابعة مثل العراق ولبنان. أنت أصلاً في مرحلة تاريخية لا تمتلك فيها، مثلاً، خطّة اقتصادية بديلة وواضحة تستبدل النهج الليبرالي السائد في السوق المعولم، حتى وإن وصلت - بشكل ما - إلى الحكم. هذه دولٌ برلمانيّة تحاصصيّة مُخترقة، لا تسمح أصلاً بوجود أغلبية سياسية متّسقة تقود مشروعاً تحديثياً؛ وستظلّ السياسة اليوميّة عبارةً عن حروب شائعات واتهامات مبهمة بالفساد، في نقاش «برلماني» هو بطبيعته لا ينتهي ولا يُحسم. فوق ذلك، إن كنت معادياً لأميركا و«سرائيل»، فسوف تشنّ السفارات عليك حرباً أهليّة مستمرّة، ويتجنّد «المجتمع المدني» ضدّك، وإن تمكّنوا من الغشّ فسيفعلون (هذه بالنسبة إليهم هي حربٌ وليست سياسة، ولا تعني التقاليد البرلمانية عندهم شيئاً). حتى المالكي، يقول الخلف، حين تمكّن من الإمساك بالحكم، ووقّع اتفاقية شاملة للبنى التحتية مع الصين (والقانون فيه مشاكل بالطبع، ولكنه كان على الأقل سيضمن بناء خدمات أساسية في الطاقة والنقل والصناعة، شيءٌ ملموس لمرّة) قاموا بعدها بقليل بإسقاطه عبر انتفاضة مسلّحة - فماذا تتوقّع في المستقبل؟

كان ماو يعتبر أنّ ألمع النّاس وأكثرهم اعداداً وطموحاً سوف يتّجه دوماً صوب المركز والعاصمة، ومؤسساتها وثقافتها وإعلامها، وميدان السياسة «المركزي» فيها، فيما تكون السياسة في الأطراف هي بمثابة «صفّ ثانٍ»، هي وكوادرها. أراد ماو قلب هذه المعادلة، ولهذا السّبب لا زال الحزب الشيوعي الصيني، إلى اليوم، يحمل تراثاً يقوم على «تدوير» الكوادر في الأطراف والمقاطعات، ويكون هذا هو الاختبار الأساسي الذي يتمّ على أساسه تقييمهم وانتخاب الكوادر العليا من بينهم. هذا، على الهامش، كان له دورٌ أساسي في عملية التنمية بالصّين، فالتخطيط والمشاريع الاقتصادية في الصين تجري أساساً على مستوى المقاطعة والحكومة المحليّة وليس على المستوى الوطني. أصبح لديك عشرات الآلاف من الكوادر، كلٌّ أرسل إلى ناحية ومعه مهمّة وأهداف عليه تحقيقها خلال فترة ولايته (رفع النموّ بدرجة كذا، حلّ مشاكل قطاعية معينة، إلغاء الفقر المدقع، إلخ)، وهم يتنافسون على اثبات نفسهم في المكان الذي فُرزوا إليه (كقاعدة، لا يتمّ إرسالك إلى مسقط رأسك). لهذا السّبب، لن تجد مسؤولاً صينياً كبيراً، بدءاً من شي جينبينغ، إلّا وله معرفة حميمة باقاليم قصيّة وزراعية في الصّين،

> إن كان هناك من درس للانتخابات اللبنانية فهو، مجدّداً، عن تفاهة هذا النمط من السياسة وليس عن أولويّته

بعض المفاهيم الموروثة عن «الدولة» و«البرلمان» و«المجال العام» قد تتحوّل بسهولةٍ إلى أوهامٍ عقيمة تسجنك. إلا تثبت الانتخابات في كلّ مرة الفارق بين شعارات السياسة على التلفزيون وبين الواقع المادي، والفارق بين عالم السوشيال ميديا والعالم الحقيقي؟ إن كنت تريد أن تزرع نفسك بين النّاس فعليك أن تأتي إليهم، وتعمل معهم بشكلٍ مباشر، يكون المال مع من لديك هو من يدير العلاقة معهم ويلتفت إلى أحوالهم ويكتسب ثقتهم. هذا النوع من الثقة «بالتجربة» هو الذي يدوم ولا يمكن أن تنتزعه منك بروباغاندا أو مؤامرات. في الاعيب السياسة والسفارات، قد تنتهي دائماً كالطرف الأضعف أو تدور عليك المؤامرات ولكن، على المستوى «المحلّي»، من الصّعب أن يغشّوك، أو ينتزعوا ما هو لك، فالمجتمع والنّاس هم الخطّ الأخير الذي لم يتمّ اختراقه بعد.

في وسعك أن تنتظر «دولة وطنية» غير موجودة بعد لكي تفكّر عنك وتقودك، ولكن في وسعك أيضاً - في انتظار ذلك - أن تنتشر في الأرياف وبين المهمّشين، سواء في لبنان أو العراق أو أي بلدٍ آخر، وتثبّت نفسك بين النّاس وتبحث معهم عن حلول لمشاكلهم. من هنا ستخرج السياسة الحقيقية وعبرها سوف تكتشف جيلاً جديداً يستحقّ القيادة. قبل كلّ شيء، فإنّ انتاج «خطّة» لمشاكل الاقتصاد والتنمية والمجتمع يجب أن يأتي عبر تراكم تجارب واختباراتٍ وتماسّ فعليّ مع الواقع، لا من مخطّط مركزيّ، «خبير»، يأتيك من فوق ليعطيك - سلفاً - خريطة طريق متكاملة لواقعٍ لا يفهمه.

خاتمة

لم أصوّت في الانتخابات الماضية، كالعادة، وهذا ليس لأسباب أناركية أو ما شابه - معاذ الله - بل للسبب القديم نفسه: أنّه، وفق القواعد الانتخابية الحالية، فإنّ صوتي لا يوازي صوت غيري، وهذه معادلة لست مستعدّاً لقبولها (لست امحّص في مسائل تقنية وهوامش صغيرة، صوتي يوازي ربع قيمة الصوت في دائرة بيروت الأولى، مثلاً، ونصف قيمة الصوت في دوائر أخرى كثيرة؛ أي أن صوت الفرد هناك بعائلةٍ هنا والعكس). أفهم أن القانون قد أقرّ والانتخابات ستجري، معي أو بدوني، ولا أحد سيحصل في قانون انتخاب على كلّ ما يريد، ولكنّي أزعم بأنّ لديّ هنا حجّةً جيّدة لكي أطالب بأن نوقف كلّ شيء، ولا نقبل بانتخاباتٍ جديدة لا تتّسق مع المبدأ البديهي: ناخب واحد/صوت واحد. المثير، كما في كلّ دورةٍ انتخابيّة، هو أن لا أحد تهمّه هذه المسألة، بمن في ذلك «التغييريين»، بل والأكثرية تتعامل بانتهازيّةٍ مع حالة العزل الانتخابي الطائفي، ونحن لم نتكلّم بعد عن انتخابات بدائرة واحدة أو خارج القيد الطائفي (لم أفهم، بالمناسبة، ما هو الفارق بين «ثائر» و«تغييري»؟ وكيف تنتقل من فئة إلى الثانية؟ وتغيير نحو ماذا بالضبط؟ الشيء الوحيد المشترك بينهم حتى الآن هو مارسيل غانم). إن كان هناك من درس للانتخابات اللبنانية فهو، مجدّداً، عن تفاهة هذا النمط من السياسة وليس عن أولويّته. الانتخابات هي مجالٌ مفيد لسلالاتٍ تستخدمها كمعيار للاستمرارية والتوريث، بعضها ينجح والبعض لا. هي أيضاً منصّة لنخب تريد أن تظهر في المجال العام، ويُصبح لها حضور وعلاقات. و«حقيقة» الانتخابات الأخير الذي لم يتمّ اختراقه بعد.

على التلفزيون («الحقيقة» هنا هي كمية المال الذي صرف لياتي لكم بهؤلاء النوّاب، وأنّ أغلب الناخبين، في دوائر عديدة، لم يضع صوتاً في الصندوق إلا بمقابل).

خارج هذه الهوامش، الانتخابات لا تعني أكثر من أن تمنح عن الحكم والمؤسسات الرسمية أمثال سمير جعجع - وقد كان مفيداً أن نستشعر، لساعاتٍ، معنى أن يصلوا إلى موقع قرار. ولكنّ ممارسة «السياسة» والاستراتيجية الاجتماعية لا يكون حصراً عبر البرلمان والقنوات الرسمية، والبديل هنا هو ليس «المظاهرة المستمرّة» في وسط المدينة، ولا أن تجلس بلا فعل في انتظار الحرب أو جعجع. المشهد الأساس في الانتخابات لم يكن في عدد الأصوات وجداولها وأعداد المقاعد، بل كان في مئات الآلاف الذين حضروا شخصياً، في مختلف المناطق، ليقولوا أمراً ما (ومن يخاف على سلاح المقاومة، أو منه، قد سمعهم جيّداً). لا يوجد مشهدٌ يشبه ذلك في لبنان. ما صنع هذه الجموع، والمعنى الذي يهمّ هنا ويجب أن نحفظه وأن يستمرّ، هو أن هؤلاء الناس لم يحضروا من أجل مهرجان انتخابي ولائحة ومرشّحين، بل لأجل شيءٍ أكبر من ذلك بكثير.

على الغلاف

الجامعة اللبنانية: مشروع تقسيم؟

لم يعد فقدان مقوّمات استمرار الجامعة اللبنانية هو القضية الأساسية اليوم، إنما بات السؤال مشروعاً عن حقيقة ما يجري تداوله في الكواليس عن هدف استراتيجي أبعد، يتمثل بمحاولات حثيثة لتقسيم الجامعة بفصل فروع الكليات عن الإدارة المركزية، وإنشاء إدارة مستقلّة لكل منها، وأن هذا التوجه الذي يحظى برعاية دينية وسياسية على مستوى عالٍ هو الذي يعطّل مسار تحقيقٍ أيّ من المطالب الحيوية المرفوعة. وبينما كان منتظَراً أن تشهد الجامعة، مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والمالية، موجة نزوح ملحوظة من الجامعات الخاصة التي دولرت أقساطها، دمّرت السلطة السياسية أي احتمال لاستقبال الجامعة للطلاب النازحين، بل إنها عزّزت عوامل «الهجرة المعاكسة» بالانقضاض على ما تبقّى من المؤسسة التربوية الوطنية. لم تتوانَ السلطة عن مسخ موازنة الجامعة فعطّلت قدرتها على «تشغيل» مبانيها ومجمّعاتها، وبات التعليم الحضوري ضرباً من ضروب الخيال، فلا الطلاب قادرون على الوصول إلى كلياتهم، ولا الموظفون والمدرّبون أيضاً، ولا حتى الأساتذة الذين فقدت رواتبهم 90% من قدرتها الشرائية وباتوا مكشوفين صحياً، وقد جرى الاكتفاء برشوتهم بمساعدة اجتماعية لا تُغني ولا تُسمن. قبل ذلك «قوّضت» أحزاب السلطة الهيئة النقابية، فباتت عاجزة عن تمثيل مصالح الأساتذة، ما ولّد جمراً تحت الرماد وانتفاضة في صفوفهم بلا أفق.

انتفاضة مندوبي كليّات «اللبنانية» على «الرابطة»: استقيلوا!

فاتن الحاج

سحب الثقة من الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، ونزع الشرعية عنها، أمران غير متاحين في النظام الداخلي للرابطة. «تغيير» الرابطة يحصل بطريق واحد: استقالة النصف زائداً واحداً من أعضاء الهيئة التنفيذية وتعطيل جلساتها. في ما عدا ذلك، ليس هناك من نص هنا يعطي دوراً لمجلس المندوبين. المجلس ليس أكثر من ناقل للصرخة، فيما يفترض أن يكون سلطة تشريعية. ليس مذكوراً ما إذا كان المندوبون يستطيعون تعليق العضوية أو الاستقالة، وأي حركة في هذا الاتجاه لا تتجاوز تسجيل الموقف. رهان الأساتذة اليوم هو على المشاركة الكثيفة في اجتماع مجلس المندوبين، المنتظر عقده، السبت المقبل، للضغط على الهيئة التنفيذية ومطالبتها بتقديم استقالتها فوراً، ولا سيّما بعدما اعترفت، على لسان رئيسها عامر حلواني، بالإخفاق في تحصين وضع الجامعة، وبالتالي الخطوة الثانية يجب أن تكون التنحّي والسعي إلى إعادة إنتاج هيئة جديدة تستطيع أن تحقّق بعض المكاسب خلال الفترة المتبقية من ولايتها التي تنتهي، في آخر كانون الأول المقبل. وكان كلام حلواني الأخير عن التداول بخبار تحميل الطلاب جزءاً من الأعباء بـ «الفريش دولار»، من أجل تأمين استمرارية الجامعة، قد أثار نقمة الطلاب على أساتذتهم، علماً بأنّ الطرح يدور في الكواليس منذ فترة، وثمة من يضغط على رئاسة الجامعة للسير فيه.

انتفاضة على الرابطة

بعد تعليق الرابطة لقرار «التوقف القسري» عن التعليم في الجامعة في 13 أيار الجاري، بدأ عدد من المندوبين بتقديم استقالاتهم، احتجاجاً على آليات العمل في الهيئة التنفيذية وفشلها في انتزاع المطالب «المحتجَزة» لدى السلطة السياسية وهي: تعزيز موازنة الجامعة، تعيين العمداء وتشكيل مجلس الجامعة، التفرغ، الملاك والمدربين. وكانت سبقت هذه الخطوة حركة «تمرّد» مماثلة في تموز 2021 حين علّق 34 من أصل 159 مندوباً نشاطهم في مجلس المندوبين واستقالت أستاذتان من عضوية الهيئة التنفيذية للرابطة، اعتراضاً على الـ«ميوعة» في التعامل مع حقوق الأساتذة التي لم تجر متابعتها بجدية وبخطة متدحرجة وتصعيدية.

هي انتفاضة على سوء الأداء المتراكم للرابطة وسط الإهمال المتعمّد لكل مطالب الجامعة وحقوقها من السلطة السياسية، كما قال لـ«الأخبار» مندوب كلية الآداب ـ الفرع الخامس في صيدا، كامل صالح، مشيراً إلى أن «كليتنا صمدت في التوقف القسري حتى الأسبوع الأخير، التزاماً بقرار الإضراب النابع من الجمعيات العمومية ومجلس المندوبين، والإصرار على عدم خسارة آخر ورقة لإنقاذ الجامعة، لكننا مضطرون إلى العودة اليوم بعدما رفع الغطاء النقابي عنا». إلا أنّ مندوبي الكلية رفضوا ما جاء في بيان التعليق من «مؤشرات خطيرة وكلام ينمّ عن تخبّط في أساسيات العمل النقابي لا سيّما لجهة التناقض بين الكلام عن الإهمال المتعمّد وبين العودة إلى استئناف التعليم، ورهن مصير الجامعة واستمراريتها للمساعدات الخارجية». صالح رأى أن الهيئة المفروضة من المكاتب التربوية الحزبية فقدت هيبتها طالما فاتها علينا الشتائم، فيما التوقيت مشبوه لأن مثل هذا الطرح ليس جديداً وورد منذ أشهر في جلسة لمجلس المندوبين، فما الغاية من طرح هذا الموضوع اليوم؟ ولماذا قرّر رئيس الأداة النقابية أن ينشر في وسائل الإعلام أن بعض أساتذة الجامعة اقترحوا أن يدفع الطلاب الفريش دولار؟ وهل يدخل ذلك ضمن مفهوم العمل النقابي؟».

> لم يشارك أكثر من 70 مندوباً في أيّ من جلسات مجلس المندوبين منذ انتخابهم

استقالة نحو 13 مندوباً احتجاجاً على آليات عمل الهيئة التنفيذية (هيثم الموسوي)

استقالات المندوبين

مندوب كلية العلوم ـ الفرع الأول، علاء غيث يشعر بمزيج من الغضب واليأس على ما آلت إليه الأوضاع في الجامعة. «الأمور مسكرة وما بقا في شي نعملو»، هكذا علّل استقالته من مجلس المندوبين، رغم يقينه بأن الموقف لن يفضي إلى نتيجة عملية على مستوى هيكلية الرابطة، لافتاً إلى أنّ « الوضع الذي وصلنا إليه لا تتحمّل مسؤوليته الهيئة التنفيذية، فهناك أكثر من 70 مندوباً لم يشاركوا في أيّ من جلسات المجلس منذ انتخابهم، وتعرضنا إلى طعنات من الأساتذة أنفسهم الذين خرقوا الإضراب إما نكاية بالرابطة أو لعدم الثقة بها أو التذرّع بالحرص على الطلاب، أو لأنهم خضعوا إلى ضغوط من إدارة الجامعة والعمداء والمديرين». وأوضح أن الهيئة التنفيذية لم تعد إلى مجلس المندوبين عندما أعلنت تعليق التوقف القسري، علماً بأن المجلس هو من رفع هذه التوصية. وكشف أنّ الأحزاب التي تحمّست للتوقف القسري تراجعت عنه، بعدما تبيّنت أنّ ملف العمداء لن يمرّ، باعتبار أنه كان الملف الأبرز للتحرك بالنسبة إليها. ورأى أن قرار الاستقالة ليس في يد الهيئة التنفيذية، بل لدى المكاتب التربوية التي فرضتها، في حين أنّ النظام الداخلي مفصّل على قياسها، ولم يعمل مجلس المندوبين طيلة الفترة السابقة على إجراء أي تعديل لزيادة صلاحياته.

مندوبة كلية الإعلام ـ الفرع الثاني، وفاء أبو شقرا، رأي مختلف حيال الإضراب الذي لم تعد تراه وسيلة ناجعة لنيل المطالب، وأعلنت صراحة بأنها في حلّ منه وأنها خرقت التوقف القسري «كي لا تكون شاهد زور على الرابطة التي تمثل أداة السلطة لتدمير الجامعة بشكل ممنهج وشيطاني ولا تمثلها». وقالت إن «الرابطة مترهّلة فاقدة للشرعية والمصداقية ولا تحظى بثقة 80 في المئة من الأساتذة، والمطلوب البحث عن خيارات بديلة من مثل تأسيس رابطة بديلة، مع الحذر بأن مثل هذا الاقتراح ليس قانونياً».

رئيس مجلس المندوبين، أنطوان شربل، قال إنّ الجامعة تعيش يتماً وقهراً، ومجلس المندوبين قام بكلّ ما يمكن أن يقوم به في ظلّ الظروف الاستثنائية، إذ واكب التحرك الميداني الذي دعت إليه الهيئة التنفيذية، واطّلع على مضمون لقاءات الهيئة واتصالاتها مع الحكومة واللجان النيابية. وأكّد شربل أنّ مجلس المندوبين عمل، منذ بداية ولايته الحالية وبعد انتخاب الهيئة التنفيذية، كخلية نحل، فعقد في العام الماضي جلستين عاديتين وثلاث جلسات استثنائية ولقاء مع رئيس الجامعة، والتأم في جلسة عادية هذا العام، وهو في صدد عقد جلسة ثانية خلال هذا الشهر لتقييم الوضع النقابي وإصدار التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

تيقنا بأن هناك تواطؤاً بين مكوّنات الحكومة على الجامعة، فالرئيس نجيب ميقاتي الذي أوهمنا بأنه سيسير ببعض ملفات الجامعة، ولا سيّما إصدار عقود المدربين، وإدخال الأساتذة المتعاقدين بالتفرغ عاد وتلطّى وراء رفض رئيس الجمهورية لتمرير ملف العمداء، الذي أتى «شحمة على فطيرة»، للتنصّل من كلّ الملفات، ودوائر رئيس الحكومة لم تضغط لتمرير أي ملف».

عامر حلواني: لستُ غبياً لأحمّل الطلاب الأعباء

تصريحات رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، عامر حلواني، بشأن تحميل الطلاب بعضاً من الأعباء المالية وبالفريش دولار من أجل ضمان استمرارية الجامعة أثار زوبعة في صفوف الأساتذة والطلاب. إلا أنّ حلواني قال في اتصال مع «الأخبار» إنه فوجئ بتحريف بيانه، وخصوصاً أنه أرفق الكلام على الطرح المتداول بشأن إمكان أن تسهم زيادة رسوم التسجيل في إنقاذ الجامعة من الانهيار المحتوم، بعبارة «ليس بالسهل على الجامعة اللبنانية أخذ مثل هذا القرار، فهي لطالما اعتُبرت جامعة الفقير وشكّلت ملجأ للطلاب المميّزين من الطبقات المتواضعة. والعلاقة بين الجامعة اللبنانية وطلابها لم تكن يوماً علاقة مادية». وشرح بالقول: «لست غبياً لأطلب من الطلاب ذلك، وخصوصاً أنني أعرف أن إدارة الجامعة مدّت فترة التسجيل حتى آخر آذار الماضي، بالنظر إلى عدم قدرة الطلاب على الدفع، وأعلم أن إحدى الجمعيات في الشمال غطّت الرسوم لأولاف الطلاب، ثم إن القوانين لا تسمح لنا بذلك».

> رئيس الحكومة تنصّل من وعوده وتلطّى خلف مواقف رئيس الجمهورية

وأكّد حلواني، أنّ استقالة الهيئة ليست مطروحة، مشيراً إلى أننا «قمنا بكل ما بوسعنا لإنجاح تحرك الرابطة، إن عبر إعلان الإضراب والتوقف القسري وتنفيذ الاعتصامات، أو عبر متابعة القضايا مع القنوات الرسمية في الحكومة واللجان النيابية، لكننا

مقالة

بين يُتمٍ وتآمر.. الجامعة اللبنانية تُترَك لمصيرها!

عبد الله محي الدين *

تغاضت حكومة «معاً للإنقاذ» الميقاتية عن إنقاذ الجامعة اللبنانية وإقرار ملفاتها، على الرغم من الإضراب الذي اعتُبر الأطول في تاريخ الجامعة وأعلنه الأساتذة المتفرّغون والمتعاقدون والمدرّبون، واستمرّ ما يقرب من الأشهر الثمانية. دخلت الحكومة مرحلة تصريف الأعمال من دون أن تضع على جدول أعمالها الملفات الحيوية للجامعة اللبنانية المرفوعة من رئاسة الجامعة (منذ أشهر) إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء. واكتفت في جلستها الأخيرة بتقديم رشوة للأساتذة من خلال الموافقة على تحويل المساعدة الاجتماعية لهم، وتهريب بعض القرارات ضمن منطق المحاصصة.

هكذا إذاً، لم يرفّ جفن السلطة التنفيذية أمام المخاطر التي تهدد مستقبل 80 ألف طالب جامعي في أكبر عملية «إهمال مستدام» للأجيال القادمة. إذ لم تفلح كل الضغوط التي مارسها أهل الجامعة، من خلال عشرات الاعتصامات والتحرّكات والتقارير الإعلامية المحذّرة من المخاطر المحدقة بالجامعة، كي يبادر المعنيون ويقومون ولو بخطوة «خجولة» لإنقاذ التعليم العالي في البلاد وضمانه لأجيال لبنان الآتية. لم تُترجَم الوعود بالدعم التي حصل عليها الأساتذة المتفرغون والمتعاقدون في الاجتماعات التي عُقدت مع رئيس الحكومة ووزير التربية، ولا تلك التي أطلقها ممثلو ورؤساء الكتل النيابية الذين التقتهم اللجنة التمثيلية للأساتذة المتعاقدين. ولم تنفع، كذلك، كل المحاولات للقاء رئيس الجمهورية أو رئيس التيار الوطني الحر أو الوزير الياس أبو صعب.

وأكثر من ذلك، أمعنت الحكومة في ضرب الجامعة، من خلال إصرارها على عدم زيادة موازنتها، كما فعلت مع الوزارات والإدارات العامة التي تضاعفت مصاريفها التشغيلية عشرة أضعاف، بينما بقيت موازنة الجامعة (السلطة) وبالأرقام من كون هذه الموازنة لا تكفي لتشغيل الجامعة حضورياً سوى لشهرين.

والأنكى أيضاً، أنّ القوى السياسية الرئيسية، المثَّلة بأحزاب الطوائف مجتمعة، لم تبذل جهداً جدّياً لإنقاذ الجامعة؛ فاقتصر دور بعض القوى الممثّلة في الحكومة على القيام ببعض الاتصالات مع بعض القوى المختلفة على المحاصصة في ملف العمداء، لمحاولة تقريب وجهات النظر بين المتحاصصين، من دون أن يُكتب لها النجاح. أما القوى التي كانت تاريخياً إلى جانب الجامعة اللبنانية، وشاركت في النضال من أجلها (وأعني بها القوى اليسارية) فقد غابت كلياً عن هذا التحرك، ولم يكن لها أي دور. ولا بدّ من تسجيل غياب مدوٍّ للجامعة وقضاياها عن برامج جميع المرشّحين «التغييريين» للانتخابات (باستثناء مرشح واحد بحكم موقعه الوظيفي). وحدهم، حفنة من الأساتذة المتعاقدين والمتفرغين والملاك، خاضوا معركة الدفاع عن الجامعة اللبنانية بـ«اللحم الحيّ»، في تجربة لها ما لها وعليها ما عليها.

قد يكون مفهوماً الإهمال المتعمَّد من قبل السلطة السياسية ممثّلةً بالحكومة ومن يتمثّل بها، ولكنّ التساؤلات التي تطرح نفسها وبشدّة هي: أين هو المجتمع اللبناني من قضيةٍ بحجم «مصير الجامعة اللبنانية»؟ أين هي القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة بجامعةٍ منتجة للعلم ومتطورة؟ أين هم طلاب الجامعة اللبنانية من المصير الذي يهدّد جامعتهم ويهدد مستقبل أقاربهم وأولادهم والأجيال القادمة في حقهم في التعليم العالي؟ وكيف يُفسَّر هذا الغياب المدوّي؟

إن قراءة تاريخ التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أي بلد يُشير، وبوضوح، إلى الدور الفاعل والمؤثر للكتلة الاجتماعية الحرجة CRITCAL MASS، والتي تتمثل عادةً بمجموعةٍ من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين والثقافيين من ذوي الخلفيات المختلفة، كلّهم يتّفقون على هدفٍ استراتيجيّ واحد يعملون من أجله، وهو أن يكونوا «رأس الحربة» في عملية الصراع وفي قيادته. وعندما تغيب هذه الكتلة، تنعطل عملية التغيير وتبدأ مرحلة المراوحة والدوران في حلقة الأزمة المفرغة. وتُشير هذه التجارب، إلى أنّ الكتلة ليست مجرد حزب أو مجموعة أحزاب، بل إنها تتشكّل من القوى الاجتماعية المختلفة التي تعبّر عن مضمون اجتماعي، وتكون قادرة على ممارسة الفعل الاجتماعي. ولا يُستثنى منها أي طرف من الأطراف، إلّا من يقف ضد القضية التي تناضل هذه الكتلة من أجل تحقيقها، سواء أكان من اليمين أو اليسار، ومن قوى دينية أو علمانية.

لقد كان لهذه الكتلة الاجتماعية اللبنانية «الحرجة» دور أساسي في إنشاء الجامعة وتطوّرها، حيث شاركت قوى وأحزاب ومجموعات سياسية ضمّت قوى يسارية وبعض الشخصيات اليمينية؛ وتحلّق حولها طلاب لبنان، بمن فيهم طلاب الجامعات الخاصّة آنذاك، والتفّت حولها الحركة النقابية، بمختلف مشاربها. واستطاعت هذه الكتلة أن تفرض حالة وطنية حول قضية إنشاء الجامعة، ولم يكن بمقدور القوى السلطوية، يومذاك، إلّا أن تنصاع لإرادتها وتُنشئ الجامعة اللبنانية في شباط من عام 1951 عقب سلسلة من التحركات الحاشدة، والتي سقط فيها الشهيد فرج الله حنين كأوّل شهيدٍ للحركة الطلابية. استمرت هذه الكتلة، التي شكّل الطلاب حجر الزاوية فيها، في تحقيق النجاحات والإنجازات التي أفضت إلى وجود الجامعة اللبنانية بصورتها المزدهرة.

ما هو واقع الجامعة الآن؟

بدأ التدهور في وضع الجامعة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وتكرّس مع سيطرة منطق المحاصصة عبر المرسوم 42 لعام 1997، والذي بموجبه تم الاتفاق بين رئيسيْ مجلس النواب والوزراء، على أن يكون منصب رئيس الجامعة من حصة الأوّل، مقابل تجريد مجلس الجامعة من جزءٍ من صلاحياته وإعطائها لمجلس الوزراء. ولا سيّما في ما يتعلّق بتفرغ الأساتذة ودخولهم إلى الملاك؛ ومذّاك، سيطر منطق المحاصصة بين القوى السلطوية الطائفية على كل القرارات. وهكذا، بدأت مسيرة تطويع الأساتذة والزعامات الطائفية، لأن الدخول إلى «جنة» الجامعة لا يمكن أن يمرّ من دون هذا الرضى.

تعمّقت عملية التطويع عبر المحاصصة في تعيين العمداء على أساس انتماءاتهم الطائفية والحزبية. واستُتبع هذا النهج مع مدراء الفروع الذين طُوّبت مواقعهم للقوى نفسها، وأصبحت قاعدة المداورة محصورة في ما بينهم، وفي بعض الأحيان تتم بالتناوب.

ولم يقتصر الأمر على المواقع الإدارية فقط، بل استُكمِل هذا التطويع للجامعة ومؤسساتها، عبر الإمساك برابطة الأساتذة المتفرّغين من خلال الأساتذة الذين تمّ استيعابهم بالآليات الطائفية. وساد العُرف الطائفي بين المواقع الثلاثة (رئيس، نائب الرئيس ورئيس مجلس المندوبين)، وأصبح انتخاب كلٍّ منهم يتم وفق معادلةٍ طائفية محسوبة في كل دورة انتخابية. وطغى مسار

> غيابٌ مدوٍّ للجامعة وقضاياها عن برامج جميع المرشّحين «التغييريّين» للانتخابات

التطويع هذا، من خلال منطق المحاصصة في الإطار النقابي الأوّل في الجامعة على حساب منطق الدفاع عنها، وبات «النضال النقابي» محصوراً في «عنوان» تحسين الوضع المادي لأفراد الهيئة التعليمية.

أين هم طلاب الجامعة اللبنانية من كلّ ذلك؟

تفتقد الجامعة إلى روح الحركات الطلابية وانضالاتها، فالتهميش الذي قامت به السلطة وقواها للشباب اللبناني، وإقصاؤهم عن المشاركة، اللهمّ إلّا في القضايا ذات البُعد الحزبي- الطائفي أو تلك التي تهمّ هذه القوى، قد أدّيا إلى شرذمة الحركة الطلابية، وإلى قتل الروح النضالية لدى طلاب لبنان، عامّة، والجامعة اللبنانية، خاصّة. وتعززت هذه الممارسة داخل الجامعة، عبر تعطيل الانتخابات الطلابية مقابل إطلاق عملية «التوريث الحزبي» لممثلي مجالس الفروع في الكليات، وعليه بدأت علاقة زبائنية بين الطلاب والإدارة وتلك المجالس (مثل تزويدهم بمقررات المحاضرات والأسئلة التي طرحت في الدورات السابقة. إلى جانب القيام ببعض الدورات للطلاب الذين لم يتمكنوا من حضور المحاضرات).

في ظلّ هذا الإقصاء والتهميش للجامعة والمجتمع، أسئلة أخرى تطرح نفسها: هل يعود مستغرَباً أن تدعو رابطة الأساتذة المتفرغين واللجنة التمثيلية للأساتذة المتعاقدين بالساعة إلى اعتصاما لا يشارك فيها سوى بضع عشرات من الأساتذة (تتكرّر فيها الوجوه ذاتها)؟ لماذا ينكفئ الأساتذة عن المشاركة في التحركات من أجل مطالبهم المحقة؟ وماذا يعني أن يخرج الأساتذة المتعاقدون والمتفرغون الإضراب ويعودون إلى التعليم، وألّا يلتزموا بالتوقف القسري الذي أعلنته الرابطة؟ ماذا يعني، أيضاً، أن يغيب طلاب الجامعة عن المشاركة في التحرّكات من أجل جامعتهم، ويصبح جلّ همّهم إجراء الامتحان والظفر بالشهادة على قاعدة «يا ربي نفسي»، بغضّ النظر عمّا سيحلّ بالجامعة خلال العام المقبل؟

لقد فعل منطق المحاصصة، الذي مارسته القوى السلطوية الطائفية على الجامعة، فعله في الأساتذة (بكل فئاتهم ومسمياتهم) والطلاب، حتى أنّ جزءاً كبيراً من الذين شاركوا في التحركات، حركّهم المنطق الطائفي الذي استخدمته السلطة الطائفية. سواء كان ذلك من خلال مطالبة البعض بمراعاة «التوازن الطائفي» في أي نشاط، أو حتى من خلال المطالبة العلنية «بالتفرّغ لكل مستحق»، والتمييز الضمني بين «ملفٍ قابل للإقرار» و«ملفٍ غير قابل للإقرار»!

هذا داخل الجامعة، أما في خارجها، فقد جرى إخصاء كل الأطر النقابية والسيطرة عليها بمنطق المحاصصة الطائفية ذاتها، ولا سيّما في الاتحاد العمالي العام الذي أُغرق «بتفريخ» النقابات والاتحادات، بحيث أصبح لكلّ حزب أو تيار سياسي نقاباته واتحاداته الطائفية. واستُكمل الأمر بالإمساك «بهيئة التنسيق النقابية» و«روابط التعليم الأساسي والخاص»، وفي «نقابات المهن الحرة»، التي تُجرى الانتخابات فيها بين هذه القوى الطائفية، فتتحالف وتتخاصم ضمن قاعدة المحاصصة، وليس على أساس البرامج الاجتماعية والمطلبية.

في ظلّ هذا الواقع، ورغم كثرة التحركات والاعتصامات التي دعا إليها أهل الجامعة والحملات الإعلامية التي حذّرت من المخاطر التي تهدّد مصير الجامعة، لم يكن هناك أيّ التفاف أو مشاركة فاعلة لقوى اجتماعية ونقابية حول جامعة الوطن.

يُظهر هذا الواقع، أنّ الجامعة اللبنانية تعيش اليوم حالةً تشبه «اليُتم» من حولها، بتخلي السلطة عنها، وانفضاض «القوى الاجتماعية»، التي التفّت حولها سابقاً، وتقاعس أهلها عن نصرتها. تُركت الجامعة اللبنانية لمصيرها، مجرّدةً من أي نصير أو مدافع عنها، وعُرضةً للتناتش بين أهل السلطة.

ليس اليُتم هو التوصيف الوحيد لحال الجامعة؛ بل هناك التآمر، بكلّ ما للكلمة من معنى! تعاني الجامعة اليوم من تآمر حقيقي لبعض القوى السلطوية عليها، بعضها موجود داخل الحكومة وبعضها الآخر خارجها. وهذه القوى تسعى، كما بات واضحاً، إلى تقسيم الجامعة الوطنية رسمياً، بعد شرذمتها إلى فروعٍ ملوّنة طائفياً. فالدعوات الفردية التي حملها «البعض» إلى إنشاء جامعات مناطقية مستقلة بحجة «الإصلاح»، بدأت تتظهر لدى قوى تعمل، وبشكل ممنهج، على تنفيذ هذا التقسيم ربطاً بالدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة. وفي هذا الإطار، يصبح الإمعان في إضعاف الجامعة وتسريع انهيارها والانقضاض عليها، في اللحظة المناسبة، ليس إلّا مقدمة لتبرير الدعوة إلى تقسيمها، بحجة إخراجها من الأزمة والنهوض بها!!

إذاً، نحن أمام سياسة غير معلنة ولكنّها واضحة، تهدف إلى عدم القيام بأي خطوات تساهم في إخراج الجامعة من مسار الانهيار الذي تعيشه. لكن، ما هو السبيل لمنع تحقيق هذه المخططات؟

الجامعة اللبنانية في خطر. لكنّ إنقاذها متاح. ولا يمكن لهذا الإنقاذ أن يكون إلّا من خلال التفاف كتلة اجتماعية تدافع عن جامعة الوطن، وتفرض انتزاع حقوقها، وتواجه بشراسة نظام المحاصصة الذي يمضي قُدماً في الإمساك بالمفاصل الأساسية لمؤسسات الدولة.

ويمكن لهذه الكتلة أن تكون فعّالة جداً، إذا ما تشكّلت من القوى صاحبة المصلحة الفعلية بوجود جامعة لبنانية موحدة. مثلما تشكّلت، في الخمسينيات والستينيات، الكتلة الاجتماعية التي ناضلت من أجل إنشاء الجامعة، وضمّت قوى في السلطة وخارجها، يمكن أن تتشكل هذه الكتلة، اليوم، من كل القوى الحيّة في المجتمع، في السلطة وخارجها، شرط تخليها عن المنطق السلطوي- التحاصصي في التعامل مع قضايا الجامعة. ولا بأس من التذكير، أنّ أولى القضايا التي يجب العمل عليها هي إلغاء المرسوم رقم 42 لعام 1997 وإعادة الصلاحيات لمجلس الجامعة، وإخراج الجامعة من المنطق التحاصصي السلطوي، ووضع خطة إنقاذ للجامعة كأولوية تمنع الانهيار التربوي بعد الانهيار الاقتصادي.

*أستاذ متعاقد في الجامعة اللبنانية

المقابلة

أجراها: وليد شرارة

بعد مضيّ سنة على معركة «سيف القدس»، يحتدم الصراع بين مشروع التطهير العرقي الصهيوني ومقاومة الشعب الفلسطيني الباسلة. فالحكومة الإسرائيلية صادقت، منذ أيّام، على مشروع لبناء أربعة آلاف وحدة استيطانية جديدة، وأطلقت العنان للإرهاب الكولونيالي الذي يمارسه جنودها ومستوطنوها بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، لتهجيرهم من منازلهم أو لقتلهم. كما كثّفت من مساعيها الهادفة إلى الاستيلاء الكامل على المسجد الأقصى. في المقابل، يتصدّى الفلسطينيون ــ بمبادرات فردية وجماعية ــ لهذه السياسة، عبر استخدام أساليب النضال المختلفة، الشعبية والمسلّحة. زياد النخالة، الأمين العام لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، مقتنعٌ بأن «سيف القدس» كانت إنجازاً كبيراً لكنها ليست انتصاراً كاملاً، حيث لم تفرض على العدو التراجع الكامل عن مخطّطاته. وهو رأى، في مقابلة مع «الأخبار»، أن أيّ ميل إلى «المساكنة» مع الاحتلال، تحت أي مبرّرات، لن يخدم سوى هذه المخطّطات، وأكّد أن الخيار الصحيح هو البناء والمراكمة على الإنجاز الكبير الذي حقّقه الشعب الفلسطيني وقواه الحيّة، بفضل الكفاح والتضحيات، لتصعيد المقاومة وإلحاق هزيمة حاسمة بالعدوّ.

الأمين العام لـ«حركة الجهاد الإسلامي»

زياد النخالة

- **على المقاومة أن تحافظ دائماً على حالة الاشتباك**
- **«سيف القدس» أكّدت إمكانية تحقيق الانتصار على العدو**
- **العرب والمسلمون، شعوباً وأفراداً، مطالَبون بدعم المقاومة**

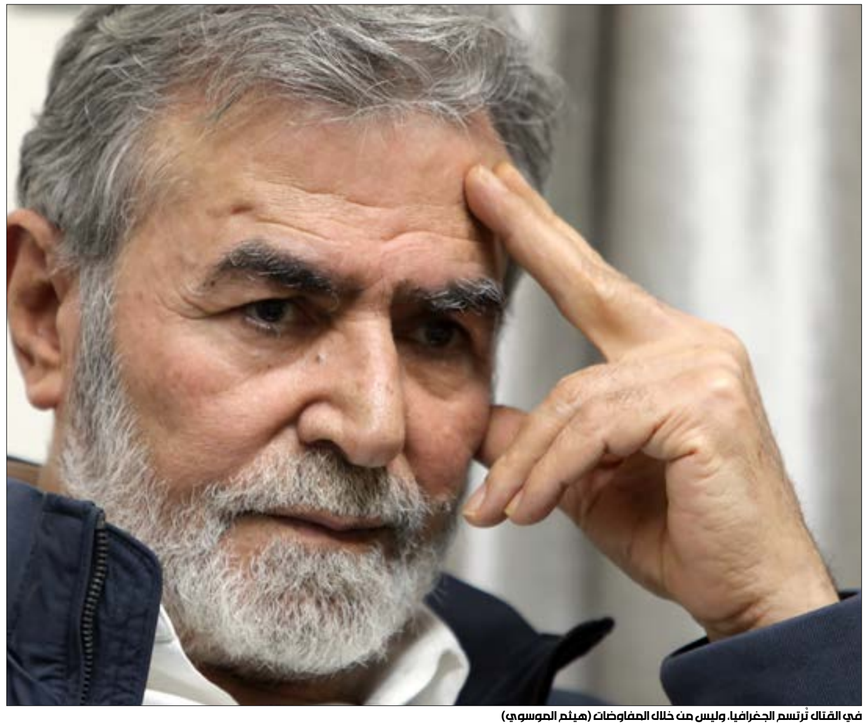

في القتال ترتسم الجغرافيا، وليس من خلال المفاوضات (هيثم الموسوي)

■ عام على «سيف القدس»، كيف تقرأون المُنجَزات التي تحقّقت في المعركة؟ وكيف يمكن البناء عليها؟

من دون شكّ، حقّقت معركة «سيف القدس» إنجازات كبرى ومهمّة، وفتحت الطريق أمام الشعب الفلسطيني لإمكانية الانتصار على المشروع الصهيوني في المنطقة. لكنها ليست انتصاراً بالمعنى الكامل. هي فتحت آفاقنا وذهنيّتنا على إمكانية تحقيق انتصار جدّي وحقيقي تدريجياً، وبإمكانات متواضعة يمكننا تعزيزها، إذ إن المقاتل الفلسطيني يقاتل، اليوم، بسلاح صنعته يداه. علينا أن نراكم على إنجاز «سيف القدس» لتعزيز الجبهة الداخلية، ولتعزيز المقاتلين وإمكاناتهم. تطوير المقاومة هو في أن يصبح المقاتل في حالة استنفار دائمة. ما الذي دفع المقاتلين في غزة إلى حفر الأنفاق؟ مواجهة قصف الطائرات. نمتلك وسيلة قتالية ضدّ المدرّعة التي تنوي الاجتياح، لكن إذا لم تقم المدرّعة بالاجتياح، فما حاجتنا إلى الوسيلة المضادّة؟ عندما يصبح هناك «مساكنة» مع العدو، تفقد المقاومة روحها. نصبح مرتاحين، عندنا سلاح لكن في البيت. ما هو الهدف الذي قامت لأجله المقاومة؟ نريد تحرير البلاد، وهو هدف لم نحقّقه بعد. واليوم، ما هي مسؤوليّتنا كفصائل مقاومة؟ تعزيز روحية المقاتل واستعداداته، وعدم إخلاء الميدان أبداً. وإذا كنت أنا مواطناً عربياً أنظر إلى قطاع غزة، سائلاً: ما هي المشكلة في غزة؟ عمّال يذهبون إلى العمل في الأراضي المحتلّة، المعابر مفتوحة، الناس يذهبون للعلاج في الكيان، وهناك خطّ تجاري مع مصر... وهذا كله، في النهاية، محاولة لرشوة الفلسطينيين المحاصرين، لإبعادهم عن المقاومة. المطلوب من المقاومة أن تحافظ على حالة اشتباك دائم مع العدو، لا أقول حرباً مفتوحة بالضرورة، إنما ليس مقبولاً أن يطمئنّ العدو إلى قطاع غزة، وأن يصبح الفلسطيني في القطاع غير مشتبك، والفلسطيني في الضفة مشتبكاً... يجب أن تبقى غزة، في حسابات الجانب الإسرائيلي، حالة تهديد دائم، وأن يكون لدينا مقاربة تضعها في هذه الحالة، إلى جانب الضفة الغربية والقدس.

■ بعد انتهاء المعركة، شهدنا مساعي لإعادة إعمار ما دمّرته الحرب، وعروضاً لـ«تحويل غزّة إلى سنغافورة». ما هي خلفيات هذه «اليقظة» المفاجئة وأهدافها؟

المصريّون يبنون، حالياً، تجمّعات سكنية في قطاع غزّة (مصر 1 و2 و3). ولكن، خلال المفاوضات التي جرت معهم بعد «سيف القدس»، قالوا: لا يمكن أن نبني لكم، فتذهبون أنتم إلى الحرب ويُدمَّر ما بنيناه. وهذا نوع من التقييد والتكبيل الذي يَخدم العدو. وغداً أيضاً، يمكن أن تأتي دول أخرى غنيّة تجعل من غزة سنغافورة جديدة، لتأمين الهدوء للعدو. المبدأ بالنسبة إلينا، هو عدم القبول بالمساكنة والتعايش مع العدو الإسرائيلي. وعلى هذا، يُدار الصراع. يمكن أن لا يُرضي هذا الكلام بعض الجهات والأطراف، ويمكن أن لا يُرضي بعض المواطنين الفلسطينيين أيضاً، لكن هذا هو دوري، وهذه هي هويّة «حركة الجهاد الإسلامي»، ويُفترض أن تكون هذه هي هوية كل فصائل المقاومة. أمّا الصراع فسيبقى مفتوحاً، ولا تحدّده أيّ جهات أو تنظيمات سياسية، طالما أن الاحتلال قائم. اليوم، ها هم يقاتلوننا على المسجد الأقصى، ويريدون - بالحدّ الأدنى - أن يقسّموه. لذلك، علينا أن نكون جاهزين ومستعدّين دائماً للمواجهة.

■ كيف يمكن الاستفادة من التضامن العربي والإسلامي والعالمي الواسع مع القضية الفلسطينية الذي تجلّى خلال المعركة؟

ما شاهدناه من حالة تضامن مع المقاومة خلال معركة «سيف القدس»، كان هائلاً. ولو استمرّت هذه المعركة، لكنّا رأينا أكثر. أنا أريد أن أقنع المواطن العربي أنّنا في حالة اشتباك دائم مع العدو. نحن شعب يقبع تحت الاحتلال والاضطهاد، وأيّ شعب مُحتلّ، عليه واجب المقاومة والقتال. وأنا أطالب العرب بأن لا يقولوا إن المقاومة انتصرت و«خلّصنا»، بل نحن فتحنا آفاقاً جديدة، ونحتاج إلى دعم المواطن العربي، بعيداً من الأنظمة التي تحاول ترويض التنظيمات عبر أموالها. العرب والمسلمون، شعوباً وأفراداً، مطالَبون بدعم المقاومة.

> **عندما يصبح هناك «مساكنة» مع العدو، تفقد المقاومة روحها**
>
> **يجب أن تبقى غزة، في حسابات الجانب الإسرائيلي، حالة تهديد دائم**
>
> **نرفض إجراء الانتخابات في هذه الظروف وفي ظلّ الاحتلال**

■ ألا تعتقدون بأولوية تصعيد المقاومة ضدّ الاحتلال في الضفة الغربية باعتبارها ساحة المواجهة الرئيسة مع مشروع الاستيطان والتطهير العرقي؟

في الضفة الغربية، ذهبت السلطة نحو اتّفاقات سلام مع العدو. لكنّ إسرائيل لم تلتزم بها، إلى درجة أن عدد المستوطنين في الضفة بات يبلغ 800 ألف. مَن يُخرج هؤلاء؟ كلّما ذهبت إلى المساكنة مع العدو، سيُفرض عليك أمراً واقعاً، حتى تستسلم له في النهاية، أو تذهب إلى المواجهة التي ستكون قد أصبحت أكثر صعوبة وتعقيداً. مثلاً، قبل «اتفاق أوسلو» كان عدد المستوطنين يبلغ عشرات الآلاف في الضفة. وبعده، صار لدينا دولة أخرى، غير إسرائيل، هي دولة المستوطنين.

الآن، بعد سنوات طويلة، بدأ يتسرّب إلى عقل السلطة أن هذا التنسيق وهذا الاتفاق مع العدو صارا بلا قيمة. وهم يقولون ذلك. وأنا أرى أنه، في الإجمال، لا يوجد الطرف المقابل المحتلّ، أيّ عرض.

في القتال ترتسم الجغرافيا، وليس من خلال المفاوضات. إذا قاتلنا وفرضنا وقائع على الأرض، وشعر الإسرائيلي بأنه مُهدَّد، سينسحب كما حصل في غزة، حيث لم يستطع حماية 15 ألف مستوطن كانوا فيها. نحن، اليوم، قادرون على أن نضع الاستيطان في الضفة الغربية تحت التهديد، وفي هذه الحالة فقط، يمكن أن نُحقق تغييرات، لأن الإسرائيلي يعتقد أنه يشتري الفلسطينيين ببعض التسهيلات الاقتصادية، وهذا مشروع الحكومة الحالية، والتي تعتقد أنه الحلّ لمشكلة غزة. إذا قاتلنا نحقّق الإنجاز، أمّا إذا قبلنا بحالة المساكنة، فالإسرائيلي مرتاح وليس لديه مشكلة، ومستعدّ لتقديم المزيد من التسهيلات الاقتصادية، وحتى الأمنية أيضاً، كونه المستفيد. القتال مجال مفتوح: يمكن أن يكون بالحجر والسكين والبندقية والصاروخ. ما يهمّ هو أن يتواصل القتال. يجب أن لا يشعر الإسرائيلي بأنه قادر على إسكات أيّ طرف فلسطيني عبر التفاهم. أنا لا أشكّ في أيّ فصيل فلسطيني مقاوم، لكن يمكن القول إن هذا «اجتهاد غير صائب». الصائب هو أن لا ادع العدو يستقرّ، واجعله دائماً مضطراً للبحث عن حلّ لمشكلاته التي أخلقها أنا له. والتجربة في جنوب لبنان شاهدة، حيث لم تكن خسائر العدو بالغة وكبيرة، لكن العدو لم يحتمل قتيلاً أو اثنين في الشهر، أي أن العبرة هي في استمرار الاشتباك. وهذا لا يعني أن نذهب إلى «سيف القدس» جديدة كل يوم.

يجب أن تكون القناعة أن إسرائيل طرف لا يمكن التفاوض ولا التفاهم معه. وعلى هذا الأساس، تُبنى كل برامجنا. وهو ما يدفعنا إلى خلق وقائع جديدة تنطلق من المقاومة، ويجعل إيهود بارك (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق)، مثلاً، يشكّك في كل المشروع الصهيوني بعد مقتل نحو 20 مستوطناً خلال مدّة قصيرة. المستوطنون باتوا يشعرون بأنهم تحت تهديد يومي. وهم يشعرون أكثر بأنهم تحت تهديد أفراد، والدولة التي تكون تحت تهديد فرد، ليست دولة. هذا ببساطة مشروع اقتصادي، إن استطعنا هزّه سينهار. ويمكن أن يكون لهم متّسع في أيّ مكان في العالم، لكن ليس في فلسطين.

■ ما هو موقف «حركة الجهاد الإسلامي» من أطروحة «أولويّة» تحقيق الوحدة الوطنية كشرط لتفعيل المقاومة؟

البعض يرفع شعار «الوحدة الوطنية»، ليكون إطاراً للتفاهم مع العدو! الميدان هو ما يحقّق الوحدة الوطنية الفلسطينية. المقاتلون في الميدان يرسمون مساراً للوحدة الوطنية، وما يجري في الضفة الغربية، اليوم، وخاصّة في جنين ونابلس وطولكرم وغيرها، حيث يقاتل أبناء «سرايا القدس» و«كتائب القسّام» و«كتائب شهداء الأقصى» وغيرهم، جنباً إلى جنب. حتى إنك لا تستطيع التمييز بينهم كثيراً، لأنهم يسيرون على خطّ واحد، وهنا تُصنع الوحدة. أما في السياسة، فيصبح التنافس على الحصّة الكبرى في المؤسّسات والدوائر والسفارات وغير ذلك. ومن هنا، نرفض إجراء الانتخابات في هذه الظروف وفي ظلّ الاحتلال، لأن المطلب من ورائها هو النفوذ السياسي والحكم، وهذا ما لا يجب أن يكون هدفاً.

فلسطيني يقبل بإسرائيل. كل الفلسطينيين ضدّها. لكنّ هناك فلسطينيين «بيتشاطروا» على فلسطينيين آخرين، ويقولون إن لديهم مشروعاً سياسياً و«تكتيكاً» يحقّق إنجازاً ما، فيذهبون في هذا الاتجاه... لكنّ التجربة أثبتت أن الإسرائيلي لا يمتلك مشروعاً مقابلاً. ما هو المشروع الإسرائيلي المقابل؟ هذا سؤال يجب أن يجيب عليه كل فلسطيني. ما هي إسرائيل؟ نحتاج إلى إعادة تعريف المشروع الصهيوني.

بعضنا ذهب، عبر «التكتيك»، إلى اتفاقات مع العدو الذي يملك دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً دولياً هائلاً. أنت دخلت في معركة سياسية ليست بحجمك ولا بقدرتك. ما نستطيع فعله، هو أن نخلق مشاكل لإسرائيل، وعندها سياتي هو ليحلّ المشكلة، مشكلة المستوطن، وليست مشكلتنا. هذا هو دورنا. العدو لم يفاوض أبا عمار (الرئيس ياسر عرفات) لأنه كان مرتاحاً، بل لأن الشعب الفلسطيني كان يدفع دماً في الانتفاضة. لكن، تبيّن أن مشروع التفاهم أدّى إلى خسارة الفلسطينيين تماماً. الإنجاز هو أن نفرض على العدو أن يدفع ثمن التفاهم، مهما كان، حتى ولو بحدود عام 1967، التي، بالمناسبة، لا يقبل بها الإسرائيلي، بينما يبادر بعضنا إلى القبول بهذه الحدود. وهذا يعني تنازلاً من دون أن يكون لدى

الحدث

اغتيال صياد خدايي
إسرائيل تكسر الخطوط الحمر

يحيى دبوق

تتّسع الحرب الإسرائيلية - الإيرانية، لتشمل كل الساحات التي يوجد فيها الطرفان، وعبر ما يتاح لها من وسائل قتالية، علنيّة أو صامتة، بالأصالة أو بالوكالة، وإنْ ابتعد كلاهما، حتى الآن، عن المسبّبات التي من شأنها أن تؤدّي إلى مواجهة عسكرية مباشرة. مواجهةٌ أخذت بُعداً آخر، مع إقدام الاحتلال، يوم أمس، على اغتيال العقيد في الحرس الثوري الإيراني، صياد خدايي، فيما يمكن أن تتصاعد بناءً على الردّ الإيراني الذي يُفترض أن يكون بمستوى الاعتداء. وبما أنّ التسويات لا تشتغل بين المحورَين المتقابلين، تهدف المواجهة إلى تحقيق النتيجة الصفرية: فهي حرب وجود بالنسبة إلى إسرائيل، وحرب استرداد الحق ومنْع فرْض الإرادات على الشعوب، بالنسبة إلى إيران. وعلى هذه الخلفية، فإنّ أيّ اقتدار إيراني، يُعدّ، من ناحيّة تل أبيب وحلفائها، تهديداً يختلف توصيفه وفقاً لماهية الاقتدار المقابل، ليصل إلى التهديد الوجودي، كما هي حال توصيف الاقتدار النووي. وعلى هذا، تدور رحى الحرب بمستوياتها واتجاهاتها المختلفة، من دون أن يدع الطرفان إمكانية إضرار بالآخر، إلا ويجرّبانها.

وعلى خلفية اقتدار إسرائيل الاستخباري والتسهيلات الدولية المعطاة لها في الإقليم وخارجه، تظهر، في كثير من الأحيان، على أنها الجهة التي تبادر إلى الإضرار بإيران وحلفائها، وفقاً للقدرات المادية التي تملكها وتتوفّر لها ربطاً بكل ساحة على حدة. في المقابل، تظهر إيران وحلفاؤها كمن يتلقّى الفعل، وعليه المبادرة إلى الردّ. والفعل الإيراني المبادر إليه رداً على الاعتداءات الإسرائيلية، لجم تل أبيب عن مواصلة اعتداءاتها في أكثر من دائرة ومستوى مواجهة، من بينها تحقيق الردع ومعادلات القوّة في المواجهة البحرية، حيث مُنيت تل أبيب بخسارة موصوفة، وكذلك في معادلة الردع في الساحة اللبنانية التي تلجم العدو عن الاعتداء المباشر، فضلاً عن استهداف لبنانيين وإيرانيين في أكثر من ساحة إقليمية، بينما معادلة الردّ على مصادر انطلاق الاعتداءات، كما حدث أخيراً في أربيل العراقية، من شأنها أن تمنع الاعتداءات المباشرة انطلاقاً من الإقليم، سواء أعلنت إسرائيل مسؤوليتها أو لم تعلن. لكن، في الموازاة، تواصل إيران وحلفاؤها تكوين القوّة وتعزيزها على أكثر من مستوى، ليس فقط التهديد الوجودي النووي، حيث جهود الصدّ والمواجهة الإسرائيلية - الأميركية - الغربية والإقليمية باءت بالفشل، بل أيضاً المبادرة إلى إيجاد طوق تهديد شبه دائري ضدّ إسرائيل، يُمثّل تهديداً استراتيجياً يؤرّق الكيان ومستقبله الأمني، على رغم نجاحاته في عمليات التطبيع وإلحاق الأنظمة العربية في ركب وجوده.

ويأتي اغتيال إسرائيل العقيد صياد خدايي في سياق المواجهة بين الجانبين. إلا أن مسار المواجهة وتشعّبها يمنعان معرفة الفعل وردّ الفعل والردّ على الردّ. وتظهر هذه العملية حقائق، فيما تؤكد من جديد، على أخرى:

- الاغتيال كما يبدو من معطياته، مرتبط بالوجود الإيراني في الإقليم، وتحديداً في الساحة السورية، ولم يأتِ على خلفية البرنامج النووي الإيراني، كما حصل في السابق.

- قرار إسرائيل اغتيال شخصية عاملة وفاعلة في سوريا، يشير إلى قرار لدى تل أبيب بتغيير أسلوب المواجهة أو تعزيزها بأساليب أخرى، لصدّ أو تقليص الوجود الإيراني في سوريا. وهو ما يشير بدوره إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية المفعّلة ضدّ إيران في سوريا لم تعطِ نتيجة ما كان يؤمل منها، وأن معادلة الردّ على إسقاط قتلى إيرانيين باتت حاضرة على طاولة القرار في تل أبيب. إلا أن إسرائيل قرّرت الهروب من التهديد إلى تهديد قد يكون أكبر وأوسع وأكثر إيذاءً لها: الارتقاء، درجة، وربّما درجات، في مواجهة الوجود الإيراني في الساحة السورية، عبر ملاحقة الشخصيات الإيرانية في هذه الساحة أمنياً في إيران نفسها.

باتت الكرة الآن في ملعب إيران، التي عليها أن تقرّر وجهة الأمور. وإذا كان الردّ بذاته يحقّق لجماً للاعتداءات الإسرائيلية أو لا، إلا أن الواقع وميزان القدرة يشيران إلى أن المواجهة تتواصل وإن بأساليب مختلفة، ضمن حرب لا يقدر لها أن تنتهي إلا مع نتائج وانتصارات كاملة.

يأتي اغتيال إسرائيل العقيد صياد خدايي في سياق المواجهة بين الجانبين (أ ف ب)

الحدث

ماريوبول بيد الروس: الطريق إلى دونباس... سالكة

بسْط سيطرتها الكاملة على مجمع «أزوفستال»، تكون القوات الروسية قد اسقطت عملياً مدينة ماريوبول الاستراتيجية. لتتفرّغ من بعدها إلى استكمال السيطرة على إقليم دونباس الشرقي. ويعني هذا «الإنجاز» أن القوات الروسية باتت تشرف على طريق برّية تربط شبه جزيرة القرم بالبرّ الرئيس لروسيا ومناطق شرق أوكرانيا التي يسيطر عليها الموالون لها

موسكو ـ **الأخبار**

تمكّنت القوات الروسية من بسْط سيطرتها الكاملة على مجمع "آزوفستال" في مدينة ماريوبول الساحلية، حيث تحصّن مَن تبقّى من المقاتلين الأوكرانيين وعناصر كتيبة "آزوف" القومية المتطرّفة. والمجمع الذي أحجم الجيش الروسي عن اقتحامه نزولاً عند أمر من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي طالب بإحكام الطوق حوله حتى لا تتمكّن "حتى الذبابة من المرور"، بات في حُكم الساقط عسكرياً مع استسلام مقاتلي "آزوف" وعددهم 2439 عنصراً، بينهم قائد الكتيبة، دينيس بروكوبينكو. صُوِّر مجمع "آزوفستال" على أنه سيكون "مقبرة" للقوات الروسية لكون تحصيناته الكثيرة تمنح المدافعين أفضلية على القوات المهاجمة، وإذ قدّمت كييف ومعها وسائل

> **أصبحت موسكو تشرف على طريق برّية تربط القرم بالبر الرئيس لروسيا ومناطق شرق أوكرانيا**

الإعلام الغربية روايةً مفادها بأن موسكو ستفشل في إجبار المسلحين المحاصرين على الاستسلام، كما ستفشل في اقتحام المجمع لما لهذه الخطوة من كلفة عالية على مستوى الأرواح، تجنّبت القيادة الروسية، منذ البداية، فكرة الاقتحام، على رغم أن قوات "جمهورية دونيتسك" بدأت حصارها المجمع منذ الـ19 من نيسان الماضي. وتشكّل الخسارة التي تلقّتها كتيبة "آزوف" ضربةً معنويةً كبيرة للقوات القومية في أوكرانيا التي اتّخذت، منذ عام 2014، من مدينة ماريوبول قاعدةً لها ومنطلقاً للهجمات على إقليم دونباس الشرقي. وبسقوط ماريوبول، تكون هذه القوات قد خسرت أهم معاقلها في الجنوب الشرقي لأوكرانيا، ما سيرتدّ سلباً على معنويات مقاتلي الكتيبة في الشرق.

أمّا روسيا، فإلى نجاحها بإنهاء السيطرة على ماريوبول للتفرّغ لمعركة "استعادة دونباس"، فاصبحت تتحكّم بطريق برّية تربط شبه جزيرة القرم بالبرّ الرئيس لروسيا ومناطق شرق أوكرانيا التي يسيطر عليها الموالون لها. وبهذا، أصبحت موسكو تمتلك ورقة أخرى مهمّة: الأسرى الأوكرانيون في مقابل أسرى الجيش الروسي، وزعيم حزب المعارضة الأوكرانية، فيكتور ميدفيدشوك، وفق ما أعلن عضو الوفد الروسي المفاوض، ليونيد سلوتسكي. كذلك، أصبح بيد موسكو دليل آخر ملموس على الدعم الغربي لكييف، بعد كشْفها عن المقاتلين الأجانب في صفوف كتيبة "آزوف".

ويرى الخبير العسكري، فيكتور ليتوفكين، أن استسلام كتيبة "آزوف" في ماريوبول، سيشكّل "بداية انهيار البنْية الأوكرانية"، إذ "سيبدأ القوميون الأوكرانيون في إلقاء أسلحتهم". ويلفت إلى أن الآثار السريعة لانهيار الكتيبة ستظهر في دونباس، متوقعاً أن "تشهد استسلام بعض من القوات الموجودة في الإقليم قريباً، لتصل بذلك عملية تحرير أراضي جمهوريّتَي دونيتسك ولوغانسك إلى نهايتها المنطقية". ومع انتهاء المعارك في ماريوبول، سيكون أمام موسكو فرصة لنقل بعض من تشكيلاتها العسكرية الموجودة في المدينة إلى جبهة دونيتسك لزيادة الضغط على القوات الأوكرانية الموجودة هناك. وفي هذا الإطار، يوضح الخبير العسكري، فلاديسلاف شوريجين، أن "جبهة القوات الأوكرانية في دونباس مثقوبة"، لافتاً إلى أن القوات الروسية نجحت في تشتيت شمل القوات الأوكرانية إلى مجموعات منفصلة، وأصبحت قاب قوسين من إنهاء عملية تطويقها. ويبيّن أن هناك ما بين 15 إلى 18 ألف جندي أوكراني موجودين داخل الطوق الروسي. ووفقاً لمراقبين روس، فقَد الجيش الأوكراني القدرة على المشاركة في أيّ عملية قتالية نشطة، بعدما أصبح في موقع دفاعي بفعل تلقّيه خسائر فادحة خارج المدن الكبرى.

فقد الجيش الأوكراني القدرة على المشاركة في أي عملية نشطة (أ ف ب)

كما أن الجنود المدرّبين والمسلّحين، وفقاً لمعايير حلف "الناتو"، أصبحوا منهَكين، وفقدوا نصف عديدهم، وإن كان يُعمل الآن على تجنيد أشخاص غير مدربين. من هنا، يرى هؤلاء أن اتجاه المعارك الدائرة حالياً، لا يمضي لصالح القوات الأوكرانية. هذا الرأي عزّزه إقرار الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، بأن الوضع في إقليم دونباس بالغ الصعوبة، وبأن المرحلة الحالية من الحرب "ستكون دموية". وفي هذا الإطار، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تقدُّم قواتها في إقليم دونباس، مشيرةً إلى تدمير شحنة كبيرة من الأسلحة والمعدّات العسكرية الغربية، قرب محطّة مالين للسكك الحديدية، في منطقة زيتومير شرق دونباس.

استراحة

كلمات متقاطعة 4032

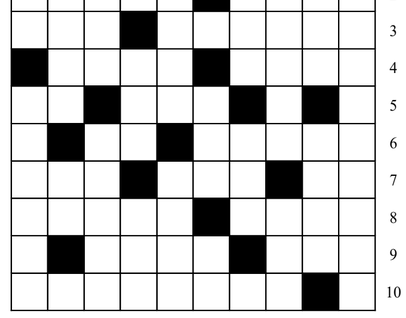

افقيا

1- إحدى زوجات نابليون بونابرت – مطر غزير – 2- حزام – عاصمة آسيوية – 3- نسبة الى مواطن من بلد أوروبي – اهزّ واحرّك – 4- امتحنْ غور البحر – ملك فارسي قديم – 5- تؤدة ورفق – إسم موصول – 6- عائلة فنان لبناني راحل – نوتة موسيقية – 7- عاصفة بحرية – قتال – مفصل ما بين الساعد والكفّ أو الساق والقدم – 8- من أسماء البحر – تجمّع سكاني كبير – 9- نفس – يروي النبات – 10- سفاح عثماني مشهور

عمودياً

1- أرخبيل إسباني سياحي – 2- عائلة مسرحي سوري راحل – رفيقة طبوش في القصص المصوّرة – 3- دولة أفريقية – يزور الأماكن المقدّسة – 4- هروب – موضع تكوين الجنين – 5- خداع وغش – للنداء – 6- نمكر به – من أسماء الأسد – 7- أول حروف الأبجدية – كنية الإنسان – 8- من آثار المعركة – من أنبياء العهد القديم – 9- ملك ورد إسمه في التوراة – بحيرة – 10- ما تجمّد من الماء – دولة أفريقية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- السيكاه – جب – 2- ريما نجيم – 3- لب – نارا – كر – 4- نياغرا – سوا – 5- غارت – سا – رم – 6- ش ش ش – لاسا – 7- ود – ورق – بار – 8- نرك – مملوكي – 9- ورم – مطلوب – 10- اعزاز – خوفو

عمودياً

1- ارلنغتون – 2- ليبيا – دروع – 3- سم – أرش – كرز – 4- يانغ تشو – ما – 5- كنار – شرم – 6- أجراس – قمم – 7- هيّا – ال – لطخ – 8- ابولو – 9- كوركاكوف – 10- باراماريبو

sudoku 4032

	9	4		2				
7	3				4		1	2
6			3		8	4		
						3		1
3				7	1	8		
	6	9		8				
		2	5	4			3	
	5				2		9	8
	7		8				5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4031

6	8	2	4	5	3	1	9	7
3	4	7	1	8	9	2	5	6
9	5	1	6	7	2	4	3	8
4	7	3	8	1	5	6	2	9
8	6	9	2	4	7	5	1	3
2	1	5	9	3	6	7	8	4
7	2	6	3	9	1	8	4	5
1	9	4	5	6	8	3	7	2
5	3	8	7	2	4	9	6	1

مشاهير 4032

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وأديب مصري (1898- 1987). من رؤاد الرواية والكتابة المسرحية العربية ومن الأسماء البارزة في تاريخ الأدب العربي الحديث. حائز على دكتوراه فخرية

4+1+10+11 = من فقد أباه وأمه ■ 8+6+7+9 = ليل شديد السواد ■ 5+2+3 = ضد تحت

حل الشبكة الماضية: **هنري مكماهون**

إعداد
نعوم مسعود

سوريا

بيدرسن في دمشق: لا تفاؤل بعمل «الدستورية»

علاء حلبي

مهّد المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، للجولة الثامنة من اجتماعات «اللجنة الدستورية»، بزيارةٍ لدمشق، التقى خلالها وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، والرئيس المشترك للجنة مناقشة الدستور أحمد الكزبري، والسفير الروسي في دمشق الكسندر يفيموف، وممثّلين عن المجتمع المدني. إلّا أن بيدرسن، الذي باتت زياراته «دورية وروتينية»، لم يحمل معه أيّ جديد، باستثناء إشارته إلى العفو الرئاسي الذي يتعلّق بـ«الجرائم الإرهابية» باعتبار انعكاساته «جيّدة». وعلى عكس زياراته السابقة، لم يَظهر بيدرسن شديد التفاؤل، إذ انتقى كلماته بعنايةٍ خلال حديثه إلى الصحافة، مشيراً إلى أن النقاش مع المقداد «كان جيّداً جدّاً... بحثنا في الملفات المتعلّقة بالقرار الأممي 2254، وناقشنا التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب السوري، وكذلك ملفّ المهجّرين في الداخل واللاجئين». وتابع: «أتمنّى أن يكون الاجتماع (جولة الدستورية) جيّداً، وأن نتقدّم من خلاله للعمل على بناء الثقة وتطبيق القرار 2254». وعلى غرار الاجتماعات السابقة، يشارك في الاجتماع 45 عضواً يضمّون ممثّلين عن الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، للتوصّل إلى ورقة مبدئية يمكن البناء عليها في خطوات لاحقة لتقديم دفع لمسار حلّ الأزمة السورية، إلّا أن الاجتماعات السابقة لم تصل إلى أيّ نتيجة.

وبينما كان المبعوث الأممي يزور دمشق، طفت على السطح شقاقات وخلافات في صفوف الوفد المعارض، إذ طلب بعض أعضائه وضْع شرطين للانخراط في المحادثات: الأوّل يتعلّق بتحديد سقف زمني لإنجاز عمل اللجنة خلال ثلاثة أشهر، ويدعو الآخر إلى البحث عن مسارات حلّ أخر للأزمة، وهو ما رفضته «هيئة التفاوض» المعارضة، لأن من شأن الاشتراطات إنهاء مسار «الدستورية» في ظلّ حالة الانقسام الدولية الحالية في مجلس الأمن. ولا تُعدّ حالة الشقاق في صفوف وفد المعارضة أمراً طارئاً، وخصوصاً أن تشكيلاته تعاني خللاً كبيراً في هيكليتها جرّاء التدخّل الدولي فيها، وهو ما حاولت أنقرة، أخيراً، إنهاءه عبر فرض إعادة هيكلة للمعارضة تضمن لها تحكُّماً كاملاً فيها.

وتأتي اجتماعات «الدستورية» المقرّرة نهاية الشهر الجاري، في وقت تشهد فيه الساحة الدولية نشاطاً متزايداً حول سوريا بعد نحو ثلاثة أعوام من المراوحة التي فرضها الميدان، بفعل استعادة الحكومة السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، في وقت ساهمت فيه القرارات الأممية و«مسار أستانا»، الذي ترعاه موسكو بالشراكة مع أنقرة وطهران، في تجميد مناطق السيطرة الحالية كخطوة أولى للانتقال إلى خطوات لاحقة للحلّ. لكن أيّ اختراق لم يتحقّق حتى الآن، سواء بسبب توسُّع الدور الأميركي الداعم للأكراد المستبعَدين من «الدستورية» ومحاولات فرض مشروعهم، الإدارة الذاتية، كأمر واقع، أو بسبب محاولات تركيا تنفيذ مشروع سياسي واقتصادي في المناطق الحدودية السورية بهدف إحداث تغيير ديموغرافي وإنشاء حزام تابع لها لتوطين اللاجئين السوريين فيه.

كذلك، تأتي هذه الاجتماعات بالتوازي مع مسارات أخرى للصراع، أبرزها «الكباش» الروسي - الأميركي في مجلس الأمن حول آلية إدخال المساعدات الإنسانية المتبعة حالياً والتي تسمح بإدخال مساعدات عبر معبر باب الهوى، إذ تنتهي مفاعيل هذه الآلية في شهر تموز المقبل، وسط رفْض روسي لتجديدها والإصرار على حصْر المساعدات عبر الخطوط، بالإضافة إلى الاجتماع المجدول للدول الضامنة لـ«مسار أستانا» نهاية هذا الشهر أيضاً، والتي ستناقش تطوّرات عديدة، من بينها توسّع الدور الأميركي، بالإضافة إلى التزامات الطرف التركي الذي أظهر ميله الواضح لواشنطن، وهي ملفّات تتشابك بدورها مع مسار «الدستورية»، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام مشهد سياسي وميداني جديد.

> **لا تُعدّ حالة الشقاق في صفوف وفد المعارضة أمراً طارئاً**

«الائتلاف» منقسم... والقرار لأنقرة

شكّلت زيارة المبعوث الأممي، غير بيدرسن، لدمشق عاملَ ضغطٍ إضافياً على «الائتلاف المعارض» الذي لا تزال قياداته منقسمة حيال قرار «تعليق المشاركة» في الجولة الثامنة من اجتماعات «اللجنة الدستورية» في جنيف. وبحسب مصدر معارض، تحدّث إلى «الأخبار»، فإن قيادات «الائتلاف» منقسمة بالرأي حول الجولة المقبلة، موضحاً أن سالم المسلط ومن يؤيّده يتعاملون مع الأمر بواقعيّة، وأن ما تريده الدول الداعمة لهذا الكيان، وخاصة تركيا، سيكون قراراً نافذاً، فيما يجد تيار آخر أن من الضروري أن تتّخذ قيادة «الائتلاف» موقفاً واضحاً إزاء المشاركة من عدمها. وهناك أصوات تطالب بتعليق المشاركة لكون دمشق تمكّنت من تحقيق خطوة مهمّة لفتت انتباه المجتمع الدولي، بعد صدور مرسوم العفو الرئاسي عن جرائم الإرهاب التي ارتكبها سوريون، «بشرط ألّا تكون قد أفضت إلى قتل إنسان». ويتميّز هذا المرسوم بكونه شمل المتوارين أو مَن هم خارج البلاد من دون الحاجة إلى مراجعة أيّ دائرة حكومية، على أن تُشطب أسماؤهم من لوائح المطلوبين بشكل آلي، وهو ما تراه قيادات «الائتلاف» خطوة لمصلحة دمشق. وبحسب المصدر، فإن حجّة عدم المشاركة التي ستدفع بها قوى المعارضة هي «عدم تحقيق خرق في نقاش الدستور، وعدم تقديم جديد للشعب السوري»، غير أن السبب الرئيس هو البحث عن توقيت مناسب أكثر لـ«الائتلاف» لعقْد الجولة الثامنة، تحكمه شروط أساسية، أهمّها إنهاء مفاعيل العفو الرئاسي وإفقاده، بفعل التقادم، قوّته على طاولة الحوار. ويؤكد المصدر أن المعارضة لم تتبنّ أيّ موقف لكون المؤشرات التي تصلها من الاستخبارات التركية تشير إلى إجبارها على الحضور. لكن الملفّات التي ستحملها المعارضة إلى الجولة الثامنة، تعطيلية، إذ ستطالب بمسائل لا تتعلّق بالدستور، من مِثل تشكيل هيئة حكم انتقالي، وتطبيق القرار 2245.

(الأخبار)

لم يظهر بيدرسن متفائلاً وانتقى كلماته بعناية خلال حديثه إلى الصحافة (أ ف ب)

وفيات

يا أَيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ارْجِعي إِلَى رَبِّكِ راضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي، صدقَ الله العظيم.

ببالغ الحزن والأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره ننعى اليكم فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى المرحومة

علياء محمد شقير

والدتها كلاديس سركيس ولداها كريم نسيب حسونة، زوجته كاترين الدبس

د. باسل نسيب حسونة زوجته د. عبير طبارة

أشقاؤها علي زوجته سعاد قباني لمياء ارملة المرحوم إبراهيم الدادا رياض زوجته سيرين الصمادي

يصلّى على جثمانها الطاهر عند صلاة الظهر اليوم الإثنين الواقع فيه 23 أيار 2022م في جامع الباشورة ويوارى الثرى في جبانة الباشورة.

بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة، يتقبل أهل الفقيدة التعازي شاكرين على الأرقام التالية:

ابنها كريم 0019783764661،

ابنها باسل 0096178930554،

شقيقها علي 00966505625847،

شقيقتها لمياء 0061451674522،

شقيقها رياض 009613655625،

نسيب حسونة 009613619950،

سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتغمدها بواسع رحمته وأن يلهم ذويها وأهلها جميل الصبر وحسن العزاء.

الآسفون آل حسونه، شقير، سركيس، الدبس، طباره، قباني، الدادا، الصمادي، جرديني، ناصيف، شيبوب، معتوق وانسباؤهم.

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
تدعو محكمة بداية النبطية

برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر المدعى عليه: حسن محمد خواجة والمجهول محل الإقامة، الحضور الى قلم المحكمة لاستلام استحضار الدعوى ومربوطاته وكافة الأوراق رقم أساس 2020/428 مدور 264/ع/2022 بالدعوى المقامة من المدعي: عطاف صابر نجم بوكالة المحامي علي الحاج دياب موعد الجلسة: 2022/6/14 نهار الثلاثاء في قصر عدل النبطية بموضوع: إلزام بالتسجيل - بتسجيل القسم رقم 19 بلوك A من البناء القائم على العقار رقم /2421/ منطقة زبدين العقارية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر أو تعيين محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم إينما وجد هذا المكتب وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة الإعلانات باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان مزايدة من دائرة تنفيذ أميون

الرئيس اميل عازار

الجهة المنفذة: معروف وستانلي وكيلهما المحامي شادي دحدح

المنفذ ضدهم: توفيق مالك حبيب مالك وكاشلين شيلا كيري مجهولي المقام.

بالإستنابة 2021/18 الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمعاملة 2019/103 بموجب حكم إزالة الشيوع الصادر عن الغرفة الإبتدائية بالشمال برقم 81 تاريخ 2018/10/31

تاريخ التنفيذ: 2019/2/20 تاريخ محضر الوصف: 2021/9/30 تاريخ تسجيله: 2021/10/13.

تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار 2051/ بطرام سليخ صخري مساحته 15212/ بـ2 حدوده العقارات شمالاً 2053 – 2052 – 2027/ جنوباً 2027 – 2039 – 2040 – 2041 شرقاً 2027 – 2039 – 2040 – 2052 غرباً 2041 – 2043 – 2053.

التخمين وبدل الطرح: 197756 $

موعد المزايدة ومكانها: الخميس 2022/7/7 الساعة 10 قبل الظهر أمام رئاسة الدائرة بمحكمة أميون وللراغب بالمزايدة تأمين بدل الطرح المقرر واتخاذ مقام له ضمن نطاق الدائرة إذا كان مقيماً خارجها أو توكيل محامي وعلى المشتري زيادة عن الثمن رسم التسجيل والدلالة.

مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الإبتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، المؤلفة من القاضي سيلفر أبو شقرا، الى المستدعى ضدهم سمعان خليل جبور وجوزيف حبيب حزقيال وروز وجانيت وبولين نجيب حرب وكارلوس ولونا وكارول والين سمعان جبور المجهولي محل الإقامة، انه بإستدعاء إزالة الشيوع رقم 2020/219 المقدم من المستدعي الياس نور الخوري بواسطة وكيله المحامي جميل عطالله، صدر الحكم رقم 2022/5 تاريخ 2022/1/13 قضى بإزالة الشيوع في العقارات 4633 و4624 و2613 المتين العقارية عن طريق بيعها بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على ان يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدر والبالغ 55800 د.أ. للعقار 4633 ومبلغ 387400 د.أ. للعقار 4624 ومبلغ 140300 د.أ. للعقار 2613 أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك، مهلة الإستئناف خلال ثلاثون يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

سينما

كريستيان غازي ينبعث في «سرسق»: فلسطين البوصلة

الكاتب والمناضل الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني في الوثائقي

«لماذا المقاومة» غني بارشيف من الصور والمشاهد التي صُوّرت في مخيمات اللاجئين

يحمل فيلم كريستيان غازي تقاليد السينما المسلّحة (البديلة أو الثالثة) في لبنان

رادیکاليّة هي عناوين أفلام المخرج اللبناني كريستيان غازي (1934 – 2013) مثله تماماً. يواجهنا غازي بعناوينه، كأنه يحقّق معنا، يريد أن يعرف أفكارنا قبل أن يقدّم لنا أفكاره. من «الفدائيون» (1967) إلى «الحياة في المخيمات»، و«الوجه الآخر للاجئين»، و«مئة وجه ليوم واحد» (1971) و«شعث الذاكرة» (2001)... رسم غازي لنفسه طريقاً سينمائياً عرف من خلال التوفيق بين الالتزام السياسي بالتحرير والمقاومة الفلسطينية، وبين الرؤية الواقعية للأحداث السياسية خلال تاريخه السينمائي النضالي. وُلد عام 1934، نشأ في سوريا قبل أن يستقر في لبنان. الثوري اللينيني، الصحافي، الشاعر والموسيقي والمسرحي الذي استخدم السينما للتعبير عن ثورته الخاصة وثورات العالم... كريستيان غازي فدائي السينما اللبنانية، الذي تحوّلت أفلامه مانيفستو للسينما البديلة اللبنانية، لا يزال صلة وصل بين الأجيال. بين عامَي 1964 و1988، صنع 41 فيلماً وثائقياً تم تدميرها جميعاً، كما أُحرق أول 14 فيلماً له بناءً على طلب وزارة السياحة بسبب الرقابة، إذ اعتُبرت أفلامه تخريبية يومها. شهدت بقية أفلامه المصير نفسه عام 1988 عندما دخلت الميليشيات بيته وأحرقت نيغاتيف كلّ أفلامه لتتدفّأ بها، فانتكست ذاكرة أعماله وأصبحت نادرة وانتهى حلم تاريخ القضية. بمبادرة من «نادي لكل الناس»، يُقيم «متحف سرسق» عرضاً لفيلمه «لماذا المقاومة» (56 دقيقة) بعد غد الأربعاء في «متحف سرسق». يأتي العرض في ذكرى النكبة، بسبقه شريط قصير (28 د) عن مسيرة غازي الإبداعية والشخصية (إنتاج «نادي لكل الناس» ـ 2011).

«لماذا المقاومة»

عام 1970، انطلق كريستيان غازي ونور الدين شتي للقاء عدد من الشخصيات السياسية العربية، خصوصاً تلك الفلسطينية المقيمة في لبنان. والنتيجة فيلم «لماذا المقاومة؟» (1971). هنا، نتعرّف إلى هوية وأفكار غازي كما هوية كلّ من قابلهم في الفيلم. إذ التقى غازي كلاً من غسان كنفاني، صادق جلال العظم، نبيل شعث وغيرهم من وجوه الثورة الفلسطينية. في ساعة واحدة، تطرق المخرج والمناضلون إلى تاريخ الثورة الفلسطينية. كما رجعوا في التاريخ، إلى الإضرابات المتعدّدة والتظاهرات الشعبية التي حصلت في فلسطين منذ بداية الاحتلال العثماني، مروراً بالاستعمار البريطاني قبل أن يقوم الكيان الصهيوني باحتلالها عام 1948.

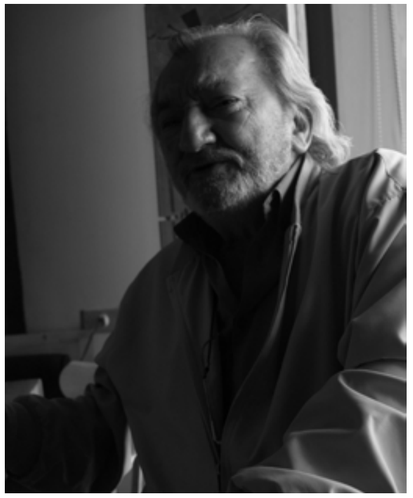

من خلال عنوان الفيلم، يسأل غازي عن المقاومة، عن تاريخها ونضالاتها وأهميتها، يحلّل أهداف النضال الفلسطيني. يؤكّد جميع من حاورهم على ضرورة وجود فلسطين محرّرة وديموقراطية، والدفاع عنها بالسلاح. «لماذا المقاومة» غني بارشيف من الصور والمشاهد التي صُورت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. رسم لنا غازي خريطة فلسطين وحدّد من خلالها كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم، أكان من خلال البرّ أو البحر. يحمل الفيلم تقاليد السينما المسلّحة (البديلة أو الثالثة) في لبنان، يبني من خلاله روح النضال الفلسطيني، ويسأل كيف أنه من خلال قراءة الماضي نعرف ما يحصل في الحاضر.

نرى ونسمع كنفاني والعظم وشعث، يتحدثون الإنكليزية بوجوه ثابتة، بينما الكاميرا تتحول إلى حيطان مكاتبهم المملوءة بصور المناضلين والثوار العالميين. كلامهم دقيق، يعرفون تاريخهم وحاضرهم ويعرفون تماماً ما يريدون وكيفية تحقيق هذا. يشدّدون على أنّ قضية فلسطين ليست كما صوّرها العالم آنذاك على أنها قضية لاجئين، بل هي احتلال واجب التخلص منه من خلال الكفاح المسلح. يُعيد غازي والمناضلون من خلال الفيلم، اختراع طرق جديدة للتعامل مع النضالات والتاريخ والذاكرة. يستخدم غازي الشكل الهادئ الذي يخدم المضمون وينسجم معه على الرغم من الغضب والعنف الموجود في الحوارات والكلمات. «مع اقتراب هذا الفيلم من نهايته، في لحظة من تاريخ فلسطين حيث كل شيء يُشير إلى أن دينامية العلاقة بين العرب والقضية الفلسطينية تبدو أنها فقدت الاتجاه الصحيح.. المقاومة الفلسطينية تخضع لعملية بحث عن نفسها، بحث عن اتجاه جديد مع التزامها بتحقيق العدالة لأنه فقط من خلال العدالة، يمكن تحقيق السلام» بهذه الكلمات المسموعة بينما نرى أسماء من شارك في الفيلم تظهر على الشاشة، يُنهي كريستيان غازي فيلمه. كان يرى المستقبل من خلال كلمات المناضلين. كل شيء في «لماذا المقاومة»، يجيب على هذا السؤال بينما يكشف غازي مهارات سينمائية ذات طابع مميز وظّفها في خدمة القضية الفلسطينية.

«لماذا المقاومة» ـ س:20:00 مساء بعد غدٍ الأربعاء ـ «متحف سرسق» (الأشرفية) ـ العرض مجاني ـ للاستعلام والحجز: sursock.museum

ذكرى النكبة

ميس دروزة على مشارف يافا

ماذا لو كان المكان الذي نعيش فيه الآن مختلف كلياً عن ذاك الذي نريد في قرارة أنفسنا أن نكون فيه؟ ماذا لو كانت الأشياء التي نتوق إليها موجودة في مكان آخر؟ في ماضٍ نتخيله، وكل ما لدينا الآن هو ذاكرة المكان؟ قد نتخيّل فقط لمحات عن المكان، انطباعات عنه: علامة، رائحة، ابتسامة، تعبير، فعل، حدث أو كلمة. تتضافر هذه العناصر في ذاكرتنا، نشعر بطريقة عجائبية أننا بتنا بين جدران بلدنا، بينما في الحقيقة نحن عالقون في مكان لا ننتمي إليه. هي مشكلة المنفى، التشرّد، البُعد والغربة... لذلك، عادت المخرجة الأردنية الفلسطينية ميس دروزة للمرة الأولى إلى وطنها الأم فلسطين، لتخلق واقعاً مغايراً وتقابل حبيباً لم تلتقِ به أبداً. في وثائقي «حبيبي بيستناني عند البحر» (2013 ـ 1:20 دقيقة) المعروض على منصة «أفلامنا» في ذكرى النكبة، تنسج دروزة الواقع والخيال وتلتقي بحسن (حسن حوراني، كاتب «حسن في كل مكان»/ كتاب للأطفال من رسوم توضيحية ونصوص شعرية) الذي تجده في انتظارها على الرغم من أنّه غرق في بحر يافا، محاولاً إنقاذ ابن أخيه عام 2003. تسأل: كيف تعود إلى مكان موجود فقط في ذاكرتك؟ كيف تستمر في الحياة وأنت محاط بكل هذا الموت؟ كيف يمكنك امتلاك الحقيقة بينما سلبك التاريخ إياها؟ اكتشفت دروزة عالم حسن ورسوماته وقصائده. أرادت الذهاب وأخذتنا معها إليه، عالم خارج الزمان والمكان، عالم الحرية. ذهبت إلى فلسطين لتُسمع صوتها وأسرارها، وتكتشف أحلام هذا المكان. ذهبت وأرتنا الشعب الفلسطيني الذي يخلق واقعاً بديلاً. بعضهم يعيش في فقاعة ملاذ آمن، وآخرون يصنعون الخيال والفن، وآخرون يحاربون الظلم بالحفاظ على الأحلام حية، المكان الذي لا يمكن للاحتلال الإسرائيلي الوصول إليه. من خلال صور المناظر الطبيعة المرسومة باليد التي تخلق الأفق والطريق وتتوسع خارج الإطار، ومشاهد المدينة والريف الفلسطيني والبحر، وصور التلال فوق السحب المنخفضة، المترافقة كلها مع موسيقى اللبنانية سينتيا زافين، تغرز دروزة جذورها في فلسطين، لتؤكد ارتباطنا وارتباطها بهذا المكان، وتكشف لنا أن العودة حتمية وأن الخيال والأحلام ما هي إلا واقع سياتي في المستقبل.

صور المناظر الطبيعة المرسومة باليد تخلف الافق وتتوسع خارج الإطار

«حبيبي بيستناني عند البحر» حتى بعد غدٍ الأربعاء على «أفلامنا» ـ www.aflamuna.online

في الصالات

يكتبها شفيف طبارة

روبرت إيغرز يغرف من الأساطير الإسكندنافية الشعبية

«رجل الشمال»: ملحمة دموية عن السحر والشعوذة والانتقام

بين صوت مجاديف القوارب، وعواء الذئاب بين لهيب البراكين المتفجرة والدماء والأشلاء وأنياب الإنسان.. بين مشاهد المعارك التي تشبه الأحلام والأساطير... يبني روبرت إيغرز مرة جديدة عالماً لا يمكن التنبؤ به. كل شيء في «رجل الشمال» (2022) يكتشف الطابع البصري لهذا المخرج الذي يبحث عن نفسه بين كتب التاريخ والميثولوجيا واللوحات، ويقدم سينما فريدة بطابع أركايكي. أثبت روبرت إيغرز نفسه كمخرج فريد برؤيته من خلال الفيلمين اللذين قدّمهما سابقاً، أولهما «الساحرة» (2015) عن قصة إنكلترا الجديدة الشعبية في القرن السابع عشر، وثانيهما «المنارة» (2018) حيث أعاد اختراع قصص ويلز الشعبية. لا يزال المخرج الأميركي مخلصاً لأسلوبه، وهذه المرة يواجهنا في «رجل الشمال» بملحمة فايكينغ جديدة. قصة انتقام في مناخ من الرعب الشعبي. التهم إيغرز «هاملت» لشكسبير التي، بدورها، ليست غريبة عن الأساطير الإسكندنافية وعن تاريخ الأمراء والجرائم، ومزجها بالميثولوجيا النوردية وكتابات ساكسو غراماتيكوس، ونادى الإله أودين ودخل الفالهالا.

تبدأ قصة «رجل الشمال» عام 915، حيث نتعرّف إلى الأمير أملث (الكسندر سكارسجارد) الصبي الذي يبلغ عشر سنوات، يعيش مع والدته الملكة غودرين (نيكول كيدمان) ووالده الملك المحارب ـ الغراب ـ أوڤاندیل وور (إيثان هاوك). تتغير حياته عندما يشهد مقتل والده على يد عمّه فجولنير (كاليب بانغ) الذي سرق العرش. تمكّن الصبي من الفرار. وبعدما أمضى أعواماً عدة مع الفايكينغ المتعطشين للدماء، يصبح مقاتلاً غاضباً لا يرى سوى الانتقام. عندما يأتي الوقت، يتظاهر بأنه عبد ويذهب إلى أيسلندا، مملكة عمّه الجديدة ليطاردهم مثل الحيوان ويزرع الموت في أرض المغتصب.

نادراً ما نرى هذا الالتزام الراسخ بخصائص سينمائية واضحة في قصة متكررة كثيراً. «رجل الشمال» فيلم عميق جداً يُظهر الفايكينغ بعيداً عن الترفيه وبأسلوب منمّق جداً تظهر كل ضراوتهم وحياتهم وألهتهم. قد تبدو الحكاية بسيطة في البداية، ولكنها تتحوّل بطريقة مفاجئة. يبدأ الفيلم بطريقة مشابهة لكثير من الأفلام من هذا النوع، ليغرقنا إيغرز لاحقاً في المأساة ويترك قوى الطبيعة والسحر والميثولوجيا تضربنا، كما يضربنا رذاذ البحر البارد وحرارة البركان الحارقة وقساوة الليل. فيلم يأسرك من المشهد الأول ويتطوّر، لتجتمع فيه الجماليات وسمو العظمة البصرية والسمعية التي تلتصق بشبكة العين وطبلة الأذن.

ببساطة القصة تكفي لتجنب البلاغة السينمائية التي لا حاجة لها ودائماً ما تستعمل في مثل هذه الأفلام. ولكن في لحظات معينة لا تتعدى الخمس عشرة دقيقة، يقع إيغرز فريسة لروعته البصرية وجلالة أفكاره ويكشف إطاراً درامياً مجوّفاً إلى حد ما، ينتصر فيه الأسلوب على المحتوى. لعب المخرج بين الحقيقة والهلوسة وأوصل المعتقدات إلى مستوى الوهم. مزج السحر والطقوس وسيوف الانتقام والقتال وشجرة العائلة الملكية ومواجهة الواقع بجرعات ضخمة من العنف، حيث صرخت الشخصيات على بعضها البعض، وتحوّل الإنسان إلى حيوان، ويصق المقاتلون وهدروا بشكل هستيري. منح هذا الأسلوب مساحة لعب فيها المخرج في المكان الذي يحب، مع الحيوانات والطبيعة والإنسان العاري حول النيران ودمجها مع الصور الدموية لطقوس الموت والتضحيات على الرغم من أنّ الفيلم هو دائماً قصة انتقام في سياق السيف والشعوذة.

محاولة الحصول على أقصى درجات الدقة التاريخية تعدّ إحدى السمات الرئيسية للمخرج، إنه مهووس بالمعلومات والأفكار، مثقّف يتعمّق بالتاريخ التي ينقله على شاشته الكبيرة. كما أنه راقب أيضاً السينما السوفياتية الرائعة لألكسندر بتشكو مثل «سادكو» (1953) و«كاششي الخالد» (1945)، وقبل كل هذا ثلاثية الفايكينغ لهرافن غونلوغسون وقام بتحديثها بإقتراح نهج الانتقام الذي يشبه غرب كلينت ايتسوود. فعل ذلك بإيقاع فريد وبد بارعة تظهر أعجوبة تقنية جميلة وقاتمة ووحشية ودموية وملحمية. كل الممثلين في الفيلم مذهلون، من أنيا تيلور جوي بدور أولغا، وبيورك بدور الساحرة سيرس، ووليام دافو بدور هيمير. ولكن جميعهم لم يسرقوا مشهد واحداً من الكسندر سكارسجارد، المتوحش دائماً، الحيواني الذي لا يرحم، نتوقف حرفياً عن رؤية الإنسان فيه، لا نرى سوى أعين لا تريد سوى الانتقام. فقد تماماً نفسه في الشخصية، أكله الذئب ويا له من ذئب. الشخص الوحيد القادر على التفوق عليه هو نيكول كيدمان، إنها الهة لا تسمح للبشر المتواضعين لمسها، يتناقض مظهرها الملائكي بقوتها الشريرة عندما امتلكت الشاشة في ذلك المشهد الذي لا مثيل له عندما تُواجه ابنها.

اعجوبة بصرية وسمعية وتحفة تقنية جميلة وقاتمة ووحشية

كل شيء في الفيلم يقودنا إلى المشهد الأخير المجيد، أمليث لا يحتاج إلى زيّ فخم أو رداء قتال من أجل الانتقام لمن يحب. في الواقع لا يحتاج إلى الملابس، يمكنه القتال عارياً. «رجل الشمال» ليس جديداً، ولكنه بعيد عن كل شيء، نشعر كأنه فيلم آخر من مكان آخر، لا نُصنع أفلامٌ مثل هذا كل سنة، ولا كل عشر سنوات.

The Northman في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 23 أيار 2022 العدد 4635

بيان

فنانون من أجل فلسطين: قتل شيرين «جريمة حرب»

يبدو أنَّ جريمة اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة (1971 – 2022) لن تمرّ بدون أثر حقيقي. كان ثقيلاً مشهد الإعدام الذي أقدم عليه بدم باردٍ، جندي في كيان الاحتلال بحقّ الصحافية أثناء تأديتها عملها في نقل أحداث العدوان الصهيوني على مخيّم جنين. ردات الفعل لم تتوقف عالمياً، آخرها بيانٌ صحافي نشره موقع منظمة «فنانون من أجل فلسطين» البريطانية، وقعت عليه لائحةٌ تتكوّن من 126 من فناني هوليوود، والعديد من الشعراء، والكتّاب الموسيقيين والصحافيين العالميين وحتى لاعبي كرة القدم. نذكر منهم: المخرجون بيدرو ألمودوفار، وكين لوتش، وآصف كابادايا، جيم جارموش، ستيف كوغان، والممثلون سوزان ساراندون، تيلدا سوانتون، ليام كانينغهام، مارك رافلو، ميريام مارغوليس، نعومي كلاين، ايريك كانتونا، أنجيلا ديفيز، بيتر غابريال وسواهم. جاء البيان شديد اللهجة، أدان الاحتلال الصهيوني، مطالباً بـ «رد فعل مناسب يضمن محاسبةً وتحملاً للمسؤولية على الجريمة التي ارتكبت بحق شيرين أبو عاقلة، وغيرها من المدنيين الفلسطينيين». البيان الذي استخدم تعبير «جيش الاحتلال» الإسرائيلي، لا الجيش الإسرائيلي (أو جيش الدفاع) كما دأب الإعلام الغربي على تسميته، أشار إلى أنّه «آلمنا بشدة قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي للصحافية الفلسطينية القديرة شيرين أبو عاقلة، التي وصلت إلى المكان وكانت ترتدي درعاً واقياً مكتوباً عليه صراحةً أنها صحافية». وأكمل البيان بضرورة محاسبة المسؤول عن هذه الجريمة الشنيعة، وجميع من يظهرهم التحقيق متورطين فيها. وشرح البيان لاحقاً كيف أنَّ جيش الاحتلال الصهيوني المسلّح بكثافة، قد اعتدى على مشيّعي جنازة أبو عاقلة، «ما أفزعنا كثيراً. لقد ضرب الجنود وركلوا المشيّعين وحاملي النعش على أرض «مستشفى القديس يوسف» في القدس الشرقية المحتلة، مانعين إياهم من حمل نعش أبو عاقلة، فيما هم يتوجهون إلى الكنيسة المراد أن يُقام الجناز فيها».

وشدّد البيان أنَّ ما حدث مع أبو عاقلة هو «خرقٌ» فاضحٌ للقوانين والمعايير الإنسانية بدءاً من قوانين حقوق الإنسان، وصولاً إلى حرمة الاعتداء على الصحافة. ما حصل «هو جريمة حرب» إذا ما تم «إجراء تحقيق شفاف وحيادي»، لكنها ليست أبداً «حدثاً فردياً لا يتكرر»؛ في إشارةٍ إلى الاعتداءات المستمرة من قبل الصهاينة على الشعب الفلسطيني. «لقد قتلت القوات الإسرائيلية 45 صحافياً منذ عام 2000، وجرحت أكثر منهم، فقط لأنّهم يؤدون واجبهم المهني. إن هذه الجرائم نمطٌ مستمرٌ من العنف، المضايقات، والترهيب الذي يمارس ضد الصحافيين الفلسطينيين». ووصف البيان ما يحدث في فلسطين اليوم هو «نظام فصل عنصري/ أبارتهايد» يطبق على الفلسطينيين. وطالب بتحميل كيان الاحتلال كامل المسؤولية عما جرى، فضلاً عن جرائمه السابقة. ولم ينسَ الموقّعون الإشارة إلى أنَّ العدو الصهيوني يفلت دوماً من العقاب، لأنَّ «القوى الغربية لطالما أمّنت الغطاء الديبلوماسي» لقيامه بكل هذه المخالفات والجرائم. وتابعوا أنّ «حكوماتنا التي هرعت لتطبيق عقوباتٍ رادعة ومقاطعات على روسيا في حربها غير المبررة على أوكرانيا» تصمّ آذانها وتواصل دعمها المادي والمعنوي للاحتلال الصهيوني «المستمر» لفلسطين. وطالب الموقّعون حكومات بلادهم بإيقاف ما أسموه «المماألاة والنفاق» تجاه هذه القضية. وخلص البيان إلى أنه: «لا يجب أن تكون هناك معايير مزدوجة حينما يأتي الأمر إلى أبسط حقوق الإنسان في الحرية من الاعتقال والاضطهاد والحياة بكرامة».

على بالي

أسعد أبو خليك

أنا ـ ومَن أنا ـ ربُّ الترويج لنظريّة المؤامرة في بلادنا، بل إنني حذّرتُ من خطورة السخرية من نظريّة المؤامرة لأنها جزء من نظريّة المؤامرة للترويج لسخريتها من أجل طمس المؤامرة وجعل الذين يؤمنون بها يشكّكون في سلامة قواهم العقليّة وقدراتهم التحليليّة السياسيّة. لكنّ هناك نظريّات مؤامرة بلهاء. المخطّط الأكبر الذي يجب التنبّه إليه في بلادنا اليوم أنّ هناك مؤامرة خليجيّة. إسرائيليّة. غربيّة حقيقيّة تستهدف كل أعداء إسرائيل في المنطقة. كل المؤامرات الأخرى والانتخابات و«التغييرات» منبثقة من هذه المؤامرة الكبرى. أما المؤامرات البلهاء فهي تلك التي تحدّثك عن مؤامرة ماسونيّة أو عن «بروتوكولات حكماء صهيون». أنا مدين للمؤرّخ الفلسطيني، وليد الخالدي (بلغ منتصف التسعينيّات من عمره وهو منكبّ على كتابة مذكّراته في كمبردج في ولاية ماساتشوستس) لأنه حذّرنا ونحن طلّاب في الجامعة الأميركيّة في بيروت من الاعتقاد بالبروتوكولات التي كانت الثقافة العربيّة تلهج بالحديث عنها. نعلم اليوم أنّ الشرطة السريّة للحكم القيصري في روسيا هي التي زوّرت واخترعت هذه البروتوكولات للتحريض ضد اليهود. روّجها في بلادنا كثيراً عجّاج نويهض وشوقي عبد الناصر نشرها في الستينيّات في القاهرة. بات العدوّ ينتظر أي إشارة لها في إعلامنا كي يسخر منا ويدلّل على تخلّفنا المعرفي. في موازاة ذلك، هناك من يؤمن بالمؤامرة الماسونيّة. ليس هناك من مؤامرة ماسونيّة. الحلقات الماسونيّة كانت جمعيّات أو نواديَ للمتعلّمين في بلادنا. والنوادي الماسونيّة تستعمل رموزاً وأسماء تاريخية من الإنجيل ومن الحقبة الصليبيّة، ما يجعل بعضهم في بلادنا يعتقد أنّ الماسونية مؤامرة صهيونية معاصرة. النّخب كانت تنضم إلى المحافل: الكثير من رؤساء أميركا (حتى جيرالد فورد) كانوا أعضاء. لكن ليس من سياسة فيها ولا سياسة خارجيّة أبداً. إنّ حديثنا عن الماسونيّة هو تضييع وقت وتحوير أنظار عن المؤامرة الحقيقيّة الكبرى. بكلام آخر: إنّ الترويج للمؤامرة الماسونيّة أو مؤامرة حكماء صهيونيّة قد يكون جزءاً من المؤامرة، أي إنّ المؤامرة الحقيقيّة تحتاج إلى مؤامرة مزيّفة للتضليل وتحوير الأنظار. هاكم نظريّة مؤامرة منّي، ومجاناً.

المفكرة

بحثاً عن الجذور في الأدب

■ ارتبط بناء الهوية دوماً بأصل الإنسان وجذوره، خصوصاً الإثنية والقومية والدينية. يناقش «نادي الكتاب الإنكليزي» التابع لـ «جمعية السبيل» موضوع الجذور في 28 أيار في «مكتبة بيروت العامة ـ مونو». سوف تُتاح للجمهور حرية إحضار أي كتاب أو رواية أو حتى قصيدة باللغة الإنكليزية من اختياره شرط تناولها ثيمة الجذور. سوف يقرأ المشاركون مقاطع مختارة، ويتحدثون عن كيفية تأثير أصول المرء في تشكيل وعي الإنسان بهويته الثقافية والاجتماعية. من خلال هذا النشاط الثقافي الموجه للشباب، يهدف النادي إلى تحسين مستوى القراء في اللغة وفهم المسموع والمقروء وإكسابهم مفردات جديدة تمكنهم من التعبير بطلاقة عن أفكارهم.

«الجذور في الأدب»: س: 11:00 قبل ظهر 28 أيار (مايو) ـ «مكتبة بيروت العامة ـ مونو» (الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

الإخوة التوائم يرتجلون أحاسيسهم على الخشبة

■ لمحبي العروض الارتجالية، تقدم «جمعية لبن» عرضاً يدور حول ثلاثة إخوة توائم. المسرح الارتجالي شكل من أشكال المسرح حيث يكون معظم ما يتم تقديمه غير مخطّط له أو يتم إنشاؤه تلقائياً بواسطة فناني الأداء. العرض سوف يتم بمشاركة الجمهور الذي يتفاعل مع الممثلين من خلال اختيار صفة معينة وإضفائها عليهم كالبخل أو

الكرم أو اللؤم. تبعاً لهذه الصفة، يرتجل الممثلون العرض، ويكشفون من خلاله الكثير من الأسرار الدفينة عن علاقة الإخوة والصراعات العائلية والمشاحنات ومشاعر القلق والغيرة التي تحكم أحياناً علاقة الأشقاء. علماً أنّ «جمعية لبن» مُنظِّمة الحدث، تأسست عام 2009 وهي تُعنى بالمسرح الارتجالي وتطبيقاته في المجتمع المدني.

حكاية ارتجال: س: 21:00 مساء الأربعاء 25 أيار ـ «استوديو لبن» (زيكو هاوس ـ الحمرا) ـ للاستعلام: 71/880564

اضحكوا مع نور حجّار

■ بعد النجاح الذي حقّقته عروضه

الكوميدية السابقة، يستعد الفنان نور حجار (الصورة) لإطلاق عرضه الكوميدي الجديد «سلّم وحيّة Sellom w Hayye» في «KED» في منطقة الكرنتينا يوم الأربعاء 25 أيار. نور حجار فنان لبناني يحترف الكوميديا الساخرة التي تنتقد الآفات السياسية والاجتماعية. بعد بداية ناجحة في مجال الكوميديا في أمستردام في هولندا، عاد إلى لبنان وأطلق عروضاً فنية ناجحة على طريقة الـ«ستاند آب كوميدي». يناقش «سلّم وحية» مواضيع اجتماعية وسياسية من صلب الواقع اللبناني.

«سلّم وحيّة»: س:20:30 مساء 25 أيار ـ kED (الكرنتينا) ـ حجز البطاقات عبر الواتساب: 81/450492

غوّار على «الميادين»: كاسك يا وطن!

■ لم تمرّ دقائق على إعلان مقدمة برنامج «بإيجاز» راميا الإبراهيم (الإثنين 20:30 على قناة «الميادين») عن حوارها الليلة مع دريد لحام، حتى بدأ الجمهور يطرح أسئلة على الفنان السوري. تقول الإبراهيم لنا إنّ الأسئلة هطلت من كلّ ناحية وصوب، وهذا دليل على حبّ الناس للممثل السوري المخضرم. وعن محاورة «غوار» في برنامج لا تتعدى مدته نصف ساعة تقريباً، تُجيب الإعلامية السورية: «نحن بحاجة إلى آراء دريد باستمرار. فهو تفوّق على الجميع في ثبات مواقفه الإنسانية والسياسية والاجتماعية. دريد لم يضِع البوصلة». تكشف الإبراهيم أنها عادت إلى مشاهدة ثلاث مسرحيات للحام وهي، «كاسك يا وطن»، و«غربة»، و«ضيعة تشرين»، ووجدت أنّ تلك الأعمال تُخاطب واقعنا اليوم. وتضيف: «كان دريد جريئاً بآرائه يذهب إلى عمق القضايا، فهو من عجينة الشعب».

«بإيجاز»س: 20:30 مساء اليوم على «الميادين»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 23 أيار 2022 العدد 193
Lundi 23 Mai 2022 no193

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ألبر داغر
بناء الإدارة العامة والاقتصاد المنتج

04
ماهر سلامة
روسيا تربط عملتها بالذهب والطاقة

06
علي عواد
العملات المشفّرة المستقرّة لم تعد مستقرّة؟

07
فساد «إريكسون» بالأرقام

08
نيكولاس هنري وابشوت
كينز VS هايك

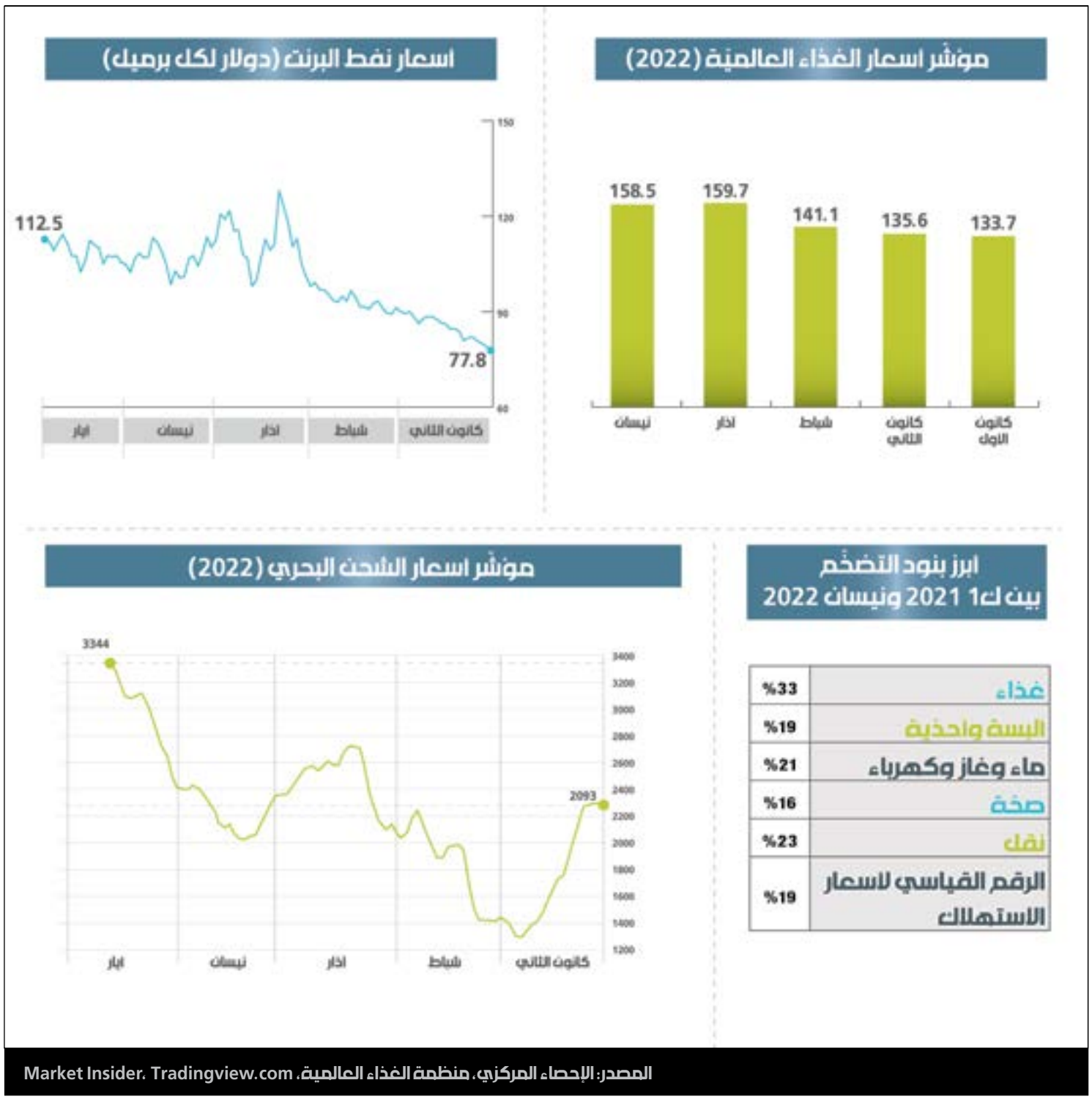

المصدر: الإحصاء المركزي، منظمة الغذاء العالمية، Market Insider، Tradingview.com

لا نهاية قريبة لتسارع التضخّم

في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، كان سعر الصرف شبه مثبّت، إلا أنّ الأسعار لم تتوقف عن الارتفاع وسجّلت ازدياداً بنسبة 19%. طبعاً كان التضخّم أقلّ حدّة وأضعف وطأة في البلدان التي لا تعتمد في استهلاكها بنسبة كبيرة على الخارج، خلافاً لما هي عليه الحال في لبنان حيث 85% من سلّة الاستهلاك مستوردة. ورغم أنّ غالبية مصدر هذا التضخّم في لبنان خلال الفترة المذكورة، هو من الخارج، إلا أن هذا الارتفاع في الأسعار يأتي وسط أزمة إفلاس محلية غير مسبوقة تاريخياً في لبنان صنّفت بأنها ضمن ثلاث أسوأ أزمات في العالم، ويأتي أيضاً وسط أزمة محلية محورها اليوم الاعتراف بالخسائر وتوزيعها وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه المسبقة واللاحقة.

«أي اقتصاد نريد؟» هو النقاش المغلق في لبنان. هو النقاش الذي لا زالت الخطط التي أطلق عليها زوراً اسم «تعافي» تفرضه على الجميع. فهل نريد أن يبقى الاقتصاد مكشوفاً على صدمات الخارج بنسبة بالغة. فعلى سبيل المثال، يستورد لبنان المنتجات النفطية بشكل مفرط، ولم يتمكن من تقليص وارداته منها بشكل كبير، لأن كل عمليات إنتاج الطاقة الكهربائية وسائر الصناعات، والنقل الفردي والتجاري يعتمد بشكل أساسي على الاستيراد. فتصميم البنية التحتية للبنان أهمل أن تكون عملية تطويرها مجدية اقتصادياً واجتماعياً بسبب النموذج الاقتصادي الذي يعزّز الاستهلاك والرّيع. كل ذلك أتى بعنوان رُوّج له عن «بلد الخدمات». وهذه الخدمات تتطلب الاعتماد على السيارة، والاعتماد على الفيول في إنتاج الكهرباء، أو على مولدات الأحياء التي تعمل بواسطة المازوت... ثمة حلقة واسعة من الاعتماد الكلي على الاستيراد خلقها هذا النموذج من دون هدف واضح أو من دون مبرّر اقتصادي واجتماعي واضح.

وقد أتت النتيجة على شكل أزمة تاريخية سحبت معها غالبية اللبنانيين نحو الفقر والهجرة. أزمة استمرّت منذ أكثر من سنتين ولم تنته بعد، أو بالأحرى لم تتوقف مفاعيلها بعد كل هذه الفترة. إذ إن كل ما فعلته القوى الحاكمة، يُختصر بإعداد خطتَين للمعالجة تعتمدان على مبدأ الإقرار بالخسائر وتوزيعها ومعالجتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. ليس مهماً في نظرهم أن تتم عملية التوزيع بالشكل الذي يتناسب مع قدرات المجتمع، وبهدف خلق إطار جديد لنموذج اقتصادي مختلف لا يعتمد على الخارج، ويقلّص تبعية الاقتصاد اللبناني للخارج. لذا، كان الأهم دائماً هو استعادة القدرة على إعادة إنتاج النموذج نفسه، أي القائم على التبعية للخارج في كل ما يقوم به، وأن يكون ذو طابع ريعي - مالي يعتمد بصورة مفرطة على قطاع الوساطة المالية. من أبرز الدلالات على ذلك اسم الخطّة الأخيرة التي أُعدّت: «استراتيجية النهوض بالقطاع المالي». فالقطاع المالي، بما يمثّله من مصرف مركزي، ومصارف تجارية، ومؤسسات مالية أخرى تعمل في الأسواق المالية المحلية والعالمية، هو الهدف الوحيد للنهوض.

ووفق هذه النظرة، سائر القطاعات التي يُفترض أن يصيبها «نهوض»، ستأتي عبر القطاع المالي الذي يُفترض أن يعمّ خيره على الجميع. الآن هذا القطاع في حالة أزمة تستدعي من لبنان اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل العودة إلى الأسواق المالية الخارجية للاستدانة، أي من أجل استعادة ثقة الخارج فينا واستعادة قناة التبعية للخارج، يفترض أن نقوم بهذه العلاقة مع الصندوق.

على أي حال، إن الأزمة التي نشأت حول العالم منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا، لم تصب لبنان فحسب، بل أصابت كل العالم من خلال ثلاث قنوات أساسية: أسعار الغذاء بسبب تقلّص المحاصيل ولا سيما القمح في روسيا وأوكرانيا، أسعار النقل والشحن بسبب صعوبات النقل وأكلاف التأمين التي تضاعفت بسبب المخاوف الأمنية من النقل البحري، أسعار النفط والغاز لأن روسيا هي أكبر منتج غاز في العالم وواحدة من أكبر مصدّري النفط حول العالم أيضاً. لكن هل يتحمّل لبنان هذه الأكلاف المتواصلة إلى جانب أزمة الإفلاس؟ حتى الآن، ارتفعت الأسعار المحلية في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية بنسبة 19%، وقد أتى ذلك رغم ضخّ نحو ملياري دولار في السوق وشبه تثبيت لسعر الصرف. لكن يبدو أن الأزمة الخارجية مستمرّة وقد تؤدي إلى ركود تضخمي عالمي، والأزمة المحلية متواصلة أيضاً في ظل غياب المعالجة وهي أدّت إلى ركود تضخمي إلى فترات قصيرة من التضخّم المفرط... لكن مع توقف ضخّ الدولارات، ومع تصاعد حدّة التوتّر السياسي المرتبط بتشكيل مجلس النواب والحكومة وانتخاب رئيس للجمهورية، يبدو أنه مسار التضخّم نحو التضخّم المرتفع أو التضخّم المفرط، مقلق للغاية في ظل وجود أزمتين في وقت واحد، ما سيترجم في زيادة معدلات الفقر والهجرة وفي تردي نوعية الطبابة والتعليم، وفي صعوبة توافر الغذاء والحصول عليه وتوزيعه... عملياً، كل ذلك سيُترجم في سعر صرف الدولار في السوق الذي يمثّل المؤشّر الحيوي لكل تداخلات الاقتصاد بين الخارج والداخل ومع التطورات السياسية.

في الجزء الاول من هذا المقال، جرى التطرق إلى وقائع التجويع من تقلص الناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم المفرط واسعار المحروقات ورفع الدعم والكهرباء والاجور... كل ذلك تم على مهل متحوّلاً إلى انتظار قاتل يهدف إلى إعادة تعويم المصارف من دون اي بحث في جدوى برامج صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى إمكان استعادة النمو. في هذا الجزء، سيتم التطرق إلى اهمية تثبيت سعر الصرف مجدداً عبر إنشاء جهاز للرقابة على القطع

مواجهة الأزمة المالية في لبنان [2/2]

بناء الإدارة العامة و الاقـتصاد المنتج

البرداغر *

كيف تعاطت النخبة السياسية، وخصوصاً المؤسسات الدستورية، مع الانهيار، وما هو البديل التنموي الذي ينتشل لبنان مما هو فيه؟ يتضمّن هذا البديل تثبيت سعر الصرف على نحو يضمن معيشة لائقة للبنانيين، وإنشاء جهاز للرقابة على القطع، والشروع ببرنامج حكومي للاستثمار في البنى التحتية وإنتاج السلع التكنولوجية.

1. المؤسسات الدستورية والقوى السياسية

تجري الحياة السياسية في دول كلبنان في عالم لا علاقة له بالأفكار الاقتصادية، ووسط قناعة لدى النخبة بأن لا حاجة لها لهذه الأفكار. لا يحتاج السياسي إلى أن تكون لديه أفكار ليعمل في السياسة، بل قد يجد أن البرنامج هو بحدّ ذاته نوع من ورطة بالنسبة إليه. وهو يتوجّس من النقاشات الفكرية ويبتعد عنها كما لو كانت الوباء بحدّ ذاته. أما الذين يهتمون بامتلاك أفكار من هذا النوع، فينبغي أن يفعلوا شيئاً آخر.

ولأن النيو-ليبرالية كانت التكيّف الوحيد من قبل البلدان النامية، المقبول من القوى الدولية، فكان يمكن أن ترى سياسيي هذه البلدان الذين يتواجهون بعضهم مع بعض في الداخل بأشرس الطرق يتبنّون الأطروحات النيو-ليبرالية ذاتها في ميدان الإدارة الاقتصادية. وذلك لنيل رضى هذا الخارج. وإذا وجد الباحثون المحليّون أنفسهم كمن يصرخ وحيداً في البريّة، فليس لأن ما يقولونه غير جدير بالاهتمام، بل لأن السياسيين يحتاجون فقط إلى رضى الخارج ويتبنّون أي أفكار أو مقاربات يعتمدها هذا الأخير، وبصرف النظر عما هي.

ويؤكد الباحثون البنيويون أنه إذا فُرض على نخب البلدان النامية أن تختار بين سياسات لمصلحة الجمهور المحلّي وسياسات مناقضة لمصالح هذا الأخير، لكنها تُرضي مسؤولي الخارج، فإن هذه النخب تضحّي على الدوام بمصالح مواطنيها إرضاءً للخارج (هينبوش، 2011: 223-225).

ولم يطلب رئيس الجمهورية ميشال عون فتح تحقيق قضائي بعد تصريحات حاكم مصرف لبنان في أيلول 2017 بشأن تعرض المصرف لمؤامرة لافتعال موجة هروب من الليرة آنذاك. ولم يرَ أن عليه تحذير اللبنانيين مما يبيّت لهم والتحضّر لتطوّر من هذا النوع. ولم يلقِ العهد «الإصلاحي» الجديد عام 2018 بالاً إلى ما قد يقترحه اللبنانيون، بل سارع إلى انتداب مؤسسة أجنبية لكي تعدّ برنامجاً اقتصادياً للبنان وبكلفة هائلة. ولجأ إلى حجّة عدم وجود صلاحيات له في الانهيار. وهو يرأس جلسات مجلس الوزراء ويستطيع اقتراح ما يشاء. وقد امتنع عن إحالة الرئاسة بمختصّين ومثقفين من أعلى المستويات. وعجز بالتالي عن اقتراح أي شيء يمكّن اللبنانيين من استعادة ثقتهم ببلادهم ويحضّهم على عدم الذهاب إلى هجرة جماعية. ووافق أن يرتفع تغيير من أي نوع. وهي تعمل «على القطعة» وتتحكّم مصالحها الآنية بمواقفها مهما كانت (عبود، post 180، 2021/3/15). وقد جعل القصور البرنامجي والسياسي البعض منها يعتمدون على حلفائهم كوسيلة وحيدة لتعويم أنفسهم في الساحة المحلية. وأظهرت حقبة آب 2020 – آب 2021 مسخرة السيادة في بلد انتظر رئيسه المكلّف سنة كاملة موافقة دولة خليجية لتشكيل حكومة من دون نتيجة. وثابر فصيل ثالث على تقديم تشريعات لإقرارها في مجلس النواب تضرب صلاحيات الإدارة العامة، كما في حالة إدارة المناقصات. وبدا أفراده على امتداد الثلاثين سنة الماضية كأنهم معنيّون بهدم المؤسسات العامة الواحدة بعد الأخرى. وكان لديهم حقداً دفيناً على فكرة الدولة. واستمرّ نواب ووزراء فصيل رابع يتفرّجون على ما يجري طوال عقدين، من دون أن يتنبّهوا إلى أن عليهم مسؤولية أخلاقية بأن يجترحوا حلولاً لشعب يتحمّل كل هذه الأعباء. وبدت القوى التي تأخذ بمقولة «الاحتلال الإيراني» أنها منخرطة في «الحرب العربية الباردة» التي تشبّت مجدداً بعد الغزو الأميركي للعراق وبلغت مرحلة أشدّ عنفاً وتدميراً بعد 2011 (هينبوش، 2019)، وبدت كأنها غير معنيّة بالإجابة عن أسئلة الداخل.

2. تثبيت سعر الصرف على نحو يضمن معيشة لائقة للبنانيين

تجربة التعويم

وعلى مدى السنتين الأوليين بعد انطلاق الانهيار المالي في أيلول 2019، كان موقف النخبة السياسية ممثلة بأعضاء البرلمان والمصرف المركزي والمصارف هو شراء الوقت وإنكار حصول الأزمة كما سبقت الإشارة. وبقي ممثلو المصارف ينكرون على الدوام حصول أزمة مالية.

ولم يتدخّل المصرف المركزي للجم ارتفاعات سعر الدولار على امتداد السنة الأولى من الانهيار. أي أنه بقي هو الآخر يتفرّج على لعبة العرض والطلب في سوق القطع التي تحدّد سعر الصرف. وكان المتابعون لهذا الموضوع يشيرون على الدوام إلى دور للتطبيقات على الهواتف في رفع هذا السعر. أي كان ثمة معرفة من قبل المسؤولين بأن هناك ممارسات إجرامية تنطلق من الخارج وتهدف إلى تعريض اللبنانيين للأذى.

وعيّن المتابعون مسؤولية مباشرة للمصرف المركزي في رفع سعر الدولار حين ارتفع هذا السعر إلى 8500 ل.ل/د في تموز 2020. ورأوا أن مشترياته الكثيفة من السوق هي التي رفعت هذا السعر. واتّهمت تعاميمه التي فرضت على المصارف تأمين ما يعادل 3% من ودائعها بالدولار تودع لدى المصارف المراسلة برفع سعر الدولار إلى 12250 ل.ل/د في آذار 2021. وقد اشترت المصارف هذه الدولارات من السوق. واتُّهم المصرف المركزي مجدداً بالتسبّب برفع سعر الدولار حين اشترى كميات كبيرة من الدولار في حزيران وتموز 2021، مستفيداً آنذاك من توجّه الرئيس الحريري للامتناع عن تشكيل حكومة. وبلغ سعره 23300 ل.ل/د في منتصف تموز. ثم رأت أنّ مشتريات المحروقات، بدءاً من صيف 2021 بعد رفع الدعم، مسؤولة عن الارتفاعات في سعر الدولار بعد ذلك التاريخ. وأصبحت بعد ذلك تدخلات المصرف المركزي للجم ارتفاعات الدولار من خلال التحكّم بالسيولة النقدية بالليرة مثار تندّر وسخرية. وهو نفسه كان قد رفع هذه الكتلة ثمانية أضعاف بعد انطلاق الأزمة.

وبدت إدارة مصرف لبنان لسعر الصرف مسألة بحت تقنية وجزءاً من إدارة الأزمة. وهي إدارة لها هدف واحد هو تصفير خسائر المصارف ومصرف لبنان. وذلك بانتظار عودة النموذج القائم وإعتماده على التدفقات المالية الخارجية. وهي التي يراهن الأفرقاء الداخليون عليها. وتبدو هذه التدفقات منّة من الخارج ومكافأة ينالها لبنان مقابل موضوعه الإقليمي والدولي. ويتطلّب استمرارها الثبات على مواقف في السياسة الخارجية للبنان لا تعرّض هذه التدفقات للخطر. أي أن شروط التعافي هي وفق هذا المنطق شروط سياسية.

أهمية تثبيت سعر الصرف مجدداً

وترى المقاربة النيو-ليبرالية أن سعر الصرف المعوّم بالكامل هو أفضل الخيارات (شانغ وغرابل، 2004: 166). وإذا تعذّر ذلك فهي تقترح اعتماد نظام «مجلس النقد» الذي يقوم على تثبيت سعر الصرف والتشدّد في عدم خلق العملة. أي أنها تعطي الأفضلية لخيارين متطرّفين لا ينجم عنهما سوى الكوارث. أما التجربة التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية وقبل سيطرة النيو-ليبرالية على العالم، فقد قامت على تثبيت سعر الصرف. وهو ما سمح لمختلف دول العالم الصناعية منها والنامية بأن تحقّق الاستقرار المالي وتحقّق نموّها ضمن هذا الإطار. ويرى الباحثون أن الخيار الأفضل للبلدان النامية هي على وجه الخصوص هو «أسعار صرف مثبّتة قابلة للتعديل»، علماً بأن اعتماد هذا الخيار يتطلّب ممارسة رقابة على حركة الرساميل لحمايته (شانغ وغرابل: 179). وكانت بلدان آسيا التي نجت من الأزمة المالية الفادحة لعام 1997 هي التي منعت كل عمليات تحويل العملة المدرجة في حساب حركة الرساميل في ميزان المدفوعات. واستثنت من المنع عمليات الميزان الجاري، أي تلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير وتحويل أرباح المستثمرين الأجانب (شانغ وغرابل: 171). أما لبنان فكان ضحية قرار طائش اتُّخِذ بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 بقبول دخول 30 مليار دولار إلى القطاع المصرفي. ومثّل ذلك «تحريراً لحركة الرساميل كان له وقع الصدمة». والكارثة التي نعيشها منذ 2019 هي نتيجة ذلك الخطأ الفادح. ولم يطرح أحد من المسؤولين السياسيين فكرة أن سعر الصرف هو سعر استراتيجي يتحدّد في ضوئه مستوى معيشة اللبنانيين. ولم يرَ أحد منهم أن مسؤولية الدولة هي في تعيين سعر صرف يمنع الارتفاعات العشوائية لأسعار السلع ويحفظ القدرة الشرائية للمواطنين. ونسي الكلّ أن صندوق النقد الدولي كان قد طلب أثناء إعداد خطة حكومة الرئيس حسان دياب أن يُخفّض سعر الصرف إلى 3500 ل.ل/د فقط. ولم يسألوا لماذا أصبح هذا السعر 20 ألف ل.ل/د.

وقد أشارت «مذكرة التفاهم» الموقّعة مع الصندوق في نيسان 2022 إلى ضرورة اعتماد سعر صرف موحّد، لكنها لم تقل على أي مستوى. ولمّا لا تجري العودة إلى سعر صرف يساوي 3500 ل.ل/د طالما أن هذا كان مطلب الصندوق في الأساس، وأن المطالبة بالعودة إليه لا تنشئ مشكلة مع هذا الأخير؟ ولو تحمّل المثقفون، وبالأخص الاقتصاديون، منهم مسؤوليتهم وأصرّوا في بيانات وتحاليل يصدرونها مرّة بعد مرّة على تثبيت سعر الصرف على هذا النحو، لما بلغت الأمور هذه الدرجة من السوء.

3. إنشاء جهاز للرقابة على القطع

وينبغي التمييز بين الرقابة على حركة الرساميل أو ما يسمى «الكابيتال كونترول»، وبين الرقابة على القطع. وقد عُدّ الأول شرطاً لديمومة نظام قائم على تثبيت سعر الصرف. أما الرقابة على القطع فهي تقنين استخدام العملات الصعبة على أساس أولويات تتناول استيراد السلع والخدمات والعمليات الأخرى مع الخارج (كاكوليادس، 1990: 378-379). وإنشاء «جهاز حكومي للرقابة على القطع»، هو أول ما ينبغي عمله في ميدان إقامة الإدارة الحكومية التدخّلية. ولو توفّر للبنان جهاز من هذا النوع قبل 2019، لما كان عجز ميزان المدفوعات وصل إلى الأقاصي التي بلغها قبل الانهيار، ولما كان تسبّب بالكارثة التي نحن فيها.

ويمارس مصرف لبنان في عمله اليومي رقابة مباشرة على القطع، أي تمييزاً بين السلع تبعاً لأولويتها مقدّمة لتوفير التمويل لها. ولو لم تتّسم هذه الرقابة بهذا الاسم. وقد سبقت الإشارة إلى أن الرقابة على القطع هي ما يقترحه الصندوق ولو جاء ذلك من خلال قانون «الكابيتال كونترول». والمطلوب هو أن تنشأ إدارة مستقلّة عن مصرف لبنان تستخدم كل الأدوات التي وفّرتها التجربة التاريخية المعاصرة في الرقابة على القطع. ولأن فاتورة الاستيراد انخفضت وباتت غير بعيدة عن مستوى تحويلات العاملين في الخارج، فإن من شأن ذلك أن يحدّ من الطلب الإضافي على الدولار ويسهم في تثبيت سعر الصرف.

وتلجأ كل دول العالم إلى ممارسة تقنين لاستخدام العملات الأجنبية عندما تتعرّض لظروف استثنائية صعبة. وآخر الأمثلة هو تجربة روسيا الأخيرة لجهة التحضّر اقتصادياً لمواجهة استحقاق الدخول في حرب. وقد عمدت إلى:

(1) تثبيت سعر الصرف، من خلال التحكّم بالبَتّي العرض والطلب على العملة الوطنية والعملات الأجنبية. وتم تعيين قيمة كل وحدة من النقد الوطني بما يقابلها من الذهب، وتعزيز الطلب على العملة الوطنية من خلال فرضها كعملة تسديد مقابل مبيعات الغاز.

(2) ضبط الطلب على العملات الأجنبية من خلال إيقاف شرائها من السوق المحلية ووضع سقف للتحويلات إلى الخارج، وفرض حظر جزئي على الاستيراد والسياحة. وقد تم إيقاف السياحة إلى أوروبا.

(3) تعزيز عرض العملات الصعبة من خلال الطلب إلى المصدّرين بيع 80% من أرباح التصدير في السوق المحلية. وتقدّر إيرادات تصدير الطاقة بـ 292 مليار يورو في 2022.

(4) تقييد حركة رؤوس الأموال، ومنع سحب أرباح الأسهم. وتتراوح هذه الأرباح بين 150 مليار دولار و160 مليار دولار في السنة.

(5) دعم الاستثمار المنتج بتخصيص مبالغ هائلة لدعم الصناعة؛ كان آخرها مبلغ 80 مليار روبل (الأخبار، 2022/4/9). وقد ساعدتها العقوبات الأميركية المتلاحقة ضدّها منذ سنوات في تعزيز توجّهها لإقامة صناعات بديلة (هدسون، الأخبار، 2022/3/28). وقد تحسّن سعر الصرف مقابل الدولار واليورو منتقلاً من 150 روبلاً/د إلى 76 روبلاً/د.

4. تشريع برنامج حكومي للاستثمار في البنى التحتية وإنتاج السلع التكنولوجية

لم تُثر انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 نقاشاً حول البديل التنموي وحول كيفية التصدي للأزمة الاقتصادية. واستهلك الأخذ والرد لتشكيل حكومة الرئيس دياب وقتاً طويلاً نسبياً.

ولم يثر نص مقتضب صدر في فترة الانتظار تلك تحت عنوان «برنامج اقتصادي برسم الحراك» أي نقاش (داغر، الأخبار، 2019/12/9). وقد اقترح الية للرقابة على القطع لتقنين استخدام العملات الصعبة. وكان الأهم فيه هو اقتراح أن تُعدّ الحكومة موازنة حكومية للاستثمار يصار إلى تنفيذها على الفور. وذلك بالشروع بتنفيذ توسيع وصلة جونية – طبرجا من الأوتوستراد الساحلي كدليل على قدرتها على الفعل، والبدء بإقامة ثلاث مناطق صناعية عملاقة في محيط بيروت الكبرى لاستقبال المؤسسات الصناعية الجديدة التي ستعنى بإنتاج سلع تكنولوجية. وعنى البرنامج هذا إدارة الظهر بطريقة ما، للأزمة المالية القائمة وإيلاء البرنامج الاستثماري للدولة أولوية مطلقة.

لكن تنفيذ برنامج كهذا يقتضي إنشاء مؤسّسات حكومية جديدة كـ«المجلس الوطني للتخطيط المركزي» لتوجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري في شقّي البنى التحتية وإنتاج السلع التكنولوجية. وينبغي أن يلبّي إنشاء هذه المؤسّسات الحكومية الجديدة شروط بناء الإدارة العامة الحديثة. أي أن يجري ذلك بمعزل عن إرادة الزعماء وبحيث يتكوّن أفرادها من الذين نجحوا في مباريات وطنية يجريها مجلس جديد للخدمة المدنية. ولا أمل للبنان بأيّ مستقبل أفضل ما لم يصر إلى عزل الإدارة العامة عن الزعماء وتدخّلاتهم، وإلى تطهير هذه الإدارة من أزلامهم في المواقع الأساسية.

* أستاذ جامعي

9,75
مليار دولار
هي قيمة العجز في الميزان التجاري في لبنان لعام 2021 ما يمثّل زيادة بنسبة 25,7% عن عجز عام 2020 حيث بلغ 7.75 مليار دولار

825%
هي نسبة التضخّم التي شهدها لبنان منذ بداية عام 2019 بعدما شهدت الليرة اللبنانية تراجعاً بنسبة 95% في قيمتها

سعر الدولار من دون توقّف في سوق بيروت مع الآثار الكارثية لذلك من دون أن يطالب بإجراء تحقيق حول الفاعلين مقدّمة للطلب إلى القضاء لن يلاحق هؤلاء. ووافق على الوقوف متفرجاً على تجويع الشعب بهذه الطريقة. وحين ارتفعت أسعار الدولار بشكل جنوني في حزيران 2021، وقبل إن هناك أسباباً سياسية وراءها، أجابت رئاسة الجمهورية أن «الأجهزة المختصة بدأت بتقييم الوضع» (ليبانون ديبايت، 28/ 6/ 2021).

ولم يكن لدى حكومة الرئيس حسان دياب خطّة للخروج من الأزمة. ولم تكن النخب تضحّي على الدوام بمصالح مواطنيها إرضاءً للخارج

تعلم أيّ دولار جمركي يجب اعتماده، أو أكلاف تصحيح الأجور، أو كلفة البطاقة التمويلية، أو كلفة الدعم. ورفض حاكم مصرف لبنان إعطاءها تفاصيل بالموجودات الأجنبية... (الأخبار، 2021/8/23). وعلى مدى سنوات طويلة، كان الذين يتولّون إعداد الملفات التي تناقشها المجالس الوزارية المتلاحقة هم موظفون تابعون لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». وهم يعملون كمستشارين ويذهبون ويجيئون من دون أن يكون هناك في رئاسة المجلس مبالك إداري ثابت (داغر، الأخبار، 2021/4/26). واجتمعت «لجنة المؤشّر» في خريف 2021 بعد توقف عن الاجتماع دام 5 سنوات وليس بيدها أي مستند يمكن الارتكاز عليه لمناقشة موضوع الزيادة على الرواتب. وكانت تفتقر إلى أرقام العمال والأجراء في القطاع الخاص. وطُلب من باحث يعمل في مؤسسة خاصة هي «الدولية للمعلومات» أن يوفر هذه المعلومات لها (فرفور، الأخبار، 2021/11/4). وحين اندلعت حرائق هائلة في أحراج عكار ولم يكن هناك جهوزية للتعامل معها، تبيّن أن هناك 17 مركزاً للدفاع المدني و47 عنصراً معظمهم غير قادرين على تولي مهمّات على الأرض لأنهم متقدّمون في السن. وتبيّن أن هناك 5 مراكز للأحراج يقتصر عدد عناصرها على سبعة (حمود، الأخبار، 2021/7/30). وحين اتُّخذ القرار بإيصال الغاز من مصر والكهرباء من الأردن، تبيّن أن ليس لدى لبنان موظفون يمكن تكليفهم بإصلاح الأعطال على شبكات التوصيل (الفرزلي، الأخبار، 2021/9/10).

ولقد جعل «الطائف» استقالة رئيس الحكومة بمثابة استقالة لها (قباني، 2021: 596). ويكفي أن يقرن رئيسها التهديد بالاستقالة، بالفعل، ليذهب الوزراء إلى بيوتهم. وحين يُسأل هؤلاء عن الملفات التي سيباشرونها، لا يجدون من يهتم بتقديم الجواب لهم. وقد اشتكى أعضاء مجلس الوزراء من أن مشروع موازنة 2022 أقرّ من دون التصويت عليه من قبلهم (الأخبار، 2022/2/12).

وتحوّل النظام البرلماني إلى نظام مجلسي (régime d'Assemblée) على مدى السنوات الثلاثين الماضية (قباني: 578). وذلك لجهة عدم وجود فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو محاسبة من قبل الواحدة للأخرى. وتولى أعضاء مجلس النواب مهمّات السلطة التنفيذية واحتلّوا المواقع الوزارية. أي أمّن التمثيل السياسي الوسيلة للسطو على الموارد العامة.

ونحا «تقاسم السلطة» بعد 2006 إلى اعتماد أسوأ ما في هذه الأنظمة، أي حقّ الفيتو وشدّ الحبال (داغر، الأخبار، 2021/5/13). وأشرف رئيس المجلس على تغيير نظام «تقاسم السلطة» القائم لجهة ربط السلطات وليس الصلاحيات فقط بالطوائف (ناصيف، الأخبار، 2022/4/12) وذلك تحت شعار الميثاقية. وأصبحت اجتماعات مجلس الوزراء واجتماعات مجلس النواب والانتخابات النيابية والاستشارات لتشكيل الوزارات عرضة للمقاطعة والتعطيل بحجة عدم استيفاء هذا الشرط. وتم تعطيل الانتخابات النيابية نحو خمس سنوات لأنه كان يفترض أن يسبقها انتخاب رئيس للجمهورية. وتعطّل مجلس الوزراء مرّات عدّة لأن طرفاً ما كان يرى أنه مغبون لسبب ما. وأسهم في ترسّخ هذا الوضع الضخّ من الخارج، أي تعبئة أطراف النخبة من قبل القوى الخارجية للذهاب في اتجاه الحرب الأهلية المذهبية. وكانت آخر تجارب الفيتو أو المقاطعة تلك التي جعلت «الثنائي الشيعي» في حكومة الرئيس ميقاتي يتوقّف عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء ثلاثة أشهر كاملة من منتصف تشرين الأول 2021 إلى منتصف كانون الأول 2022.

وقد وقف مجلس النواب موقف المتفرّج في كل ما يحصل منذ نشوب الأزمة. ولم يحرّك ساكناً عند إسقاط «خطة التعافي» الأولى في حزيران 2020. ورفض في آب 2021 قونتة اللجوء إلى الاحتياطي بالدولار في المصرف المركزي لمتابعة سياسة دعم أسعار المحروقات. وامتنع عن إقرار قانون «الكابيتال كونترول» على مدى سنتين ونصف سنة لكي تتمكن المصارف من ممارسة الاستنسابية في ما يخصّ سحب الودائع وتحويلها إلى الخارج.

ولا يمكن تصنيف أي من القوى السياسية بالاستناد إلى تيارات معروفة، إن كانت ليبرالية أو قوى

العجز في الحساب الجاري (مليار دولار)

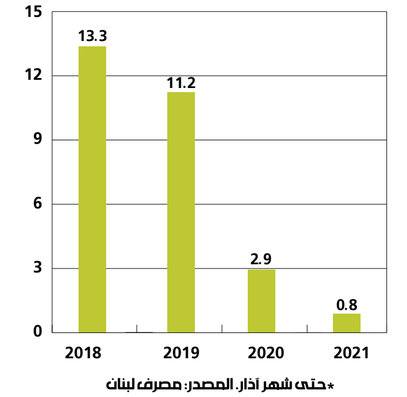

*حتى شهر آذار. المصدر: مصرف لبنان

تنتشر في الإعلام الغربي مقالات الاستغراب حول عدم نفع العقوبات الاقتصادية على روسيا مقابل تحسّن قيمة الروبل، ما آثار الشكوك بشأن جدوى سياسة العقوبات وقدرتها على التأثير كأداة تستخدم في الحروب. ففي مقابل هذه الأداة، يبدو أن تدابير المقاومة التي لجأت إليها القيادة الروسية كانت محكمة للتخلّص من عقود من السياسات التي جعلت الروبل خاضعاً للنظام المالي العالمي، وتمهّد لإنهاء التبعية للدولار في سياق محاولة إعادة السيادة إلى الاقتصاد الروسي

ادفعوا بالروبل
روسيا تربط عملتها بالذهب والمشتقات النفطية

ماهر سلامة

ما هو واضح لغاية الآن، أن الحرب الاقتصادية على روسيا، بما فيها العقوبات والتهديدات، لم تؤثّر على الروبل إلا بشكل محدود ولفترة وجيزة فقط. فمع بدء إجراءات المصرف المركزي الروسي، أصبح الروبل يحقّق مكاسب رفعت قيمته مقابل الدولار من 140 روبلاً مقابل كل دولار في بداية الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات على روسيا، إلى 62 روبلاً أخيراً.

هذه السرعة في التعافي لا تشير إلى أن الإجراءات الروسية تأتي من ضمن قواعد الرأسمالية بكل درجاتها المحافظة والمتطرّفة. كانت عملات الدول تقاس بالدولار الذي يقاس بدوره بالذهب. وفي العقود الثمانية الأخيرة، سيطر الدولار على عملية القياس بالكامل، إذ لم يعد ممكناً قياس الثروة أو قوّة اقتصاد أيّ بلد بمعزل عن الدولار. الخروج من هذه الحلقة المتجذّرة في علاقات الدول السياسية والاقتصادية، أو حتى مجرّد محاولة الخروج منها، ليس أمراً عابراً، بل يعني استعادة السيادة الاقتصادية. لذا، يمكن القول إن ما تفعله روسيا اليوم في مواجهة العقوبات الأميركية وسياساتها في منطقة أوروبا الشرقية، ليس سوى محاولة لقطع الطريق على الهيمنة الاقتصادية الأميركية عليها.

الخروج مفهوم السيادة في التاريخ الحديث حتى مجرّد محاولة الخروج منها، ليس أمراً عابراً، بل يعني استعادة السيادة الاقتصادية. لذا، يمكن القول إن ما تفعله روسيا اليوم في مواجهة العقوبات الأميركية وسياساتها في منطقة أوروبا الشرقية، ليس سوى محاولة لقطع الطريق على الهيمنة الاقتصادية الأميركية عليها.

الخروج مفهوم السيادة في التاريخ الحديث حتى مجرّد محاولة الخروج منها، ليس أمراً عابراً، بل يعني استعادة السيادة الاقتصادية. لذا، يمكن القول إن ما تفعله روسيا اليوم في مواجهة العقوبات الأميركية وسياساتها في منطقة أوروبا الشرقية، ليس سوى محاولة لقطع الطريق على الهيمنة الاقتصادية الأميركية عليها.

الصراع من أجل السيادة

منذ الأربعينيات، يعيش العالم ضمن قواعد الرأسمالية بكل درجاتها المحافظة والمتطرّفة. كانت عملات الدول تقاس بالدولار الذي يقاس بدوره بالذهب. وفي العقود الثمانية الأخيرة، سيطر الدولار على عملية القياس بالكامل، إذ لم يعد قبل «بريتون وودز».

الصراع من أجل السيادة

منذ الأربعينيات، يعيش العالم ضمن قواعد الرأسمالية بكل درجاتها المحافظة والمتطرّفة. كانت عملات الدول تقاس بالدولار الذي يقاس بدوره بالذهب. وفي العقود الثمانية الأخيرة، سيطر الدولار على عملية القياس بالكامل، إذ لم يعد قبل «بريتون وودز».

(حسن بليبل ـ لبنان)

1- اعتراف المجتمع الدولي بإقليم الدولة المعنية، أي الاعتراف بالجغرافيا التي تحدّدها، بالإضافة إلى علمها ونشيدها الوطني.
2- السيادة الدبلوماسية، بمعنى قدرة الدولة على تطبيق سياسة دولية مستقلة، ما يعني أن الدولة يجب أن تكون حرّة في اختيار أصدقائها وأعدائها. فمثلاً إذا كانت الدولة على علاقة جيدة بإيران، فلن تهتمّ أبداً بأن السلطة في هذا البلد في يد نظام لا يتمتع بشعبية في الولايات المتحدة.
3- السيادة العسكرية، أي القدرة على صدّ المعتدي وتوفير الأمن للدولة وحلفائها.
4- السيادة الاقتصادية - التنمية الاقتصادية والصناعية التي تكفل النهوض بالبلاد من خلال مواردها الداخلية.
5- السيادة الثقافية.

في سياق هذه النقاط الخمس، طبقاً لتعريف ستاريكوف، بدأت روسيا تفقد سيادتها منذ أيام الاتحاد السوفياتي؛ أولاً مع ضمور السيادة الثقافية اعتباراً منذ الخمسينيات، إذ بات نمط الحياة الغربي يستقطب الروس ويمثّل لهم التقدّم والتطوّر. وفي أيام ميخائيل غورباتشيف، تخلّى الاتحاد السوفياتي عن السيادة العسكرية والدبلوماسية من خلال إلغاء برامجه الصاروخية وسحب قواته من أماكن انتشارها حول العالم، فضلاً عن تفكيك حلف وارسو، وبذلك تخلّى عن حلفائه أيضاً سعياً لإرضاء المجتمع الدولي. وفي آخر أيام الاتحاد السوفياتي، انطلقت عملية لبزلة الاقتصاد ليتخلّى أيضاً عن سيادته الاقتصادية. واستمرّ هذا الأمر مع نشوء الدولة الروسيّة ليتحوّل الروبل إلى عملة خاضعة لقواعد النظام المالي العالمي، ما جعله رهينة تدفّق عملات الاحتياطات «الصعبة» (الدولار بشكل خاص) إلى البلد. بمعنى أوضح، صارت كميات الروبل الموجودة في الأسواق محكومة بكميات العملات الصعبة الموجودة في الاحتياطات.

الخضوع للدولار

انخرط الروبل بشكل كامل في النظام النقدي العالمي انطلاقاً من أمرين:
- أولاً، يتّسم النظام المالي العالمي بأنه يتكئ على الدولار. أي أن الدولار هو العملة المهيمنة وكل شيء يتمحور حوله. أهم أسعار السلع الأساسية محدّدة بالدولار مثل النفط والغاز والذهب والمعادن والغازات النادرة ومشتقاتها. ما يعني أن أكلاف الإنتاج وأسعار مبيع السلع النهائية يتم تحديدها بالدولار. فعلى سبيل المثال، شراء الغاز أو النيكل يفرض على المشتري تحويل العملة التي يملكها إلى دولار ليتمكن من شراء السلعة. هذا ما يخلق طلباً كبيراً على العملة الخضراء ويرفع قيمتها.
- ثانياً، إلى جانب الهيمنة على الأسعار العالمية، أصبح الدولار وسيلة رئيسية للادخار وحفظ الثروة. المقصود ادخار الدول من خلال احتياطياتها بالعملات الأجنبية والذهب، علماً بأن النسبة الأكبر منها هي بالعملة الخضراء كونها العملة الأكثر استخداماً حول العالم. ومع أن حصّة الدولار من الاحتياطات العالمية تقلّصت في السنوات الماضية، إلا أن ذلك لم يحدّ من هيمنة الدولار على العالم.

هاتان النقطتان تفسّران العلاقة بين النظام النقدي الروسي، والنظام النقدي العالمي. فالاقتصاد الروسي يعتمد على صادرات منتجات الطاقة التي تمثّل المصدر الرئيسي لتدفّق العملات الصعبة إلى روسيا. ووفق آليات عمل النظام النقدي الروسي التي تعدّ «هجينة»، فإن للعملات الصعبة أهميّة بالغة، إذ يشير الباحث سيرغي الكساشينكو، في دراسة نشرها معهد كارنيغي - موسكو تحت عنوان «صراع سياسة العملة الروسية»، إلى أن المصرف المركزي الروسي يعتمد رسمياً على نظام سعر صرف معوّم، إنما يقوم في الوقت نفسه بدور «مجلس النقد» الذي يتدخّل في السوق للسيطرة على سعر الصرف. للافت أنه لا وجود لأي تشريع أو قرار رسمي روسي يقونن طريقة عمل البنك المركزي ويحدّدها كـ«مجلس النقد». فعلى سبيل المثال، إذا صدّرت روسيا برميلاً من النفط مقابل 100 دولار، يتدخّل المصرف المركزي لشراء هذه الدولارات من المصدّر وامتصاصها ضمن احتياطاته بالعملات الأجنبية، وفي المقابل يضخّ كميات موازية من الروبل في السوق. بهذه الطريقة يحاول المصرف المركزي أن تكون الكتلة النقدية المتوافرة في السوق مغطاة بشكل كامل باحتياطات بالعملات الأجنبية، ما يتيح له التحكّم بالتضخّم وبسعر صرف العملة.

بالاستناد إلى هذه الآلية «الهجينة»، يتحدّد سعر الروبل وفق عاملين: أسعار النفط والغاز، وكمية تدفقات الدولار الناتجة من صادراتهما. بهذه الخلفية، يشير ستاريكوف إلى أن الروبل ليس عملة مستقلّة «وهو ما يفقد الاقتصاد الروسي سيادته». فالمصرف المركزي لا يحدّد حجم الكتلة النقدية من الروبل على أساس حاجة الاقتصاد، بل على أساس كمية التدفقات بالدولار وهامش تغطية العملة، وأسعار النفط والغاز باعتبارهما مصدراً أساسياً لهذه التدفقات. وبالتالي، أي تغيّر في هذه الأسعار ينعكس مباشرة على سياسات المصرف المركزي لجهة امتصاص العملات الأجنبية وضخّ السيولة بالروبل. الهدف هو أن تتوازن الكتل النقدية بين الروبل والعملة الخضراء.

العودة إلى ما قبل «بريتون وودز»

في آذار الماضي، أعلن المصرف المركزي الروسي بيع الذهب وشراءه بسعر 5000 روبل مقابل كل غرام. قرار مثير للاهتمام، لأنه يمثّل تثبيتاً لسعر صرف الروبل مقابل الذهب، على عكس سياسات التثبيت الرائجة حول العالم. وتصبح هذه الخطوة مهمّة أكثر في سياق تصريح وزير مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف في نهاية نيسان، أي بعد شهر على اتخاذ القرار، إذ قال إن الخبراء الروس يعملون على نظام نقدي يثبّت سعر صرف الروبل مقابل الذهب وعدة سلع أخرى، لافتاً إلى أن تحقيق سيادة أي نظام مالي وطني يتطلب أن تكون لوسائل الدفع الخاصة به، أي العملة، قيمة جوهرية واستقرار في الأسعار، من دون ربطها بالدولار. هذا يعني أن روسيا ترى في هذه الخطوة تحقيقاً لسيادة نظامها المالي، على عكس واقع ما قبل الحرب مع أوكرانيا.

عملياً، يشهد العالم اليوم أوّل تجربة للعودة إلى نظام العملات المدعومة بالسلع (commodity-backed currency)، أي إلى ما قبل اتفاق «بريتون وودز» الذي قضى بأن يكون الدولار هو العملة الوحيدة المرتبطة بالذهب وأن ترتبط جميع العملات الأخرى بالدولار. قبل هذا الاتفاق، كان العالم قد انتقل من اعتماد السلع كالية للدفع، مثل الدفع بالنقود الذهبيّة والفضيّة، إلى التعامل بالعملات المدعومة بالسلع، أي يمكن استبدال العملة المستخدمة في دولة ما مباشرة بسلعة معينة. ثم أتى هذا الاتفاق الذي ربط كل العملات بالذهب عبر عملة مرجعية عالمية هي الدولار، ونقل العالم إلى عصر «النقود الورقيّة» (Fiat Money) التي تنبع قيمتها من استقرار اقتصاد البلد المصدّر لها. واستمر الأمر منذ الأربعينيات حين لغاية مطلع السبعينيات حين أعلن الرئيس الأميركي نيكسون فك ارتباط الدولار بالذهب، فانتقل العالم إلى نظام «العملة المرجعية» بلا الذهب.

فرض السيادة

بعد كل هذه العقود، تعيد روسيا اليوم العمل بنظام العملة المدعومة بالسلع. ولم تقتصر الإجراءات الروسية على قرار المصرف المركزي الروسي القاضي بتثبيت سعر الروبل مقابل الذهب، بل قرّرت روسيا التخلّي عن تدفقات الدولار مقابل الصادرات، من خلال الطلب من الدول «غير الصديقة» تسديد ثمن شحنات الغاز والنفط بالروبل، ورفضها التسديد باليورو أو بالدولار. وهذه الخطوة تعني أن روسيا تستغل موقعها في النظام الاقتصادي العالمي، كأكبر مصدّر للغاز وثالث أكبر مصدّر للنفط، من أجل تحرير الروبل من التبعيّة للدولار ومن النظام العالمي. فإذا نجحت روسيا، يتحرّر البنك المركزي الروسي من فكرة ربط إصدارات الكتلة النقدية الروسية باحتياطات العملة الأجنبية لديه، ويصبح قرار طباعة النقد الروسي معتمداً على أهداف روسيا الاقتصادية وليس على تدفقات الدولار إلى البلد.

وبهذا القرار، يزداد الطلب على الروبل لأن الدول ستحتاج إليه لشراء الغاز والنفط. وهذا الأمر يلغي العوامل السابقة لتحديد سعر الروبل، أي تدفقات العملة الأجنبية وسعر النفط والغاز. وبالتالي باتت روسيا تتحكّم بضخّ الروبل في السوق بالاستناد إلى مصلحتها العليا، سواء لجهة خفض قيمة الروبل لزوم تحفيز التصدير، أو رفعها لزوم سحب الكتلة النقدية من السوق، إلا أن ذلك يعتمد على نجاح روسيا في فرض التسديد بالروبل على أوروبا التي تمثّل السوق الأكبر للغاز والنفط الروسيين. لكن الخيارات المتاحة لهذه الدول ليست متعدّدة، فقد راكمت روسيا عقوداً من إنشاءات البنية التحتية لنقل الغاز إلى أوروبا، ما أدى إلى الاعتماد المفرط على روسيا للحصول على هذه السلعة. أما البديل بالنسبة إلى أوروبا، فيكمن في استيراد الغاز المسيّل من أماكن أخرى بكلفة أعلى، سببها النقل والتغويز (ينقل على بواخر بعد تسييله وبعاد تغويزه في موقع الاستعمال). وهذا الأمر سيكلّف أوروبا استثمارات ضخمة في معامل للتغويز لتغطية اعتمادها الكبير على الغاز وتوفير الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي في كل بلد أوروبي. لذا، يبدو التسديد بالروبل خياراً أقل كلفة على أوروبا، وأكثر واقعيّة. وفيما نُشرت تقارير في الأسابيع الماضية عن فتح بعض المستوردين الأوروبيين حسابات بالروبل لدى بنك غازبروم، ما زالت لدى روسيا خيارات أخرى لتصدير الغاز. فعلى سبيل المثال، وقّعت غازبروم اتفاقاً مع الصين في شهر آذار للبدء بمشروع نقل نحو 50 مليار متر مكعّب من الغاز سنوياً، أي ثلث الكميّة التي تصدّرها روسيا إلى أوروبا سنوياً، كما وقّعت أخيراً اتفاقاً مع الهند لنقل الغاز إليها.

تأتي هذه الخطوات الروسية في اتجاه استعادة السيادة الاقتصادية ونبذ النظام النقدي السابق. ما فعلته روسيا هو خرق لقواعد النظام المالي العالمي، وقد يكون نواةً لتشكّل نظام مالي عالمي جديد يهدف إلى التخلّص من هيمنة الدولار، ولو جزئياً. غير أن هذا الأمر لن يحدث بين ليلة وضحاها، إلا إذا تسارعت الأحداث الدوليّة بشكل يدفع إلى تغيّر كبير على صعيد العلاقات التجارية والماليّة بين الدول.

11%
هي حصة الدولار من احتياطات المصرف المركزي الروسي بالعملات الأجنبية، بعدما كانت تبلغ 40٪ منذ أربع سنوات

2300 طن
هو حجم احتياطات المصرف المركزي الروسي من الذهب أي 20٪ من إجمالي الاحتياطات بالعملات الأجنبية والذهب

54
هو عدد الشركات الأجنبية التي فتحت حسابات لتسديد مدفوعاتها بالروبل لـ «غازبروم»

> روسيا عزّزت تشكيك نظام مالي عالمي جديد بعيداً عن هيمنة الدولار ولو جزئيّاً

> تأتي الخطوات الروسية في اتجاه استعادة السيادة الاقتصادية ونبذ النظام النقدي السابق

العملات المشفّرة المستقرّة ... لم تعد مستقرّة؟

إنها أيامٌ عصيبة، تحديداً لمتداولي العملات المشفّرة. حالة من الترقّب تسود عالم «الكريبتو» بعد انهيار عملة «يو إس تي» المستقرّة (Stable Coin)، وتبخر نحو 60 مليار دولار بسبب انهيار «لونا - تيرا» المرتبطين ببعضهما البعض. وفيما كان يُفترض ان تساوي قيمة الوحدة الواحدة من العملة المستقرّة (يو اس تي)، دولاراً واحداً دائماً، باتت تساوي بضعة سنتات. هذا الزلزال الرقمي وصلت موجاته الارتدادية إلى عملات مستقرة اخرى، وسغر خطاب التشكيك في اصل هذا الكيان. فبات السؤال اليوم، ما الذي ينتظر عالم «الكريبتو»؟

(هارنت ولتيرينك ـ هولندا)

علي عواد

بعيداً عن الحياة الرقمية، ولكي يقوم شخْص ما بتحويل مبالغ مالية كبيرة أو صغيرة، يحتاج إلى وسيط ينفّذ هذه العملية مثل المصارف. والتحاويل المصرفية هي عملية تتطلّب وقتاً وكلفة، وهي خاضعة لسقوف وتشريعات محدّدة، مثل كمية الأموال المحوّلة و«اعرف عميلك»... لكن بيروقراطية النظام المصرفي ليست موجودة في عالم العملات المشفرة. هي تحديداً، المسائل التي أراد ساتوشي ناكاموتو التخلّص منها عندما خلق «البلوكتشاين» وبعدها «بتكوين» عام 2009. لكن الولوج من العالم الرقمي إلى العالم التقليدي، وسمّيت مستقرّة لأنه يُفترض أن تكون قيمتها ثابتة، بعكس كل العملات المشفرة الأخرى التي تتقلب قيمتها صعوداً ونزولاً. ومع الوقت، ظهرت قنوات متعدّدة للوساطة بين العالم التقليدي والعالم الرقمي منها العملات المستقرّة: «يو اس دي تي» (USDT)، «داي» (DAI)، «يو اس دي سي» (USDC). حالياً، هناك نحو 200 عملة مشفّرة من هذا النوع، وهي تتيح استخدام الثروة المستثمرة في العملات المشفرة في محفظة رقمية بعد تحويلها إلى دولار رقمي. فعلى سبيل المثال، إن ألف دولار حقيقي تساوي ألف عملة «يو اس دي تي». كذلك، تتيح هذه العملات تحويل هذه الثروة أو قسماً منها إلى محافظ رقمية أخرى، أو استبدالها بعملات رقمية متعدّدة دون أي رقابة من جهة ثالثة (مصرف، حكومة) وبكلفة تحويل ضئيلة وبسرعة. إضافة إلى ذلك، عندما يتعلق الأمر في تحصيل الأرباح أو إيقاف الخسارة نتيجة التداول في العملات الرقمية، تصبح العملة الرقمية بالغة الأهمية. فعلى سبيل المثال، إذا قام شخص بملك ألف «يو اس دي تي» (أي ألف دولار)، بشراء عملة رقمية أخرى بهذا المبلغ كله وحقق ربحاً بقيمة 500 دولار مثلاً، فإنه يحتاج إلى تسييل ربحه من خلال بيع العملة التي استثمر فيها. ويحتاج إلى القيام بذلك سريعاً حتى يتجنّب انخفاض قيمة العملة التي استثمر فيها وخسارة الربح المحقّق، لذا يحوّل استثماره إلى «يو اس دي تي» مثلاً بقيمة 1500 وحدة (ما يساوي 1500 دولار)، وهو مطمئن إلى أن تلك العملة لا يتغير سعرها.

أنواع العملات المستقرة

هناك أربعة أنواع من العملات المشفرة المستقرة، ولكل منها طريقتها الخاصة في جعل قيمتها ثابتة:

◀ عملات مستقرة مدعومة عبر «نقد إلزامي» (FIAT Currency)، أي إنها مدعومة عبر نقود ورقية لا تدعمها أي سلعة مثل الذهب أو الفضة. أكثر العملات المستقرة شيوعاً، هي تلك المدعومة بالعملة الورقية. على سبيل المثال «يو اس دي تي» (USDT)، مدعومة بأوراق مالية ومربوطة بالدولار الأميركي. أي أن كل عملة واحدة منها تساوي دولاراً حقيقياً لدى البنك الفدرالي الأميركي.

◀ عملات مستقرة مدعومة عبر عملات مشفرة، هي مرتبطة بقيمة عملة مشفرة أخرى أكثر رسوخاً. وعلى سبيل المثال، عملة «مايكر داو» (MakerDAO) واحدة من أشهر العملات المستقرة المدعومة من التشفير. وهي تعمل عبر عقود ذكية تسمح لمن يملك عملات «ايثيريوم»، أن يحجزها لدى «مايكر داو» مقابل ثلثي قيمتها من عملة مستقرة اسمها «داي» (DAI). وعلى سبيل المثال، حجز مستخدم عملات «إيثيريوم» التي لديه، وقيمتهم تساوي 10 آلاف دولار لدى «مايكر داو»، فيحصل بالتالي على 6666 عملة «داي» والتي تساوي قيمة كل واحدة منها دولاراً واحداً.

◀ عملات مستقرة مدعومة بالسلع (Commodity-backed StableCoins)، هي عملات مستقرة مدعومة بسلع قيمتها مرتبطة بالمعادن الثمينة أو المعادن الصناعية أو النفط أو العقارات. عملة «تِتر غولد» (Tether Gold) (XAUT) هو مثال على عملة مستقرة مدعومة بالسلع. العملة مدعومة باحتياطي من الذهب محفوظ داخل قبو في سويسرا. أونصة واحدة من الذهب تساوي XAUT واحداً. تسمح هذه العملة الاستثمار في الذهب دون عناء الحصول عليه وتخزينه.

◀ العملات المستقرة الحسابية أو الخوارزمية (Algorithmic StableCoins)، لا تدعم هذه الفئة من العملات المستقرة أي سلع «حقيقية»، لا تقدم أي ضمانات مرتبطة بها. وعلى هذا النحو، يُشار إليها على أنها عملات مستقرة «غير مضمونة». هي لامركزية بطبيعتها، وهي مصمّمة عن طريق برمجة مسبقة لاستخدام إجراءات تثبيت محددة مسبقاً مشفرة في عقود ذكية على «بلوكتشاين» الخاصة بعملة «إيثيريوم». خوارزمياتها تعمل على زيادة المعروض من العملة في حالة «الاتجاه الانكماشي»، ولتقليل المعروض من العملة في حالة «انخفاض القوة الشرائية». الطريقة التي تستجيب بها هذه العملات المستقرة الخوارزمية لأحداث السوق من خلال تدابير الاستقرار الآلي تزيد من طبيعتها اللامركزية، عملياً تشبه نموذج عمل البنك المركزي.

انهيار العملات «المستقرة حسابياً»

منذ نحو أسبوعين، فوجئ المستثمرون بانهيار «لونا - تيرا» من دولار واحد إلى بضعة سنتات سريعاً. العملة المستقرة «يو اس تي» (أو تيرا يو اس دي) هي مستقرّة حسابياً (Algorithmic StableCoin)، أي أنها ليست عملات مستقرة مدعومة بعملات مشفّرة اكثر رسوخاً، أو مدعومة بالنقود الورقية، أو بسلعة مادية. وهذه العملة ترتبط بـ«لونا» على أساس أن قيمة العملة المستقرة يجب أن تبقى ثابتة عند دولار واحد، أي إن كل «يو اس تي» يجب أن تساوي عدداً من «لونا» قيمته دولار واحد. فإذا ارتفع سعر «لونا» ينعكس الأمر على قيمة «يو اس تي» وليس على سعرها. فعلى سبيل المثال، إذا انخفض سعر «يو اس تي» نحو أقل من دولار واحد فإن الخوارزمية الحسابية تقوم بإطفاء العدد اللازم من «يو اس تي» مقابل ضخّ العدد اللازم من «لونا» بهدف أن يبقى سعر «يو اس تي» يساوي دولاراً واحداً.

المشكلة بدأت بعدما اشترى دو وُن، مبتكر «تيرا»، ما قيمته 3,5 مليارات دولار من «البتكوين» لدعم العملة في حالة حدوث أزمة كبيرة. بعد ذلك، قال حساب «لونا» في تغريدة على «تويتر»، إنهم سحبوا 37000 «بتكوين» بقيمة تزيد عن 1 مليار دولار من أجل عملية إقراض، إلا أنهم أوضحوا لاحقاً أنّ جزءاً صغيراً من تلك الأموال تم صرفه بالفعل لدعم «يو اس تي». هنا، تعاظمت شكوك من يحملون هذه العملة. وبدأ الناس يبيعون عملات «يو اس تي» التي لديهم خوف من انهيارها (كانت بدأت رحلة الانهيار)، ولأنها عملة لا يدعمها شيء في المقابل، أكملت صرف ما لديها من «بتكوين» لدى «لونا» من أجل تمويل خسائر «يو اس تي». كان الأمر كبيراً لدرجة أن سعر «بتكوين» تراجع بسبب عمليات البيع.

بالنتيجة، بات سعر «يو اس تي» بضعة سنتات خلال ساعات نزولاً من دولار واحد مع تبخّر 20 مليار دولار من القيمة السوقية. وانهارت معها «لونا» من ما يقرب الـ90 دولاراً للعملة الواحدة، إلى سنتات. وبذلك، تبخّر نحو 40 مليار دولار من قيمتها السوقية. باختصار، يمكن القول إنها من الأساس عملية «بونزي» حاولت أن تبدو شرعية. أتى المؤسّس بعملة مستقرّة وثبّتها عبر وجود عملة رقمية أخرى من دون أي جدوى فعلية سوى الإيمان بثقة المستثمرين.

وفي تقرير نشرته «واشنطن بوست»، يقول جون وو، رئيس النمو في شركة «ارتـك نـتورك» الناشئة في مجال الخصوصية المشفرة: «تعد العملات المستقرة الحسابية غير المضمونة، طريقة لإنشاء عملة قائمة على الدين من دون دعم إضافي قوي. إنشاء شيء من لا شيء، مثل الدولار الأميركي». وتابع قائلاً «سيكون هناك دائماً أشخاص يلاحقون هذه الرؤية (عملة مستقرة حسابية)». أي أن الناس سيلهثون دائماً خلف مشاريع مثل تلك، ويعود ذلك إلى سبب أوضحه جون وو عبر حسابه على «تويتر»، وهو أن السبب الرئيسي وراء رغبة الناس في الاحتفاظ بعملة «يو اس تي»، هو أن «تيرا» عرضت فائدة بنسبة 20% على العملات التي يتم حجزها لديها من قبل المستخدمين. علماً بأن الفائدة سدّدت من صندوق «تيرا» الذي يتألف بشكل أساسي من عملة «لونا»، هي «بونزي» واضحة، والربح السريع مغرٍ دائماً. لكن مجموعة من العوامل مثل انخفاض سوق «الكريبتو» عالمياً ورفع سعر الفائدة لدى المركزي الأميركي (المستثمرون يرون في المصارف ملاذات آمنة لأموالهم، وعندما ترتفع الفائدة يسحب هؤلاء تلك الأموال من استثماراتهم الغير آمنة مثل الكريبتو، كي يضعوها في المصارف)، إضافة إلى سوء الحظ، كل ذلك مجتمعاً، جعل من انهيار «لونا-تيرا» أمراً حتمياً.

ومع الزلزال الذي ضرب «لونا»، انتقلت الاهتزازات إلى عملة رقمية مستقرة أخرى، «دي إي اي» (DEI). هذه العملة الحسابية المستقرة، تنتمي إلى عملة أخرى اسمها «دوس» (DEUS)، وهي منظمة تعمل بشكل آلي ولامركزي (هذا النوع من الشركات يطلق عليه اسم DAO). وهذه الشركة تقدم خدمات مالية وعمليات إقراض للعملات المشفرة. الشركة تقول إنه عندما يتم شراء عملتها المستقرة «دي إي اي» (DEI) يتم حرق عملة «دوس» (DEUS) في نفس القيمة بالمقابل. والعكس صحيح. وبهذا يتم دعم استقرار عملة «دي إي اي» عند دولار واحد دائماً. إلا أنه بعد انهيار «لونا»، وفي غضون يوم واحد، خسرت «دي إي اي» نحو 50% من سعرها. ويتم تداولها اليوم عند سعر 0,5676 دولار للعملة الواحدة نزولاً من دولار واحد. حتى الساعة ما من جواب واضح لهذه الخسارة، سوى أن بنية العملات الرقمية المستقرّة الحسابية، مصيرها الهلاك عند أي انخفاض كبير في سوق العملات الرقمية. وهذا الأمر فتح الباب واسعاً أمام لهاث المشرعين الأميركيين لقوننة هذا العالم والسيطرة عليه.

> **«لونا - تيرا» مستقرّة حسابياً أي انها ليست مدعومة بعملات مشفرة او بالنقود الورقية او بسلعة مادية**

من الاستقلالية إلى الاستغلال

على ضوء ما حصل، قالت مفوض هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية في الحكومة الأميركية، هيستر بيرس، إنه «يجب أن تكون القواعد التي تحدد استخدام العملات المشفرة، بما في ذلك العملات المستقرة، واضحة قدر الإمكان، وهذا شيء يمكن أن يساعد الكونغرس الأميركي في تطويره». واوضحت في مقابلة مع «بلومبرغ»: «الكريبتو هي منطقة كنت أدعو إلى اتخاذ خطوات لتنظيم السوق فيها، لوضع قواعد واضحة حول ما يحتاج الناس إلى القيام به». ومن خلال ذكر أحداث الأسبوع الماضي، أشارت بيرس إلى الانهيار الأخير في سوق العملات المشفرة، والذي نتج جزئياً عن انزلاق عملة مستقرة خوارزمية «تيرا لونا»، من المحتمل أن يكون لعواقب انهيارها تأثير طويل الأمد، خاصة عندما يتعلق الأمر بثقة المستثمر.

وخلال جلسة استماع في الكونغرس الأسبوع الماضي، أشارت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، إلى انهيار «تيرا» كمثال على «المخاطر المتزايدة بسرعة»، على الرغم من أنها أوضحت لاحقاً أن العملات المشفرة، بشكل عام، لا تشكل أي مخاطر نظامية على النظام المالي. في غضون ذلك، صرّح رئيس لجنة تداول السلع الآجلة، روستين بنام، أن العدد المتزايد من حالات الاحتيال والتلاعب المتعلقة بالعملات المشفرة تتطلب المزيد من الموارد من المنظمين. كما شدد على أن «أسواق العملات المشفّرة تقدم خصائص فريدة يمكن أن تستفيد من الرقابة الفيدرالية على السوق». عملياً، يمكن القول أن العملات المشفرة ستخضع قريباً للرقابة تحت شعار حماية المستثمر، وذلك من باب تقييد الجهات التي يمكنها صنع عملة رقمية مستقرة.

الشركة السويدية التي تموّل «داعش» وتحارب «هواوي»

فساد «إريكسون» بالأرقام

أطلقت وكالة مكافحة الفساد السويدية تحقيقاً في المدفوعات المشبوهة لشركة «إريكسون» (وهي شركة سويديّة المنشأ) حول عملها في السوق العراقيّة بين عامَي 2011 و2019. بنيت هذه التحقيقات على ما تضمّنته وثائق مسرّبة في شباط الماضي من نتائج تحقيقات داخليّة أجرتها «إريكسون» بشأن عمليات اختلاس وفساد. وشملت التحقيقات رشى لشركات متعاقدة، ومنافع شخصية لبعض العاملين، إضافة إلى تعاملات مع «داعش» في العراق.

عندما يتعلق الأمر بالولوج إلى الأسواق واستغلالها بالحدّ الأقصى، فليس مستغرباً أن تعمد الشركات الأجنبية التي تدّعي «الحوكمة» إلى آليات الفساد والإفساد من أجل تحقيق مآربها في المزيد من الربحية القائمة على توسيع الحصص السوقية. في الواقع، هذا ما فعلته «إريكسون» في العراق بين عامَي 2011 و2019. أنفقت مبالغ طائلة من أجل الفوز بحصّة سوقية أوسع. لا بل كان يمكن القول أن الهدف الأشمل هو قطع الطريق أمام استثمارات «هواوي» حيث يمكن في أفريقيا وآسيا. السوق العراقية ليست وحدها سوق التنافس، وإن كان فساد إريكسون انكشف هناك، بل هو تنافس محموم بين عملاقين في سوق الاتصالات العالمية. «هواوي» هي الشركة الصينية التي طوّرت تقنية الـ5G، في مقابل ضعف التكنولوجيا الغربية التي تقودها «إريسكون» بدعم أميركي من أجل تطوير تقنية الجيل الخامس للاتصالات. «إريكسون» لديها حصّة سوقية عالمية بنسبة 15% في مقابل «هواوي» التي تملك 30%. ولو أتيح لـ«هواوي» نشر تكنولوجيا الجيل الخامس على نطاق أوسع أبعد من الـ1000 عقد الحالي حول العالم، لكانت كبّدت منافستها خسائر ضخمة وقادت تكنولوجيا الاتصالات وأرباحها نحو مستوى مختلفة كلياً في العالم. لكن الدعم الأميركي لـ«إريكسون» كان كبيراً في مقابل الحرب ضدّ «هواوي» التي كان لها بُعد أمني بعد سجن ابنة رئيس الشركة في كندا. فالشركة السويدية المنشأ التي تحوم حولها الشبهات، سوقها الأكبر في أميركا حيث فازت في 2021 بعقد قيمته 8,3 مليارات دولار في الولايات المتحدة من أجل تأمين معدات الوصول إلى الشبكة اللاسلكية. ومع الحكومة الأميركية فازت بعقود قيمتها 113 مليون دولار من 2008 لغاية اليوم. فالولايات المتحدة لم تعز أي اهتمام للأحكام الصادرة بحقّ «إريكسون» في تهم الرشوة في خمسة بلدان: جيبوتي، الصين، فيتنام، أندونيسيا، الكويت. لكن «إريكسون» تفوّقت على نفسها، وقرّرت أن توسع عمليات الفساد لتشمل تمويل «داعش»، ما يُثير الكثير من الشبهات حول العلاقة التي تربط داعش بأجهزة أميركية من خلال هذه الشركة وربما غيرها من الشركات.

> **«إريكسون» لديها حصّة سوقية عالمية بنسبة 15% في مقابل «هواوي» التي تملك 30%**

في ما يلي بعض عمليات الفساد التي وردت ضمن التحقيقات الداخلية التي كشف عن وثائقها «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين»، والتي استندت إليها وكالة مكافحة الفساد السويدية، لفتح تحقيقات أوسع وأشمل عن استغلال بيئة الفساد في العراق وربما في دول أخرى أيضاً، ما سيفتح الباب واسعاً أمام مقارنة أهداف الشركة في تحقيق أرباح إضافية بعيداً عن مبادئ النزاهة التي تدّعي أنها تتمسّك بها.

50
ألف دولار للبيشمركة

عام 2014 دفعت «إريكسون» مبلغ 50 ألف دولار لقوات «البيشمركة» (القوات العسكرية الكردية) في كردستان «لمحاربة داعش». وقد أتى هذا الأمر بطلب من أحد موظفي الشركة، ووافق المسؤولون التنفيذيون على دفع المبلغ بهدف الحصول على رضى سيروان البرزاني، وهو قيادي في الميليشيا الكردية. مع العلم أنّ البرزاني مساهم رئيسي في شركة «كوريك»، وهي أحد عملاء الشركة السويدية في كردستان. وقد أتت هذه الدفعة تلبية لطلب البرزاني نفسه. وبحسب هذا الطلب الرسمي، كان التبرّع لمصلحة الأطفال اللاجئين والنازحين في كردستان، وقد تمّ الدفع من خلال مؤسسة خيرية. وتصنّف هذه العمليّة، بحسب التحقيق، تحت تصنيف الرشوة والفساد التي تورّطت بها الشركة في كردستان.

10,5
ملايين دولار للتلاعب

حصلت شركة «الأوسطية»، الشركة الشقيقة لشركة «الأوسط»، على 10,5 ملايين دولار من «إريكسون»، مقابل عقد «إريكسون» مع وزارة الدفاع «Cell on Wheels». وقد اتفقت «إريكسون» مع شركة «الأوسطية» كمقاول، بعد مناقصة تم التلاعب بها، من قبل موظفي «إريكسون» المحليين. وبعد التحقيق في العروض المقدّمة، تبيّن أن عرض «الأوسطية» حصل على علامة 10/10 و أظهر أن هناك فرقاً هائلاً بين عرضها وعروض الشركات الأخرى. هذا الأمر أظهر أن هناك عملية تلاعب حدثت لإعطاء المناقصة لـ«الأوسطية».

171
ألف دولار لداعش

دفعت شركة «إريكسون» في العراق مبلغ 171 ألف دولار عام 2016 لقاء، حصولها على ممرّ آمن لمعدّاتها عبر الأراضي التي تسيطر عليها داعش. وعبر هذا الطريق تخطّت معدات الشركة السويديّة أجهزة الجمارك العراقية. وبحسب تقرير «إريكسون» الداخلي، استفادت الشركة من هذا الطريق بعدما رفعت الحكومة العراقيّة الرسوم الجمركية من معدل يُراوح بين 10% و15% إلى 25%. الرشوة كان هدفها الحصول على خيار «الطريق السريع» لشركة «كارغو عراق» من أجل نقل المعدات بشكل أسرع. إلا أن الشركة العراقية ليست مورّداً رسمياً لشركة «إريكسون» وهو ما يفسّر تسديد المبلغ بشكل نقدي. بهذه الطريقة تمكنت الشركة السويدية من التهرّب من دفع الرسوم الجمركية للسلطات العراقية بواسطة استخدامها طريقاً غير شرعي تؤمنه داعش. لكن هذا الأمر يثير تساؤلاً عما إذا كانت الشركة السويدية تموّل داعش - المنظمة المصنّفة دولياً إرهابية.

188
ألف دولار نفقات شخصية

الغرض من دفع هذا المبلغ كان لأجل إنشاء موظفي إريكسون صندوقاً غير رسمي باستخدام نقود غير مسجلة من «مخطط بيع الخردة»، وهو عبارة عن بيع المعدات التي تم إيقاف تشغيلها. وكان ذلك من أجل بيع الأدوات الخارجة عن الخدمة في حوالى 2000 مشروع مشترك بين «إريكسون» و«آسياسيل». واتضح في تحقيق الشركة أن الأموال استُخدمت لدفع بدل إقامات في فنادق ووجبات عشاء، ومكافآت وحفلات ونفقات شخصية، استفاد منها موظفو شركة «إريكسون» والشركات المقاولة.

500
ألف دولار خدمات أمنية

دفعت «إريكسون» 500 ألف دولار لشركة «آسياسيل» مقابل بند «خدمات أمنية» غير واضحة. وقد حصل هذا الأمر خلال تنفيذ مشروع «بيروز»، الذي تضمّن تجميع واختبار وتخزين معدات الاتصالات اللازمة لتحديث الشبكة. وُضع هذا البند في العقد بطلب من رئيس المجلس التنفيذي لشركة «آسياسيل»، طارق السعدي. وخلصت تحقيقات الشركة إلى أن هذا المبلغ كان بمثابة عمولة للرئيس التنفيذي المذكور، على أن يضمن هذا الأمر المزيد من العمل بين الشركتين. كما يظهر تحقيق الشركة، أنها لم تتلقَّ أي خدمات أمنية من شركة «آسياسيل»، ما أثبت أن هذه العملية كانت رشوة للمدير التنفيذي للشركة.

1,2
مليون دولار «خدمات»

دفعت «إريكسون» مبلغ 1,2 مليون دولار لرازش برزاني، وهو من العائلة التي تمتلك أغلبية الأسهم في شركة «كوريك»، التي تعمل معها «إريكسون»، كما أنها هي العائلة الحاكمة في كردستان. وبحسب تحقيقات الشركة، هذا المبلغ دُفع لقاء خدمات استشارية غير واضحة المعالم. كما أن عملية الدفع هذه لم تكن تحدث بشكل رسمي، بل بطرق ملتوية، وتلبية لطلب مباشر من رازش برزاني نفسه بسبب علاقته بالعائلة الحاكمة.

308
آلاف دولار اختلاس

بحسب التحقيقات الداخلية في شركة «إريكسون» تبيّن أن أحد الإداريّين في الشركة في العراق، روجيه أنطون (لبناني)، اختلس نحو 308 آلاف دولار على دفعات، إذ كانت مخصصة لأحد موردي الأدوات لـ«إريكسون» في العراق. وتبيّن أن هذا المورّد استُخدم كواجهة بهدف اختلاس الأموال فقط. يذكر التحقيق أنّ أنطون أعاد الأموال إلى الشركة بعد كشفه.

40
ألف دولار «سياحة»

دفعت شركة «إريكسون» كلفة سفر وزير الاتصالات اللبناني حينها، بطرس حرب، وزوجته إلى السويد عام 2015. تضمّنت هذه الأكلاف تذاكر طائرات درجة أولى للوزير وزوجته، إضافة إلى كلفة ليموزين للزوجة لزيارة المعالم السياحيّة في ستوكهولم. وبعض الهدايا. وأقرّ الوزير السابق في حديث لقناة «بي بي سي» بأنّ «أكلاف تذاكر الطيران والمواصلات والإقامة كانت على عاتق شركة إريكسون»، لكنه نفى تلقّي «هدايا أو مزايا خاصّة»!

98
ألف دولار تكاليف سفر

جرى دفع تكاليف سفر لبعض ممثلي وزارة الدفاع العراقيّة إلى إسبانيا والسويد على حساب إريكسون، وبلغت قيمة ذلك 98 ألف دولار. ويُذكر أنّ وزارة الدفاع هي أحد أكبر عملاء الشركة السويدية في العراق، ما يُشير إلى أن هذا الأمر هو بمثابة رشوة قُدمت للفوز بمزيد من المشاريع.

كتاب

هذا المقال مقتطف من كتاب «كينز ـ هايك: الصراع الذي حدّد شكل الاقتصاد العصري»، للكاتب نيكولاس هنري وابشوت، وهو صحافي بريطاني ومذيع ومؤلف. وشغل أخيراً منصب محرّر الرأي في مجلة «نيوزويك»، كما أنه كاتب عمود في «رويترز» يساهم في مجال الاقتصاد السياسي. ومن مؤلفاته أيضاً «رونالد ريغان ومارغريت تاتشر»، إضافة إلى «صمويلسون-فريدمان: المعركة على السوق الحرّة»، وسواها. يُقارن وابشوت بين اقتصاديَّين هما جون مينارد كينز وفون هايك. يقول إن الأول أنقذ الرأسمالية مرّتَين، بينما شكّل الثاني مدخلاً نحو النيوليبرالية التي روّج لها جورج بوش الأب ومارغريت تاتشر. في المقارنة بينهما يحلّ ملتون فريدمان ضيفاً رابحاً في هذه المقارعة بقوله: «في بعض النواحي، نحن جميعاً كينزيون الآن؛ وفي نواحي أخرى، لم نعد كينزيون»

كينز VS هايك

إنقاذ الرأسمالية عبر «تدخّل الدولة»

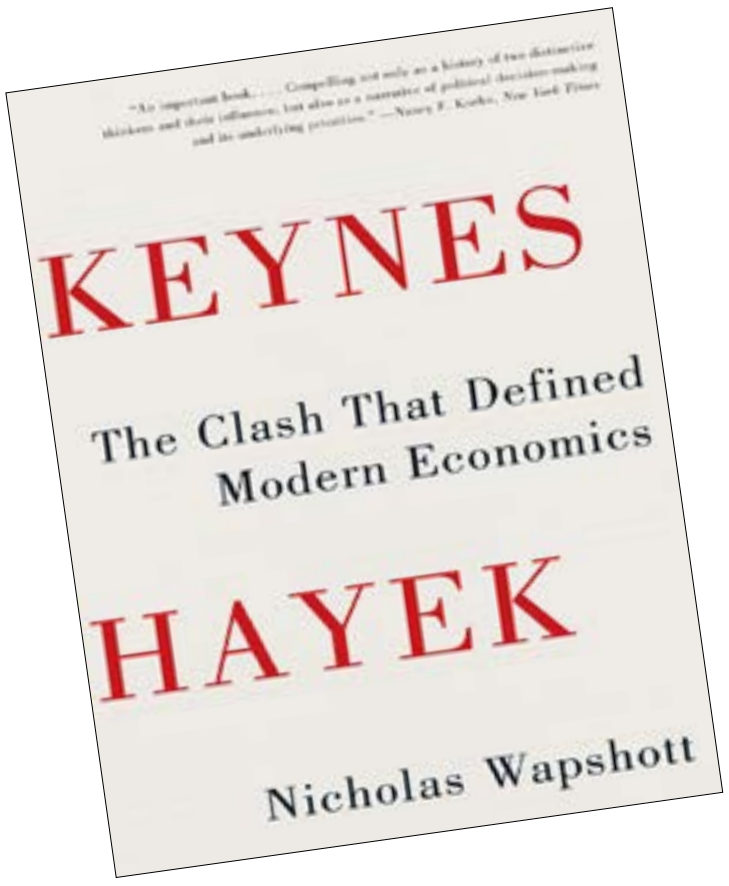

بعد ثمانين عاماً من مواجهة فون هايك وجون كينز لأول مرة، مَن خرج رابحاً مِن أشهر مبارزة في تاريخ الاقتصاد؟ لعدّة عقود، بدا كينز وكأنه خرج من الشجار مهشّماً إنما منتصراً. ومع ذلك لم يكن انتصاره حاسماً. بحسب كاتب سيرته الذاتية روبرت سكيديلسكي: «كينز هزم هايك في المناقشات الاقتصادية في الثلاثينيات، ليس لأنه «أثبت» وجهة نظره، بل لأنه بمجرد انهيار الاقتصاد العالمي، لم يكن أحد مهتماً بالسؤال عن سبب ذلك بالضبط».

لاحقاً أعلن «موت الكينزية» عدّة مرات منذ منتصف السبعينيات. إلا أن اعتراف ملتون فريدمان عام 1966، بأنه «في بعض النواحي، نحن جميعاً كينزيون الآن؛ وفي نواحي أخرى، لم نعد كينزيون» هو التقييم الأكثر دقة، الذي يمكن استخدامه لشرح حالة الاقتصاد في بدايات القرن الحالي. اليوم في الاقتصاد، تُستخدم مفاهيم عدّة استخلصها كينز، مثل مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد الأدوات الرئيسية التي يُقاس من خلالها الاقتصاد، كما تُستخدم نظرياته كأُسس لمفاهيم اقتصادية أخرى. فيقول فريدمان: «جميعنا اليوم نستخدم العديد من التفاصيل التحليلية «للنظرية العامة» (الخاصّة بكينز). ونقبل جميعاً أدوات التحليل والبحث، المعدّلة، التي قدمتها النظريّة».

فريدمان، من خلال وصفاته النقدية، أعاد إنتاج نظريات كينز، لكنه لم يحل مكانه. كتب عام 1970: «استفادت «النظرية النقدية» كثيراً من عمل كينز». «إذا كان كينز على قيد الحياة اليوم، لكان بلا شك في طليعة الثورة النقدية». كان هدف كينز هو إيجاد علاج لظاهرة البطالة الجماعية. واقترح عدداً من الطرق لمواجهتها: من خلال الوسائل النقدية، أي عبر خفض أسعار الفائدة وتحويل أموال جديدة إلى الاقتصاد، ومن خلال الإعفاءات الضريبية، ومن خلال الاستثمارات العامّة.

أقنع فريدمان الاقتصاديين أنه عندما يكون الاقتصاد في وضع متوازن، فهو يخدم بأفضل شكل من خلال زيادة تدريجية ومعتدلة في المعروض النقدي. وعلى هذا الأساس اعتمد الاقتصاديون والسياسيون مبدأ فريدمان من منتصف السبعينيات، كدليل لهم. وقد تخلّوا عن كينز حينها بسبب الاعتقاد السائد بأن تطبيق علاجاته لمدة ثلاثة عقود أدّى إلى حدوث ركود تضخمي. ومنذ عام 1979، بدأ تطبيق مبادئ فريدمان على نطاق واسع. تبنّى فريدمان فكرة كينز عن إدارة الاقتصاد من خلال الاقتصاد الكلي، ووافق السياسيون على ذلك، بمعزل عن خطاب هايك الذي يستخدمونه في بعض الأحيان.

يقدم الموقف الذي اتخذه فريدمان أفضل السبل لمعرفة الفائز في نقاش كينز-هايك. ففي علم الاقتصاد، كان فريدمان أقرب إلى كينز وكان كثيراً ما يمتدح اقتصاداته. وقد اعترف هايك نفسه بذلك. لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة، كان فريدمان أقرب إلى هايك. اعتقد كينز أن تدخّل الدولة كان وسيلة مناسبة لتحسين حياة المواطنين. لكن فريدمان يتفق مع هايك على أنه كلما تدخلت الدولة في الاقتصاد، فإنها تعرقل قدرة السوق الحرّة على تكوين الثروة. وافق فريدمان على خفض الضرائب، ليس لضخّ المزيد من الأموال في الاقتصاد، كما أوصى كينز، ولكن لأنه كان يعتقد أن الحكومة سيتقلّص حجمها نتيجة ذلك. في هذا الصدد، أي من الناحية السياسية، قطع هايك خطوات كبيرة.

بحسب هايك، لا يمكن التنبؤ بما يدور في أذهان كل فرد، لذا إن أفضل مؤشّر لاحتياجات الأفراد المتضاربة هي أسعار السوق. وأي محاولة لتوجيه الاقتصاد، أو التدخل به، هي في غير مكانها. ففي نهاية المطاف، أراد هايك أن تنسحب سلطة الدولة إلى حدها الأدنى، وتمنى أن يرى كل عناصر الاقتصاد، بما فيها إصدار النقود، في أيدي القطاع الخاص. هذا وضعه في معارضة مباشرة لفريدمان. وهذا الأخير بينما كان يرغب في تقليص حجم الحكومة، اعتقد أنه يجب إدارة الاقتصاد بغية توفير نموّ مطّرد. كانت الأداة التي اختارها فريدمان، وهي السياسة النقدية، تتطلب مصرفاً مركزياً تديره الدولة. في المقابل يقول هايك: «أعتقد أنه لولا تدخل الحكومة في النظام النقدي، لما شهدنا عدم استقرار صناعي ولا فترات من الكساد». «إذا وضعت قضية النقد في أيدي الشركات التي تعتمد أعمالها على النجاح في الحفاظ على استقرار الأموال التي تصدرها، فإن الوضع يتغير تماماً».

الزعيمان اللذان روّجا لمفاهيم هايك، هما رونالد ريغان ومارغريت تاتشر. وقد قطعا مسافة جيدة لتقليص دور الدولة بهدف السماح للمشاريع الحرّة بالازدهار. ففي عام 1989 طُلب من هايك تقييم إنجازات ريغان وتاتشر. لقد اعتقد أن سياساتهم «معقولة، كما أنه يجب أن نتوقعها في هذا الوقت. إنهم متواضعون في طموحاتهم». لم تستطع تاتشر ولا ريغان تحقيق ما يهدف إليه هايك لاستبدال الدولة بالقطاع الخاص. لكن من بين الاثنين، حققت تاتشر القدر الأكبر، رغم أنها بدأت من المكان الأبعد، بعدما ورثت اقتصاداً مختلطاً غير جاهز لإصلاحات هايك. لقد كان خطاب ريغان «الهايكي» مضخّم أكثر من إرادته لتقليص حجم الدولة، وهذا الأمر يشهد عليه تضخم الميزانية الفيدرالية خلال فترة رئاسته.

نجح ريغان وتاتشر في إدارة الديموقراطية التمثيلية. لكن لو شرحنا رؤية هايك الكاملة، لكان من شأنها أن تفتح عليهم باب الاتهام بأنهم غير ديموقراطيين. كان السياسيون الآخرون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مهتمين بشكل عام بضمان منح الحريات الموعودة للجميع. في المقابل ركز هايك على «يوتوبيا» ليبرالية نظريّة، إذ كان التقدّميون يربحون معارك

> عندما تستسلم الرأسمالية أخيراً سيكون ذلك بسبب الهتافات المدوية لأولئك الذين يحتفلون بانتصارهم النهائي على أشخاص مثل كينز

الحقوق المدنية للأميركيين من أصل أفريقي وغيرها. العديد من الحملات السياسية، مثل الحركة البيئية والتحول الثقافي الزلزالي الذي انبثق من الأعراف المتغيرة في الستينيات، لم تكن مستوحاة من مفاهيم الحوكمة على الإطلاق. بالنسبة للكثيرين، بدت النظرة المادية الخاصّة بهايك غير ذي أهميّة.

ومع ذلك، تحرّك الجدل العام لصالح هايك بشكل بطيء. في تشيلي في السبعينيات، تم استدعاء نظرية هايك لمواجهة الشيوعية. وفيما تمسّكت معظم دول أوروبا الغربية بالاقتصاد المختلط ودولة الرفاهية الاجتماعية، قدّمت التاتشرية في بريطانيا اتجاهاً جديداً تبنّته حكومة حزب العمال لاحقاً برئاسة توني بلير. وفي أميركا، حيث لطالما كانت المشاريع الحرّة عقيدة وطنية، حققت معتقدات هايك أكبر قدر من التقدّم، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأمّة تأسّست على فكرة أن الأفراد يجب أن يتحرّروا من الحكومة. لقد مارست أجيال من الأميركيين فلسفة هايك قبل وقت طويل من صياغته لها. كان الإيمان بالسوق الجامح مهماً لرجال القرن الثامن عشر الذين كتبوا الدستور. ومع ذلك، فإن الديموقراطية التمثيلية انتُهكت مع مرور الوقت الحريات المطلقة. كما قال عالم السياسة المحافظ آدم ولفسون، نقلاً عن ألكسيس دي توكفيل: «الحكومة الكبيرة (حجماً)، مكتوبة في الحمض النووي السياسي للديموقراطية».

لفت هايك الانتباه إلى التناقض الكامن في جوهر الدستور الأميركي، والذي يبدو أنه يؤيد الحقوق الفردية وسلطات الحكومة الفيدرالية القوية في الوقت عينه. الانزعاج من التأثير الزاحف للحكومة كان الدّافع وراء محاولات القادة مثل غولدووتر وريغان. الحزب الجمهوري، الذي كان في يوم من الأيام موطناً للمحافظين الذين يحتقرهم هايك، أصبح العميل الرئيسي لليبرالية الهايكية. تبنّى الجمهوريون صرخة هايك لحكومة أصغر حجماً وتحدوا الديموقراطيين لذلك. بهذا المعنى، أصبحت السياسة الأميركية سياسة «هايكيّة».

وفي حين أن تأثير هايك تصاعد في الأعوام الثلاثين الماضية، لم يكن كينز بعيداً عن أفكار الاقتصاديين أيضاً. كانت استجابة الحكومة الفيدرالية العاجلة للأزمة المالية عام 2008 كينزية تماماً. فقد تدخلت إدارتَي جورج بوش وباراك أوباما في السوق لدرء انهيار الاقتصاد. واجهت أميركا تهديداً وجودياً حينها، وكما في الثلاثينيات، لم يكن هناك أمام الإدارة الأميركية سوى الاستجابة.

في ذروة الأزمة، لم يعترض إلا القليل على عودة الكينزية، والأقل عدداً من هؤلاء هم من قدّموا الحلّ «الهايكي» للأزمة بالسماح للسوق بإيجاد توازنه الخاص. لم يُسمح باختبار وجهة نظر الفيلسوف السياسي النمسوي ـ الأميركي جوزيف شومبيتر بأن السوق الحرّة يجب أن تتحمّل من وقت إلى آخر فترة من «التدمير الإبداعي». الافتراض السائد بأن السوق الحرة تصحّح نفسها دائماً بمرور الوقت لم يُمنح فرصة ثانية. وقليلون هم الذين حاولوا تصوّر العواقب الوخيمة التي قد تصاحب انهيار الاقتصاد: كم عدد العاطلين عن العمل؛ وكم عدد المحرومين من منازلهم؛ وكم عدد الأشخاص الذين أعلنوا إفلاسهم؛ كم عدد الشركات التي أغلقت.

تلقى بوش وأوباما القليل من المديح في اتخاذهما إجراءات عاجلة لتجنّب الكارثة الاقتصادية. وأثبتت الكينزية أنها ليست الدواء الشافي. فقد فشلت برامج التحفيز الاقتصادية في تقليل أعداد العاطلين عن العمل بشكل سريع، وبدأ الكلام عن الأموال «المهدورة» للبرامج العامة، وبدأ العديد من الأميركيين يشعرون بالقلق من مستوى الاقتراض الحكومي. بالنسبة للبعض، مثل أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد روبرت بارو، أصبح كينز محط سخرية، فهو عازف مزمار استدرج أطفال الأجيال القادمة إلى كهف مظلم من المديونية التي لا تُطاق. واتّهم آخرون أوباما ومستشاريه الاقتصاديين بأنهم اشتراكيون مختبئون. وعادت إلى الواجهة حجّة هايك بأن الأموال العامة ستُهدر في الاستثمارات.

أصاب الأوروبيين شعور مماثل بالقلق. لكن بالنسبة لهم، لم يكن اختيار كينز على هايك وسيلة للخروج من أزمة مالية أخرى لضمان بقاء اليورو والحفاظ على وتيرة التكامل السياسي الأوروبي. بقيادة الألمان، الذين دفعوا الأموال لمدة ستين عاماً لضمان نجاح الاتحاد الأوروبي، أصبح الأوروبيون خائفين من أنّ أزمات الديون السيادية في اليونان وأيرلندا والبرتغال وأماكن أخرى قد تؤدّي إلى أزمة لا رجعة فيها على اليورو. تصرّف الألمان، ولكن على حساب الإجراءات الكينزية التي خفّفت من أسوأ آثار الأزمة المالية. كان ثمن الاستمرار في التكامل السياسي الأوروبي هو خفض المعروض النقدي والخفوضات الكبيرة في الإنفاق العام.

وتعرّضت بريطانيا أيضاً لضغوط، إذ وقفت بين خيار فرض خفض الإنفاق العام، أو مواجهة أزمة الجنيه الإسترليني. بعد الانتخابات العامة لعام 2010 التي لم يفز فيها أي حزب بالأغلبية، أعلن ائتلاف ديفيد كاميرون من المحافظين والديموقراطيين الأحرار تجربة غير مسبوقة في تقليص القطاع العام البريطاني: خفوضات بنسبة 10% في الإنفاق تم تحديدها في السنة الأولى؛ مع هدف خفض بنسبة 25% في نهاية ولاية البرلمان التي تمتدّ لخمس سنوات. بقي تبنّي حلّ «هايكي» متداولاً بين المحافظين البريطانيين، مثل وزير الخارجية ويليام هيغ ووزير العمل دنكان سميث، اللذان كانا يحلمان منذ فترة طويلة بإكمال ثورة تاتشر. كان إحياء العصر الثاني لكينز قصير الأمد، لكن استدعاء اسم هايك ظلّ مثيراً للانقسام لدرجة أن القليل من الذين دافعوا عن تصغير حجم الدولة يمكنهم حمل أنفسهم على تسمية مصدر إلهامهم (أي هايك). في المقابل لم يعترف هؤلاء أيضاً لكينز بإنقاذه الرأسمالية مرتين في ثمانين عاماً.

مثل كينز وهايك، لم يعش جون كينيث غالبريث لرؤية الركود العظيم، لكن كان لديه تفسير لماذا لا يستطيع المحافظون الإشادة بكينز لإنقاذ الرأسمالية للمرة الثانية. لاحظ غالبريث أن: «كينز كان مرتاحاً للغاية للنظام الاقتصادي الذي استكشفه ببراعة. لذا فإن الدّفع العريض الذي تلّقته جهوده، مثلما فعل روزفلت، كان محافظاً بعض الشيء؛ وكان الهدف منه هو المساعدة على ضمان بقاء النظام. لكن مثل هذه النزعة المحافظة في البلدان الناطقة باللغة الإنكليزية لا تروق للمحافظين المتزمّتين... هم يفضلون قبول البطالة والمصانع المعطلة واليأس الجماعي في الكساد الكبير، مع كل الضرر الناتج عن ذلك لسمعة النظام الرأسمالي، على التراجع عن أساس مبادئهم الحقيقية... لكن عندما تستسلم الرأسمالية أخيراً، سيكون ذلك بسبب الهتافات المدوية لأولئك الذين يحتفلون بانتصارهم النهائي على أشخاص مثل كينز».